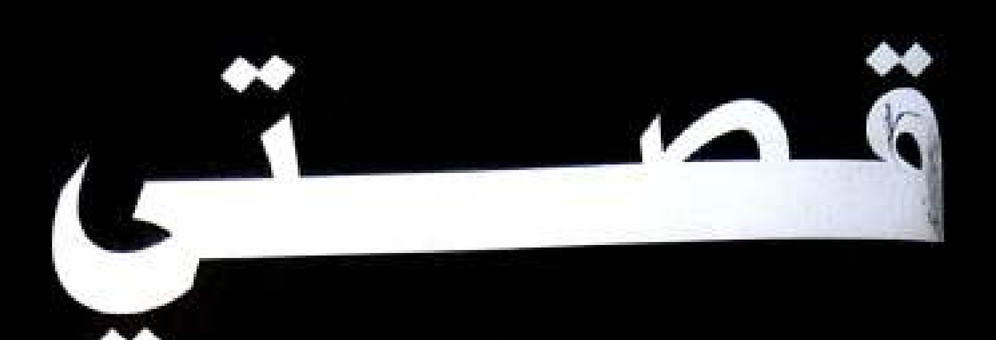


قصتي

مع الانقلابات العسكرية

ادريس حسن



مع الانقلابات العسكرية

إدريس حسن

٢٠١٣م

فهرسة المكتبة الوطنية – السودان

962.4 إدريس حسن الطيب، 1936

إ ح. ق

قصتي مع الانقلابات العسكرية/ إدريس حسن الطيب – الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2013م.

264 ص: 24 سم

ردمك: 978-99942-67-95-8

1. السودان – تاريخ – العصر الحديث.

2. إدريس حسن الطيب - المذكرات.

أ. العنوان.

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

مقـدمة:

في تجربتي الصحفية التي امتدت لقرابة الخمسين عاماً كانت قصتي مع الانقلابات العسكرية قصة يطول شرحها، فقد بدأت علاقتي بها في بداية عملي كمخبر صحفي في جريدة الأخبار في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٥٨م، وذلك حينما حصلت على سبق صحفي صار فيما بعد حديث كل العالم بواسطة رئيس الوزراء آنذاك، السيد/ عبدالله خليل، ففي تصريح له أوضح لي في تلك الليلة أن السودان سوف يشهد تغييراً جذرياً في نظام الحكم خلال اليومين القادمين. ومن المدهش أنني لم أكن أعرف بأني حصلت على السبق الصحفي لحداثة عهدي بالصحافة آنذاك، وكان التفسير العملي لهذا التصريح بالنسبة لي في صبيحة اليوم التالي حيث كانت الصحيفة في أرفف المكتبات والجيش في شوارع العاصمة، هذا الأمر جعلني مغرماً بمتابعة أخبار الانقلابات العسكرية وتطوراتها.

وقد كانت لي قصة مع الانقلابات التي حدثت في السودان بدءاً من انقلاب عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م حيث فُتحت شهيتي لتتبع أخبار الانقلابات، ولعل طبيعة مهنتي كمخبر صحفي أكسبتني غريزة فطرية ومثابرة للركض نحو الخبر، فكنت أحياناً أعدو وراء الخبر وربما أمامه في بعض الأحايين، لهذا كنت على صلة ومعرفة خبرية بالانقلابات العسكرية الناجحة والخاسرة التي حدثت في البلاد، معرفة من التخطيط إلى موعد التنفيذ وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها، ومن خلال تطورات الأحداث وتكرارها في سيناريو لا جديد فيه ويفتقر إلى عنصر المفاجأة. كما

ان طبيعة المجتمع السوداني التي لا تعرف الأسرار تساعد- إلى حد كبير- المتابع والراصد للأحداث في قراءة ما سيحدث في مقبل الأيام، وليس من باب السخرية أن قلنا إن العامة من الناس كانوا يتبادلون الأحاديث في منتدياتهم ومناسباتهم الاجتماعية بأن هنالك انقلاباً قادماً.

ولهذا أيضاً كنت على علم بموعد انقلاب نميرى وانقلاب هاشم العطا قبل ساعات من وقوعهما، وكنت كذلك على علم بانقلاب الإنقاذ قبل ثمانٍ وأربعين ساعة من حدوثه، وحرصت أن أبلغ القائمين على أمر الحكم في أعلى المستويات بما لديّ من معلومات- خاصة في انقلابي مايو والإنقاذ- وذلك حرصاً منى على الديمقراطية التي ترتبط طبيعة مهنتي واستمرارها بوجودها وثباتها، ولكن للأسف لم يتعامل ولاة الأمر مع تلك المعلومات بالجدية المطلوبة. فكان أن نجحت بعض الانقلابات وفشلت انقلابات أخرى وزُج ببعض منفذيها في السجون وعُلق بعضهم على حبال المشانق. وقطعاً أنني لم أكن مشاركاً في تلك الانقلابات ولا صانعاً لأحداثها ولا ساعياً نحو مجد صحفي وإنما كنت متابعاً لتطوراتها من منطلق مهني، وقد سبب لي هذا بعض المشكلات وألحق بي أضراراً بالغة وقذف بي في السجون لأكثر من مرة. والانقلاب الوحيد الذي لم أكن على علم به- وإن كان هنالك إحساس يتملكني أن هنالك حدثاً ما سيحدث وكنت أنقل أحاسيسي تلك لبعض أصدقائي المقربين ولم أكن أعمل صحفياً حينها- هو انقلاب حسن حسين. والمدهش أنه مع ذلك تم القبض عليّ بعد أقل من ساعة من قيام الانقلاب وفشله وأمضيت في السجن أكثر من ستة أشهر، ومن الطرائف أن أحد النزلاء العاديين في السجن ممن لا دخل لهم بالسياسة تنبأ لي بفشل

انقلاب المقدم حسن حسين عثمان بمجرد أن سمع اسم قائد الانقلاب معتمداً على تركيب الاسم ومسقطاً عليه التاريخ الإسلامي حيث قال: (إن سيدنا الحسن مات مقتولاً وكذلك شقيقه سيدنا الحسين وكذلك الخليفة عثمان بن عفان ... فكيف ينجح هذا الانقلاب وقائده اسمه حسن حسين عثمان؟!).

وربما أرى ويرى معي آخرون أن إطلاق صفة (عسكرية) على انقلابات السودان يعتبر وصفاً غير دقيق، فهذه الانقلابات التي شهدتها بلادنا لم تكن نشاطاً عسكرياً خالصاً ومحضاً، وكانت أصابع الساسة الحزبيين والجماعات والكيانات السياسية ضالعة في معظم هذه الانقلابات... ما فشل منها وما نجح. وأحياناً بعض الدوائر الأجنبية التي لها ارتباطات عقائدية مع بعض الأحزاب السودانية، وقد روى لي في هذا الخصوص السيد محمد داؤود الخليفة وزير الدفاع بالإنابة في حكومة السيد محمد أحمد محجوب التي سبقت انقلاب مايو ١٩٦٩م، كيف كان المسئولون الروس يعرقلون مهمة الوفد العسكري السوداني الذي كان موجوداً في موسكو آنذاك إلى أن نجح الانقلاب حيث كان الوفد العسكري السوداني يضم أكبر جنرالات الجيش وأكثرهم حسماً وشجاعة والذين تم اعتقالهم بمطار الخرطوم فور عودتهم إلى الخرطوم مما يوحي بأن توقيت الزيارة من قبل المسؤولين الروس كان بهدف إبعادهم من الساحة العسكرية السودانية حتى ينجح الانقلاب الشيوعي. وهذه الدائرة التي اصطلح المراقبون على تسميتها بالدائرة الخبيثة والتي ظلت تتقاذف بلادنا ما بين النظم الشمولية والديمقراطيات قصيرة الأجل يتحمل وزرها بعض السياسيين وتنظيماتهم الحزبية بذات

القدر الذي يتحمله المغامرون من العسكريين. فالسياسيون المدنيون هم من يجهز مسرح الانقلاب وهم من يضعون الطلقة في خزانة البندقية بينما يتولى العسكريون الضغط على الزناد. ومما لا شك فيه أن دوائر إقليمية ودولية قد لعبت دوراً حيوياً ومؤثراً في انقلابات السودان، فالديمقراطية في بلادنا وفي المنطقة التي نعيش فيها تظل موضع توجس وقلق من كافة الأنظمة السياسية المجاورة، والكل يخشى انتقال عدواها و(فيروسها) عبر الحدود، لذلك توافقت الكيانات الإقليمية على أن لا يصبح السودان بيئة مثالية حاضنة لهذا الفيروس المدمر في نظرهم، واجتهدوا- من منطلقات متباينة- في خنق التجربة ووأدها قبل أن تطالهم العدوى، وقد ساعدهم في ذلك الأداء الباهت والبائس لمعظم القوى السياسية المدنية في بلادنا خلال العهود الديمقراطية الثلاثة التي مرت بها بلادنا.

الانقلابات في هذا الوطن يتعدد رواتها ومنظروها وأبطالها، ويجتهد البعض في تبرئة المدانين بينما تتناثر صكوك الإدانة فيها لتطال الكثير من الأبرياء، لذا ينبغي على المؤرخين والمتابعين ألا يركنوا إلى الادعاءات التي تطلق دون سند، تماماً كما يجب على الذين شاركوا وشهدوا تلك الأحداث أن يوثقوا لكل ما شهدوه وشاركوا فيه ... لا أن يحملوه إلى قبورهم، فما أضيع التاريخ في بلادنا حين يصبح مصدره الأوحد هو ثقافة المشافهة والتقاط القول المتناثر من الأفواه دون تدقيق حتى بتنا نوصف بأننا أمة بلا ذاكرة.

إدريس حسن

تقديم أول:

بكتابـة (قصتي مـع الانقلابـات العسـكرية) اخـترق الصحافي المخضـرم إدريس حسـن جدار الاعتقـاد السـائد بـأن السـودانيين لا يـدونون تجـاربهم ويكتفون بالتداول الشفاهي مما يعرّض تلك التجارب للنسيان والاندثار .

فصول هـذا الكتاب ليسـت تاريخاً، وليسـت مـذكرات، ولكنهـا ذكـريـات صحافي صاحب تجربة ثرة ومتفردة في المهنة التي نذر صباه وشبابه وكهولته لها، وفي المعترك السياسي الذي غاص في أغواره وكشف أستاره وخفاياه بعين صقر .

ومع أن اعتماد الكاتب كان –في الأساس– على ذاكرة حديدية عرف بها إدريـس حسـن وسـط زملائـه، إلا أن سـرده للأحـداث والمعلومـات كـان سـرد معايشـة وشـهادة عيـان وبينـات موثقـة، ولم يكـن، إلا في أقـل القليـل، شـهادة سماعية .

عرفـت الصحـافة السـودانية ثلـة مـن الصحفيين المختصـين في جلـب وصياغة الأخبـار، لكنهـا لم تعـرف واحـداً بقـدرات إدريـس حسـن علـى اقتحـام مظان الأخبار، والمشاركة، أحياناً، في صنعها .

عقيدة الصحـافة الحرة مبعثها مبدأ (حق الجمهور في أن يعلـم) وهـذا هـو المنطلق الذي ولج عبره إدريس حسن عالم الأخبار .

حتى انخراطه في العمل السياسي كان مدخله إليه هو حب الاستطلاع الصحفي وتقديم خدمة جيدة للقارئ وتوطيد عمد الديمقراطية .

الصحافة الحقة ابنة شرعية للديمقراطية الحقة، وعطاء إدريس الذي يوثق لجانب منه هذا الكتاب هو التجسيد الحي للإيمان بالديمقراطية وبحق الشعب في ممارستها دون وصايا، وهذا ما جعله يركز على تسليط أضواء كاشفة على البؤر الانقلابية في مسيرة الحكم الوطني في السودان، حتى وصل به الحد إلى التنبؤ المسبق بحدوث بعض الانقلابات، ولم تجد تنبؤاته تجاوباً ملائماً من السياسيين الغافلين .

يصعب الفصل بين إدريس حسن الصحافي وإدريس الناشط السياسي، وقد أفاد كثيراً من مزج السياسة بالصحافة، الامر الذي أهله ليصبح ملكاً للخبطات والانفرادات الصحفية .

دخل إدريس حسن مهنة الصحافة وهو يافع ولم يبرح بلاطها إلا لفترات متقطعة إبان الاعتقالات التي تعرض لها بسبب نشاطه الصحفي وكذلك عندما جرى حظر ممارسته لمهنته واضطر عندها لارتياد أعمال أخرى لكسب العيش الشريف .

اتبعت تجارب الإصدارات الصحفية السودانية مدارس مختلفة، لكن المدرسة التي تتلمذ عليها إدريس حسن هي المدرسة التي تحدد مهمة الصحافي الأولى في تزويد المواطن بالمعلومات باعتبار أن الاطلاع الحر على ما يدور حوله هو حق أصيل من حقوق الإنسان .

وفي تنقيبه عن المعلومات وصياغتها اكتسب إدريس مهارات تحليلية نادرة قام بتوظيفها في المراحل اللاحقة من تاريخه الصحفي، وصفحات هذا الكتاب خير شاهد على ذلك .

سياسياً، قادة الإيمان بنجاعة الحكم الديمقراطي إلى تطوير أدائه الصحفي من مجرد نقل المعلومات إلى تزويد القيادات السياسية وصناع القرار برؤية وقراءة ميدانية لما وراء الظواهر.. كل ذلك في إطار التناصح الوطني من أجل حماية الديمقراطية الوليدة .

التخصص في الأخبار عمل شاق قوامه الوجود الدائم في ميادين الأحداث، ومعرفة لصيقة بالمصادر، واكتساب ثقة هذه المصادر، فضلاً عن تحلي صحافي الأخبار بقوة الشخصية بحيث يقف الصحافي على قدم المساواة مع مصادره .

أهم من كل ذلك فان اكتساب ثقة المصادر والقراء، على السواء، تتطلب التزاماً صارماً بأخلاقيات مهنة الصحافة الحرة، وفي مقدمتها الامانة والصدق في نقل المعلومات والتصريحات دون تحريف، وهذا هو الديدن الذي اتسمت به مسيرة إدريس حسن في عالم الأخبار .

في كتاب (قصتي مع الانقلابات العسكرية) قراءة ممتعة إذ ينتقل بقارئه بسلاسة بين الانقلابات التي نجحت في إيصال أصحابها إلى دست الحكم وبين المحاولات الفاشلة التي قادت مقترفيها إلى مقصلة الإعدام أو السجون .

وفي الكتاب دروس وعبر لمن يعتبر .

تثير طيات الكتاب، مباشرة وبالتلميح، سؤالاً محورياً هو :

لماذا وقعت الانقلابات بالوتيرة التي وقعت بها؟

وقد تكون الإجابة التلقائية التي توفرها فصول الكتاب هي: لفشل النخب السياسية في الحفاظ على الديمقراطية وربما كانت الإجابة الأكثر

عمقاً هي؛ ان نموذج التجربة الديمقراطية الذي أخذ به السودانيون فور نيلهم للاستقلال هو نموذج غير ملائم لتعقيدات الواقع السوداني وربما عزا البعض سقوط الديمقراطية لضعف الحراسة التي وفرها لها نظام الدولة، حيث كانت ديمقراطية السودان. كما يقال أحياناً. بلا أسباب .

وربما كان الخلل في ترتيب الهم الوطني سبباً كامناً وراء فشل فترات الديمقراطية الثلاث، فالمواطن الذي يطحنه الفقر والمرض كان تطلعه، من الحكم الوطني، هو الإسراع بانتشاله من وهدة التخلف إلى رحاب التنمية وهذا ما لم يجده في النظام التعددي الحزبي حيث كثرة الجدل وقلة العمل، وهذا هو الذي جعل الجماهير تخرج في شوارع الخرطوم محييه الفريق عبود بعد أشهر من سقوط نظامه وهي تهتف (ضيعناك وضعنا معاك).

هناك ظن دارج الآن مفاده أن عصر الانقلابات العسكرية، كجسر عبور إلى الحكم، قد انقضى، وهو تفكير رغبوي يهدئ به الديمقراطيون روعهم من خطر انتقال السلطة بغير التداول السلمي .

وسواء انقضى عصر الانقلابات أو لم ينقض، فإن المسألة التي ينبغي لها ان تشغل أذهان القيادات في دول عالمنا الثالث تتمركز في دور القوات المسلحة الوطنية في منظومة الحكم وموقعها المستدام في هذه المنظومة ..

لابد من استيعاب الجيوش النظامية الوطنية ضمن البناء الدستوري للدولة، بشكل أو بآخر، فالوصول إلى كراسي السلطة التنفيذية والتشريعية يجب ان لا يعتبر منطقة محرمة على العسكريين، فمن هم على استعداد لبذل أرواحهم من أجل وطنهم، من حقهم ان يشاركوا في إدارة شؤونه العامة .

والنماذج الدستورية متوافرة وبإمكاننا استلهام بعضها عوضاً عن الجمود والتمترس خلف نموذج ديمقراطية (وست منستر) التي لم تفلح في وقف نزيف الانقلابات في بلادنا .

كتاب (قصتي مع الانقلابات العسكرية) وثيقة عمل مهمة إذا أخذت بحقها كشهادة نزيهة من صحافي وسياسي مطلع على الوقائع ومشارك في صنع بعضها وقادر . في النهاية . على استنباط الدروس المستفادة وفق منهج واقعي قوامه التجريب والمعايشة .

هذا سفر لا غنى لكل ناشط سياسي من اقتنائه ولا بد أن تضمه مكتبات الأحزاب ومراكز الدراسات في الجامعات ودور الصحف وأجهزة الإعلام. وأقل رد لجميل هذا الصحافي البارع المكافح أن نثمّن ونستثمر جهده الكبير في إثراء وتطوير تجربتنا الوطنية المتأرجحة .

فضل الله محمد

تقديم ثانٍ:

الصحافي، في تقدير ما، مؤرخ اللحظة. والأستاذ إدريس حسن صحافي مؤرخ من طراز خاص. ولكن دعونا نغادر محطة المؤرخ إلى التاريخ ذاته، موضوع الكتاب الذي بين أيدينا.

يشار بأن النخبة السودانية شحيحة في حقول التأليف والتدوين والتوثيق. وهذا ادعاء قد لا يجانب الواقع إجمالاً، وإن لم يكن المقام مقام استقصاء لدواعي اتسام النخب السودانية بهذه الخصيصة أو اقتفاء آثارها. ومع ذلك فإن السفر الذي بين أيدي القارئين مجهود في مفارقة الأنس والمشافهة إلى التدوين والتوثيق والتأليف. وهو، لذلك، مجهود جدير بالتقدير والاحتفاء.

"قصتي مع الانقلابات العسكرية" . . . الكتاب الذي توفر على إصداره المؤلف، الأستاذ إدريس حسن، ليس، بحال، رواية لقصة لإدريس حسن انقلابياً، بل لإدريس حسن صحافياً قريباً من الانقلابات، من واقع كونه مخبراً صحافياً مخضرماً، وقريباً، كذلك، من الانقلابيين بحكم سيرة طويلة في البحث عن المتاعب.

هذا الكتاب يحكي، بدرجة حسنة من التوثيق الوقائعي، أحداث كافة الانقلابات السودانية التي تمكنت من الاستيلاء على الحكم، وليس بالضرورة الانقلابات الناجحة، بالطبع! فهو رواية للوقائع التي أفضت إلى انقلاب السابع عشر من نوفمبر من العام ١٩٥٨ (انقلاب الجنرال إبراهيم عبود)، وانقلاب الخامس والعشرين من مايو من العام ١٩٦٩ (انقلاب مايو)، وانقلاب

التاسع عشر من يوليو من العام ١٩٧١ (انقلاب الشيوعيين)، وانقلاب الخامس من سبتمبر من العام ١٩٧٥ (انقلاب حسن حسين)، وأخيراً، وليته الأخير، انقلاب الثلاثين من يونيو من العام ١٩٨٩ (انقلاب الإنقاذ - الإسلاميين).

يروي المؤلف وقائع الانقلابات السودانية وحيثياتها بكثير من التفصيل والغزارة المعلوماتية. ويبدو، في ذلك، مرتب الذهن، ذا ذاكرة مغناطيسية. يروي الأستاذ إدريس حسن وقائع تطاول عليها الزمن، جرى بعض منها منذ أكثر من نصف قرن من الزمان مثل انقلاب الجنرال عبود. ومضى على بعض تالٍ ما يتجاوز أربعين عاماً مثل انقلاب مايو. وهو في كل ذلك يدون الوقائع وكأنها تجري أمام عينيه اللحظة والآن!

صفحات الكتاب تحكي الوقائع مما لا يحوجني الإثقال على القارئ باجترارها في هذا الفصل المختص بتقديمه. إذ مثل ذلك إملال ممجوج. غير أن من الأهمية أن نرجع إلى تقييم الرواية التي يحتضنها الكتاب من حيث المنهجية، وبالتالي الدقة والموثوقية.

الرواية التي بين أيدينا حول قصص الانقلابات العسكرية في السودان هي رواية شاهد عيان. والكاتب مخبر صحافي بارع في متابعة وقائع السياسة الوطنية وأحداثها نحواً تجاوز نصف قرن من الزمان. وكان خلال ذلك التاريخ الطويل في مهنة المتاعب قريباً من صانعي الأحداث من كبار سياسي زمانئذ. فهو إما متغدياً مع محمد أحمد محجوب (رئيس وزراء ووزير خارجية)، أو مرافقاً للشريف حسين الهندي (وزير خزانة ومعارض شهير)، أو في مجلس أنس مع جماعة من السياسيين في أحد منتديات النخبة

السياسية، داراً خاصة أو مكتباً من مكاتب الدولة. ويتجاوز المؤلف رواية الوقائع في الهواء الطلق إلى روايتها من وراء القضبان، إذ تردد على السجن السياسي غير مرة لا من موقع، وموقف حزبي، بل لكونه صحافياً لا يكتفي بمتابعة الوقائع فحسب، بل بإسهامه مرة وأخرى في صنع أجندة العمل السياسي.

يدون المؤلف، الأستاذ إدريس حسن، الرواية بطريقة توحي بالصدق. يعزز من ذلك تماسك الرواية للواقعة التي يحكيها. وهذا يأخذني إلى جانب مهم من خبرته الصحافية إذ هو صحافي مخبر مجال عمله، واعتنائه، الخبر. ولسبب من هذا التخصص لم يكن الصحافي إدريس حسن مصدراً للأخبار لقراء الصحف فحسب، بل مصدراً للأخبار، عالي الموثوقية، للسياسيين وصناع الأحداث أنفسهم. فمثل هذا الدور تكاد تراه بين دفتي هذا الكتاب مرات حينما ينادي سياسيون على المؤلف طالبين التعرف على أخبار اليوم والليلة.

هذه القدرة المغناطيسية على تذكر الوقائع عبر مدى طويل من الزمان ربما كانت، من منظور سيكولوجي، جماع عوامل جينية وعوامل مكتسبة في آن معاً. ولجهة الكسب فإن مما لا يختلف عليه هو أن مهنة المخبر تمرن صاحبها على قوة الذاكرة وتوسيع ماعونها وتأمين المستودع ضد عوامل الإفناء والتآكل. هذه، بالتأكيد، خبرة مهمة.

لكن فضلاً عن هذه القدرة المكتسبة تفصح الرواية التي يحتفي بها الكتاب عن خبرة من نوع آخر اكتسبها المؤلف من واقع الترقي المهني تتمثل في قوة الملاحظة والتقاط مدلولات الإشارات والتلميحات والتحليل. هذه

الخبرات مجتمعة من شأنها ان تمنح الرواية موضوع هذا الكتاب درجة من الصدق والموثوقية.

الانقلابات العسكرية في السودان فصل من فصول التاريخ السياسي للبلاد لم يدون بعد ليتاح للمطالعة على نحو كاف. فالمؤلفات المتاحة قليلة العدد، وهي مجتمعة لا تستوفي غرض توثيق هذه التجربة الوطنية المهمة. وبعض من أسباب ذلك أساسه ان قليلاً من هذه الانقلابات لم يدور الزمان دورته منذ تاريخ وقوعها بما يتيح فتح خزائن الوثائق لتدوين وقائعها. وهذا بعض مما يعلمه المؤرخون. ولكن هذه القاعدة المنهجية والابستمولوجية لا تنطبق، كذلك، على كثير منها مما انقضى نحو من ثلث قرن من الزمان منذ وقوعها. وهذا القصور في التدوين والتأليف حول الانقلابات العسكرية يجعل من رواية هذا الكتاب رواية مطروحة للأخذ والرد لمعاصري تلك الوقائع والأحداث. هذا، على الأقل، أحد الخيارات المتاحة لمراجعة وتدقيق رواية الأستاذ إدريس حسن حول الانقلابات العسكرية في السودان.

خلو المكتبات من المؤلفات حول موضوع هذا الكتاب سبب، إذن، يتضافر مع أسباب أخرى ليس آخرها، بحال، الحاجة إلى رفد المكتبة الوطنية ببيانات مكتملة عن انقلابات السودان العسكرية، لاستعجال إصدار هذا الكتاب.

و تابعت، شخصياً، شيئاً من جهود المؤلف في البحث والتفتيش في دار الوثائق السودانية عن ما يستكمل بيانات روايته هذه من المتوفر في أرشيفها. كما أنني تداولت مع المؤلف حول قليل من بيانات الكتاب، وفي هذا الباب أستطيع القول انني لاحظت اتساق روايته للواقعة ذاتها مرة وأخرى دون إحلال أو تبديل. كنت كثيراً ما استمع إليه، لصداقة ممتدة ومتعة استماع

بلا ملل، يروى الواقعة مرة ثم مرة ثم مرة في أزمنة مختلفة والرواية هي ذاتها لا تختلف عن سابقاتها. هذا، بالتأكيد، مما يدعم موثوقية ما يرويه المؤلف في كتابه الذي بين أيدي القارئين.

إن من بين الكنوز التي خسرتها الأمة السودانية رواية قادة نخبتها لأحداث أزمنتهم، بالرغم من أن فصولاً واسعة من هذه الأحداث كانت من صنع أيديهم، وإن ظلت شأناً عاماً يتجاوز فضاء هم الخاص إلى الفضاء الوطني العام الذي يملكها، وينبغي أن ترد إليه أمانته قبل أن يسترد صاحب الأمانة الكبرى أمانته بالرجعى.

من منا، ممن عاش في الغرب، عبر الأطلسي، أياماً أو تابع شؤونه عن كثب، من لم يلاحظ حفاوة النخبة الغربية بكتابة السير الذاتية وتدوين وقائع التاريخ. ليس ذلك فحسب، بل ونشرها للإطلاع العام. هل يا ترى أن شيئاً من ذلك مما يضيف إلى حالة القوة التي يتمتع بها الغرب من خلال التاريخ الحي الذي تستخلص دروسه ويستعان بها على هداية الحاضر واختيار المستقبل الذي يريدون، بينما نعيد نحن إنتاج أزماتنا؟ ربما... ربما.

أجدني متشرفاً بكتابة هذا التقديم لسفر أقدر أهميته، وأقدر، قبل ذلك، الجهد الذي بذله الكاتب لجعل هذا المؤلف زينة لرفوف المكتبات ومعارض الكتاب. وقبل هذا وذاك، أن أهدى الذاكرة الوطنية متاعاً فكرياً ومتعة ذهنية.

محمد محجوب هارون

تنويه:

قد يعجب القارئ من حرصي أن يتصدر هذا الكتاب تقديمان، أولهما لصديقي وزميلي الأستاذ فضل الله محمد، والثاني للصديق الدكتور محمد محجوب هارون. لم تكن الفكرة حشد تظاهرة من الأقلام النجيبة للاحتفاء بالكتاب ولكن الغرض تقديم رؤيتي جيلين متباينين للفترة التي عُني الكتاب برصد منعطفاتها الحادة، وأكثرها حدة هي بلا شك الانقلابات العسكرية في تاريخنا السياسي المعاصر. ففضل الله هو واحد من جيلي... ذاك الجيل الذي شهد في يفاعته وصباه أيام الاستقلال المجيدة، جيل كانت تسكنه الأحلام الوردية والآمال العراض بأن يكتمل مشروع الدولة السودانية وأن تمضي مسيرة الوطن إلى الآمال الموءودة والنهايات الخاسرة. ومحمد محجوب هارون يمثل الجيل الثاني الذي خرج من رحم ثورة أكتوبر ٦٤ مسلحاً بالوعي الأكاديمي المرموق والحصافة الواقعية ليجابه ذاك الركام الخاسر من تركتنا السياسية بكل ما فيها من بوار ديمقراطي ورعونة شمولية ومغامرات سياسية انتهت بنا إلى بقايا وطن نجاهد جميعاً للحفاظ عليه من الانفراط والتداعي.

لذا هي رؤية جيلين... تجمعهما الآمال النبيلة والآلام المضنية والتطلع معاً لوطن يسع الجميع.. وطن لا تقعده العثرات والخيبات والانكسارات عن الإمساك بخيوط الشمس.. شمس الحرية والعدالة والتقدم والنماء.

فهرست

الباب الأول: ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م ... قصة التسليم والتسلم:

الباب الثاني: ٢٥ مايو ١٩٦٩م ... إلى اليسار در!

الباب الثالث: ١٩ يوليو ١٩٧١م ... نحروه أم انتحر؟!

الباب الرابع: انقلاب حسن حسين ... انقلاب الغفلة والسذاجة!

الباب الخامس: ٣٠ يونيو ٨٩ ... الإسلاميون على ذات الطريق!

الباب الأول

١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قصة التسليم والتسلم

أجواء ما قبل انقلاب الجنرال عبود

سبقت انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م حالة من القلق والحذر سادت الساحة السياسية بأكملها، وبدأت تشهد نوعاً من التوتر ترقباً لما هو آت وذلك بعد أن انطلقت كثير من المعلومات غير المؤكدة والاستنتاجات القائمة على قرائن الأحوال، ففي ذلك الوقت كانت الحكومة التي تدير شئون البلاد عبارة عن ائتلاف غير قابل للتجانس تاريخياً، وشديد التناقض في سياساته وتوجهاته، جاء نتيجة ردود أفعال ومكائد لعبت فيها قوى سياسية داخلية وخارجية دوراً كبيراً، خاصة وأن السودان كان حديث عهد بالاستقلال وكانت الكثير من القوى الخارجية تبحث لها عن موضع قدم فيه للترسخ لمفاهيمها، وتتجاذبه القوتان الرأسمالية والاشتراكية وذلك باعتباره جسراً بين المنطقة العربية الغنية بالثروات وعلى رأسها البترول وإفريقيا الغنية بمواردها الطبيعية البكر، لهذا ليس غريباً أن يكون السودان ساحة للصراع بين تلك القوى إبان فترة ما سمي بالحرب الباردة. لهذا كان مولد تلك الحكومة الائتلافية بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي أشبه بالولادة القيصرية التي تسببت فيها الظروف التي أشرنا إليها سابقاً، حيث كان

مخاض تلك الحكومة عسيراً فأنتج وضعاً مشوهاً. فقد ولدت تلك الحكومة بعد لقاء السيدين الذي جاء بعد خصومة حادة استمرت لأكثر من ثلاثين عاماً وكانت بمثابة رد فعل تجاه حكومة السيد إسماعيل الأزهري وتوجهاتها التي تهدد مصالحهما، حيث كان هنالك تربص بالأزهري من قوى إقليمية (مصر) وأنصارها في الداخل (الختمية)، فوجد هؤلاء فرصة في اتفاقهم مع طائفة الأنصار بقيادة السيد عبدالرحمن المهدي وتلاقت الأهداف في إبعاد الأزهري الذي كان يمثل القوى الحديثة وحركة التنوير والحداثة التي بدأت تسحب البساط من تحت أقدام الطوائف التقليدية.

في هذا التوقيت كان مسؤول شؤون السودان في مجلس قيادة ثورة يوليو في مصر صلاح سالم يتعرض لنقد حاد من مجلس قيادة الثورة المصري باعتبار أن سياسته قد أفشلت الوحدة بين السودان ومصر. وكان لتحرك الأحداث العالمية بوتيرة متسارعة في المنطقة تأثير قوي على مجريات الأحداث في السودان بعد ان بدأت أمريكا تملأ الفراغ الذي خلفه الاستعمار البريطاني في مصر والسودان، وقدمت حكومة الرئيس الأمريكي الجنرال أيزنهاور عدداً من المشروعات في المنطقة كان من بينها مشروع المعونة الأمريكية ومشروع الحلف المركزي (ما سمي حلف بغداد)، وكان مطلوباً من حكومة السودان أن توافق على كل هذه المشروعات، وهنا بدأ الاختلاف واضحاً وذلك بعد أن أعلن رئيس الوزراء السيد عبدالله خليل عن قبول المعونة الأمريكية غير أن شريكه في الحكم وهو حزب الشعب الديمقراطي الممثل لطائفة الختمية الموالية لمصر رفض المعونة رفضاً باتاً لا لأي سبب

سوى أن مصر جمال عبدالناصر شنت حرباً شعواء على المشروعات الأمريكية في المنطقة، رغم أن مصر كانت لديها معونة أمريكية كبيرة في القطاع الزراعي بالذات وفيما عرف بقطاع الثروة الحيوانية من(تور المعونة) و(الكتاكيت).

وتحركت عناصر القومية العربية واليساريون والناصريون في الشوارع مرددين الشعارات المعادية لأمريكا، فأصبح الرأي العام في السودان مشحوناً ضد هذه المشروعات بحكم أنها تمثل نوعاً جديداً من الاستعمار على حسب قولهم، ووصلت الأزمة بين الحزبين الحاكمين إلى قمتها مما دفع الأحداث إلى مفترق طرق.

وذكرت بعض المصادر وقتها أن هنالك تحركات داخل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأُمة يقودها السيد الصِّدِّيق المهدي النجل الأكبر لإمام الأنصار السيد عبدالرحمن المهدي ورئيس حزب الأُمة، ويقودها من جانب الاتحاديين الرجل الثاني في الحزب الأستاذ المحامي مبارك زروق وهو رجل سياسي من طراز فريد، كان يدير الأُمور بمعيار دقيق وبعقلانية وتبصر.

وكان الغرض من هذا التحرك هو السيطرة على الأوضاع حتى لا تتفجر وتفلت الأمور ويصعب التحكم فيها خاصة وأن الشارع كان مشحوناً ضد الأمريكان.

كانت هناك تطلعات وسط القوى الحديثة ذات التوجهات اليسارية وقد كانت شعارات اليسار تداعب أمانيها، مثل زوال الطبقات بين فئات المجتمع وتوفير أساسيات الحياة لكل المواطنين عن طريق المساواة في الحقوق والواجبات. وقد سعت هذه التحركات لخلق نوع من التوازن في الساحة

السياسية بين الواقع وبين ما هو مطلوب، فتردد وقتها رأي بإبعاد عبدالله خليل من رئاسة الوزراء وتشكيل حكومة جديدة، على أن يتم التعامل مع هذا السيناريو بتمهل ودراسة متأنية، ويُقبل من المشروعات الأمريكية ما يمكن قبوله دون أن يُدخل البلاد في التزامات أو أحلاف تخل بحياد السودان، وكان هناك تحرك تم الإعداد له بسرية تامة، فبعد أن قام السيد إسماعيل الأزهري بجولة في عدد من العواصم العربية بدأها بالعاصمة العراقية بغداد، وربما كان ذلك مقصوداً لإحداث تعتيم سياسي حول أهداف ومهمة الوفد، توجه رئيس حزب الشعب الديمقراطي الشيخ علي عبدالرحمن فجأةً إلى القاهرة في زيارة لم يعلن عن أهدافها، تزامنت مع وصول وفد الحزب الوطني الاتحادي، وكان الحديث وقتها يتردد عن دمج الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي في حزب واحد، ولم يكن من الممكن وصف هذا التزامن إلا بأنه مقصود ومن أجل إعادة الدمج وإبعاد رئيس الوزراء عبدالله خليل، ونتيجة لهذا تعقدت الأوضاع السياسية تعُقداً شديداً وتلبدت الأوضاع بغيوم الشك والحذر، وفي هذه الأثناء تلقّى رئيس الوزراء رسالة بالغة الأهمية من سفير السودان بالقاهرة المغفور له السيد يوسف مصطفى التني وهو رجل معروف بانتمائه لحزب الأمة. جاء في الرسالة الآتي: (يصل القاهرة غداً ٢ نوفمبر السيد إسماعيل الأزهري وبرفقته الشيخ محمد أحمد المرضي ومبارك زروق قادمين إليها من بغداد، كما وصلها اليوم الشيخ علي عبدالرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي وبرفقته السيد محمد نورالدين وعدد من قادة حزبهم وقد استقبلوا في القاهرة استقبالاً ملفتاً للنظر، كما تستعد الجهات الرسمية لاستقبال السيد إسماعيل الأزهري استقبالاً كبيراً مما جعل

التكهنات والاستنتاجات كثيرة ومثيرة من أجل هذا التجمع الغريب والمفاجئ، وقد علمت من مصادري الموثوق بها أن الرئيس جمال عبدالناصر سيستقبل الوفدين كلاً على حدة ثم يستقبلهما معاً في جلسة مهمة وذلك بعد إجراء مشاورات وصفت بأنها خطيرة للغاية وتهدد مستقبل السودان السياسي). ويمضي السفير في رسالته ليقول: (أسر لي نفر ممن أثق فيهم من رجال الصف الأول في الثورة وفي الصحف بأن مصر قد أعدت خطة محكمة للوفاق بين الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي، وأن الاحتمال كبير للغاية في أن تتم هذه الخطوة وتتوج باللقاء والتفاهم، ومن تحليلاتي واستقراءاتي الشخصية للأجواء السياسية العليا فإنّ الهدف من وراء هذا الاتجاه الجديد هو إسقاط الحكومة عند عودتهما مهما كلف هذا الأمر من ثمن وجهد، ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الأزهري ونيابة الشيخ على عبدالرحمن تمهيداً لإعلان الوحدة بين السودان ومصر من داخل البرلمان، ويبدو أن سبب هذه التحركات الغريبة والمريبة التي تجرى في القاهرة هو الشائعات التي ملأت الأجواء السياسية بأن هناك تمهيداً لانقلاب عسكري في السودان مما زاد من مخاوف مصر والمعارضة السودانية معاً، وفي انتظار تعليماتكم وتوجيهاتكم تقبلوا فائق الاحترام ... يوسف مصطفى التني سفير السودان بالقاهرة) انتهت الرسالة.

وقد تلقى عبدالله خليل وهو في أديس أبابا من أمين التوم وزير شئون مجلس الوزراء بأن هناك خطة معدة بإحكام لإسقاط حكومته وتشكيل حكومة جديدة بقيادة الأزهري وعلي عبدالرحمن، وقالت بعض المصادر أن التحركات كانت تهدف لإعلان الوحدة بين مصر والسودان من داخل

البرلمان. وكانت زيارة رئيس الوزراء عبدالله خليل لإثيوبيا لإطلاع هيلاسلاسي على حقائق الأوضاع في السودان وترتيبات مصر للإطاحة بحكومته، وفي هذا الخصوص يذكر الأستاذ عبدالرحمن مختار الذي كان مرافقاً لعبدالله خليل في هذه الزيارة في كتابه " خريف الفرح": (إن الإمبراطور استدعاني (أي عبدالرحمن) في مقره وطرح عليّ جملة من الأسئلة تتعلق بحقيقة المخاوف من الدور المصري ورسالة السفير السوداني في مصر، وعن علم إمام الأنصار بهذه التحركات، وعن احتمال تنصيبه رئيساً للسودان، وعن الانقلاب ورأي الشارع السوداني فيه، وكنت أجيبه بما أعرف من معلومات والتي لم تخرج كلها عن كونها استنتاجات أو وجهة نظر خاصة، وفي ختام حديثه قال لي الإمبراطور هيلاسلاسي: أريد أن أحملك رسالة للإمام عبدالرحمن المهدي وهي أن مجرد التفكير في وقوع انقلاب فيه خطر، إن لم يكن قريب المدى فسيكون بعيد المدى، والانقلاب في السودان إن فُتحت أبوابه فلن تقتصر عليه وحده، ومن الأفضل للسودان أن يشجع كل الخطوات التي نسعى ويسعى لها السيد الصديق المهدي للوصول إلى حد أدنى للوفاق بين حزب الأُمة وحزب الأزهري، وهذا هو الطريق الوحيد المتاح الذي يمكن أن يحقق للسودان نوعاً من الاستقرار).

ولكن يبدو أن عبدالله خليل لم يكن راضياً بنتيجة هذه الزيارة فعند عودته إلى الخرطوم شنت صحف المعارضة هجوماً شديداً عليه بل ووصفته جريدة (الصراحة) بأوصاف غير لائقة لكنه كان رجلاً مترفعاً عن مثل هذا الأسلوب الذي كان كثيراً ما يرميه به خصومه فلا يأبه له.

وقد انتشر حديث في المدينة مفاده أن رئيس الوزراء يرتب لتسليم السلطة للجيش وأن هنالك اجتماعات تمت بهذا الخصوص مع ضباط كبار من القوات المسلحة وكان من أهم الضباط الذين ترددت أسماؤهم اللواء أحمد عبدالوهاب نائب القائد العام للقوات المسلحة والرجل الثاني في الجيش وهو ينتمي لطائفة الأنصار، وقيل أن من يلعب دور العراب في هذا الأمر هو السيد زين العابدين صالح وهو من المقربين لعبدالله خليل وقيادة حزب الأُمة، وقد تردد هذا الحديث وملأ الساحة لدرجة أن أشارت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إلى أنّ انقلاباً سوف يحدث في السودان ونقلته عنها صحيفة (الأيام) السودانية، وامتلأت الساحة بالشائعات وأصبحت مهيأة لأَي حدث من كثرة الإِرهاصات، وبدأ الصراع يدب في داخل الحكومة إلى درجة أن رئيس الوزراء عقد اجتماعاً مع السيد علي الميرغني وأبلغه أن الأَوضاع داخل الحكومة تسير من سيء إلى أسوأ وقد قرر باعتباره رئيس الوزراء تسليم السلطة للجيش فرد عليه الميرغني متسائلاً: من هم العقلاء من الجيش؟ فرد عبدالله خليل قائلاً: إِبراهيم عبود فرد الميرغني ساخراً: (سيكون عندك في المستقبل أكثر من عبود واحد وسيعيش السودان في دوامة من الانقلابات العسكرية).

وأخذت وسائل الإعلام المصرية تشن هجوماً عنيفاً على المشروعات الأمريكية في المنطقة وفي هذه الأثناء بدأ الناس يتساءلون: هل سيسلم عبدالله خليل السلطة للجيش؟ وهل هي صفقة بين حزب الأُمة والجيش؟ أم أن التغيير سيتم وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية فيتحول الائتلاف من حزب الأُمة والشعب الديمقراطي إلى حزب الأُمة والوطني الاتحادي؟ أم أنه

سيكون بين الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي حسب قرائن الأحوال والاجتماعات التي عقدت بالقاهرة؟ غير أن تسارع الأحداث فاجأ الناس ووقع الانقلاب صباح ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وأصبحت التساؤلات يقيناً يتراوح بين علامتي استفهام: هل كان الانقلاب عملية تسليم وتسلم؟ أم كان حركة مباركة كما وصفها عبود قام بها الجيش وباركها السيدان الجليلان؟!

ولعله من المهم ان أذكر هذه الواقعة التي تؤكد أُفول نجم الديمقراطية الحديثة العهد بواسطة الأحزاب التي تدعي الديمقراطية وذلك عندما اصطحبني المغفور له السيد أمين التوم وزير شئون مجلس الوزراء في حكومة السيد عبدالله خليل في عربته عند وقت أدبر فيه النهار وأقبل فيه الليل إلى منزل رئيس الوزراء السيد عبدالله خليل في ١٦ نوفمبر ١٩٥٨م، وذلك لاطلعه على تصريح نشرته صحيفة الأخبار المصرية الصادرة في ذات اليوم على لسان الشيخ علي عبدالرحمن الأمين نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكان وقتها كما أسلفنا في زيارة لمدينة القاهرة يقول فيه: (إنه سيقود المظاهرات بنفسه في شوارع الخرطوم ضد مشروع المعونة الأمريكية والتي كانت مصدر الخلاف داخل حكومة السيدين- ائتلاف حزب الأُمة والشعب الديمقراطي).

كان رئيس الوزراء متمسكاً بضرورة التعامل مع الولايات المتحدة والعمل على كسب صداقتها كقوة سياسية واقتصادية لها وزن كبير في العالم، وبالتالي لا يرى أيّ ضرر في قبول المعونة الأمريكية، وأماَّ بقية المشروعات الامريكية في المنطقة كالحلف المركزي ونظرية ملء الفراغ والنقطة الرابعة وغيرها من المشروعات التي كانت مطروحة على دول

المنطقة من قبل الولايات المتحدة فيمكن النظر فيها بحيث لا تتعارض مع سياسته. وقد تطور الخلاف بين رئيس الوزراء والحزب الحليف بعد أن أصر كل جانب على موقفه، فحزب الشعب رافض للمشروعات الامريكية جملة وتفصيلاً، وحزب الأُمة يقبل التعامل معها بذات الموقف الذي تحدث عنه رئيس الوزراء، وعندما التقيت بالسيد عبدالله خليل في ذاك اليوم واطلع على تصريح نائبه ووزير الداخلية (الشيخ علي عبدالرحمن) همهم بكلمات لم أسمع منها إلا قوله: (هذا أمر غريب، كيف يقود وزير الداخلية المظاهرات بنفسه وهو الشخص المنوط به فض المظاهرات؟)، وكانت هذه مقابلتي الأولي المباشرة مع السيد عبدالله خليل وهو رجل مهيب ووقور، ورغم المفاجأة التي حملها التصريح إلا أنه ظل محتفظاً بهدوئه ولم يبدُ عليه أي توتر ولكنني شعرت أن في أعماقه شيئاً ما، لم أستطع تفسيره، وُطلب مني الانتظار خارج الغرفة التي كنت أجلس فيها معهم، وبعد دقائق معدودات سلمني السيد أمين التوم ورقة مكتوبة تتضمن تصريحاً من رئيس الوزراء قال فيها (إن الحكم في السودان سيشهد تغييراً خلال الأيام القليلة القادمة يقضي على حالة البلبلة التي تعيشها البلاد). فحملت هذا التصريح عائداً إلى صحيفتي وهي صحيفة (الأخبار) -وكانت صحيفة أسبوعية- وشاءت الصدف أن يكون يوم صدورها هو اليوم التالي لمقابلتي للسيد عبدالله خليل وإدلائه بذلك التصريح الخطير، ورغم أنني قد قرأته أكثر من مرة لم يخطر ببالي أنه إعلان بالانقلاب الذي كانت المدينة كلها تتحدث عنه، وكان مصدر دهشتي أن الانقلاب حدث في اليوم الذي نُشر فيه التصريح

فكان الناس يقرؤون الحديث على الصحيفة وفي نفس الوقت يشاهدون الدبابات تتهادى في شوارع المدينة والإذاعة تبث المارشات العسكرية.

١٧ نوفمبر ١٩٥٨م ...
أول المارشات العسكرية وليس آخرها!

قبل أن يعلن الفريق عبود البيان الأول ذهب الناس لتفسيرات شتى فمنهم من كان يقول إن عبدالله خليل قد سلم السلطة للقوات المسلحة لكي يقطع الطريق أمام النفوذ المصري في السودان من خلال الأحزاب المؤيدة لمصر وهو ما كان قد نبه له سفير السودان في مصر المرحوم يوسف مصطفى التني وهو كما أشرنا من قبل، أنه أحد الشخصيات المقربة من حزب الأُمة ورئيس الوزراء آنذاك. وكذلك قطع الطريق أمام المحاولات التي كان يقوم بها السيدان الصدّيق المهدي رئيس حزب الأُمة والسيد مبارك زروق نائب رئيس الحزب الوطني الاتحادي برئاسة الأزهري لتشكيل حكومة ائتلافية، خاصة وأن الأزهري بعد إعلانه للاستقلال انضم عملياً لمعسكر الاستقلاليين، وحكومة مثل هذه يمكن ان تخدم رئيس الوزراء القادم (أي الأزهري) بإنهاء القطيعة السياسية بين الاتحاديين ومصر، بعد أن غلبوا خيار الاستقلال على خيار الوحدة وأيضاً بتطبيع العلاقة معها ونزع فتيل العداء والتوتر، وأن هذه الحكومة يمكن أن تحد من الاندفاع نحو التوجه

الأمريكي والذي كان فيه استفزاز لمصر عبدالناصر، لكن رئيس الوزراء استبق كل هؤلاء في حالة من اليأس وسلم السلطة إلى الجيش. وحمل البيان الأول لقائد الانقلاب مفاجأة للسيد عبدالله خليل شخصياً وذلك بقول قائده (إن الثورة قامت لتزيل الأزمة المفتعلة مع مصر) في وقت اعتقد فيه الجميع أن الانقلاب ضد مصر، وكان يبدو أن هذه العبارات قُصد منها تطمين مصر بأن الانقلاب ليس ضدها– كما فسر المراقبون ذلك– خاصة وأن هناك حديثاً كان يدور بين الناس بأن الانقلاب (أو التسليم والتسلم) كان لمدة محددة يتم خلالها تنصيب السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السودان أو رئيساً للجمهورية وهو أمر يثير حساسية بالغة ويعمل على تحريك قوى كثيرة رافضة لمثل هذا التوجه مما يفرز انقساماً سياسياً وطائفياً حاداً بالبلاد. ولعل هذا هو ما دفع إسماعيل الأزهري في السابق للتحول المفاجئ في موقف حزبه من الوحدة مع مصر والتوجُه نحو الاستقلال خشية اندلاع حرب أهلية، خاصة أن حوادث مارس لا زالت ماثلة في أذهان المواطنين ونفوسهم، والتي وقعت عندما قام الرئيس المصري اللواء محمد نجيب بزيارة الخرطوم حيث جرت أحداث شغب عارمة لقي فيها عدد كبير من المواطنين وجنود الشرطة مصرعهم.

كان يقال أن اتفاق التسليم والتسلم تم تحديداً بين السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع واللواء أحمد عبدالوهاب نائب القائد العام والرجل القوى في الجيش والمعروف بقربه من حزب الأُمة وذي العلاقة القوية مع عبدالله خليل. وقد أحدث الانقلاب تخبطاً في أفكار السياسيين وربكة في تحرك الأحزاب لكن بدأت الأُمور تعود إلى حالتها الطبيعية خاصة بعد إعلان

تشكيل الحكومـة والـتي كـان أغلبهـا مـن العسـكريين، لكـن مـا كـان ملفتـاً للنظـر هـو تعـيين شخصية كانـت تحظـى بالتقـدير والاحـترام في السـاحة الوطنية لمنصب وزير الخارجية وذلكم هو الأُستاذ أحمد خير المحامي، وأذكـر بهذه المناسبة أننـا كنـا مجموعـة مكونـة مـن ثلاثـة أشـخاص ... الأُسـتاذ المرحوم رحمي محمد سليمان صاحب جريدة (الأخبار) التي كنت أعمـل بهـا والأستاذ المرحـوم سـنهوري محمـد الأمـين الـذي كـان وقتهـا طالبـاً بكليـة الحقوق جامعـة القـاهرة فـرع الخرطـوم وشخصـي حيث قمنـا بزيـارة للسـيد أحمد خير بمنزله بضاحية المقرن صبيحة يـوم الانقلاب فوجدناه راقداً علـى بطنه على الأرض وحوله عدد كبير من المراجع والكتب القانونية يقرأ فيهـا ويدون ملاحظاتـه، وكـان يبـدو كمـن كُلف بـأمر مـا، وقـد اسـتقبلنا الرجـل استقبالاً طيبـاً وقبل أن نبـادره بالسـؤال قـال لنـا: "إن هـؤلاء الجماعـة يريـدون مـني أن أكـون سـليمان حـافظ (وحينهـا كـان سـليمان حـافظ يشـغل منصـب نائب رئـيس مجلـس الدولـة، أعلـى جهـاز قـانوني بمصـر آنـذاك)" وهـو قـانوني مصـري شـهير اسـتعانت بـه ثـورة الضـباط الأحـرار في يوليـو ٥٢ في مصـر في بدايتهـا كـي يقـنن لهـم أفكـارهم وتوجهـاتهم الـتي يريـدون تطبيقهـا، وبعـد ذلـك تم تعيينـه وزيـراً للداخليـة ونائبـاً لـرئيس الـوزراء. قـال أحمـد خـير (إنـه قبـل التكليـف حتـى لا تنفلـت الأُمـور وهـؤلاء الجماعـة حـديثو عهـد بمهـام الدولة)، لـذلك لم يسـتغرب النـاس الخطـوات الـتي اتخـذها الانقلابيـون نحـو مصـر لكـي يـأمنوا جانبهـا بعـد أن تم تعـيين أحمـد خـير وزيـراً للخارجيـة ولم يكتفـوا بالشـعار الـذي رفعـوه عـن إزالـة الجفـوة المفتعلـة مـع مصـر في بيـانهم الأول وإنما اتخذوا خطوة عملية في قضية كانت تقلق المصريين للغايـة وهـي

مسألة اتفاقية مياه النيل والتي تم إعادة التوقيع عليها في القاهرة بوفد من المجلس الأعلى للثورة (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) برئاسة اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس وزير الاستعلامات والعمل، كذلك تم طي ملف النزاع حول حلايب والذى قام رئيس الوزراء السابق بتصعيده تصعيداً خطيراً مما شكل أخطر الأزمات السياسية بين السودان ومصر، مما دعى السودان أن يتقدم بشكوى ضد مصر في هذا الخصوص إلى مجلس الأمن بواسطة وزير خارجيته السيد محمد أحمد محجوب، ومما يجدر ذكره أن شكوى السودان في هذا الخصوص لا زالت قائمة ولم يبت في أمرها ؟!.

شنان ومحيي الدين ...
صراع الجنرالات الكبار!

بعد ذلك حدثت تحركات داخل القوات المسلحة بدعوى تصحيح التركيبة العسكرية للمجلس الأعلى الحاكم حيث تحركت القيادة الشمالية بقيادة الأميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان والشرقية بقيادة الاميرالاي محيي الدين أحمد عبدالله حيث كان واضحاً أنه قد تم بعض التجاوز في اختيار أعضاء المجلس الأعلى للانقلاب، ولم يتم اختيار أعضائه (بالأقدمية العسكرية)، وترتب على هذا التحرك أن أُبعد عدد من الضباط مثل الأميرالاي الخواض محمد أحمد والقائمقام عوض عبدالرحمن صغير والقائمقام حسين علي كرار بحجة صغر رتبهم أو لوجود من هم أعلى رتبة، وأن الأخيرين ينتميان معنوياً لحزب الأُمة وكيان الأنصار. لكن الخطوة الأهم أنه حتى الرتب الكبيرة اتفقت على اختيار أعضاء المجلس بالانتخاب وكان الغرض في ذلك الوقت هو الإطاحة باللواء أحمد عبدالوهاب الرجل القوى في الجيش حيث لم يحرز في التصويت أغلبية تمكنه من الاحتفاظ

وهناك حديث آخر بموقعه في المجلس الأعلى الحاكم باسم القوات المسلحة، وهناك حديث آخر عن ان الانتخابات جاءت لصالح عبدالوهاب لأنه كان رجلاً محبوباً لدى العسكريين ولكن الأمر انتهى بخروج احمد عبدالوهاب من المجلس الأعلى واذكر انني سألته ذات مرة وقلت له: (لماذا تركت الآخرين يتآمرون للإطاحة بك وكان في إمكانك القضاء عليهم خاصة وان الجميع يعتبرونك رجل الجيش القوي ويعتبرونك مهندس الانقلاب؟)، رد علي بحدة قائلاً: (لم افعل ذلك، حرصاً على التقاليد العسكرية الراسخة التي قامت عليها القوات المسلحة) فرددت عليه: (اين كانت تلك التقاليد حينما قمتم بالانقلاب وأطحتم بالنظام الديمقراطي في البلاد؟) رد سريعاً بأن (ماقمنا به ليس انقلاباً عسكرياً وانما كانت عملية تسليم وتسلم وفقاً لتعليمات أصدرها رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبدالله خليل). المهم أنه جراء الأحداث الأخيرة التي قادها شنان ومحيي الدين والتي كانت انقلاباً ضاغطاً من أجل تعديل تركيبة المجلس العسكري، دخل المجلس كل من العميد محيي الدين أحمد عبدالله والعميد عبد الرحيم محمد خير شنان وهما من المقربين من الاتحاديين بشقيهما (الأزهري والسيد علي الميرغني) إلا أنهما كانا كالجسم الغريب على هذه التشكيلة وبقيت السيطرة لتيار معين ذي توجهات قبلية وبالتحديد (قبيلة الشايقية) في الإمساك على مقاليد الأمور في داخل الجيش وفي داخل الحكم، حيث كان عبود رئيس الدولة وحسن بشير القائد العام ووزير الدفاع وأحمد خير المحامي وزير الخارجية وأبورنات رئيس القضاء فانفتحت علاقتهم مع مصر وفي ذات الوقت كانت علاقتهم جيدة مع أمريكا ومع كافة الدول وفقاً للسياسة الخارجية التي وضعها

الأستاذ أحمد خير والتي أحدثت توازناً في العلاقات الدولية وأصبح السودان ناشطاً في حركة عدم الانحياز وكسبوا صداقة المعسكرين الشرقي والغربي حتى وُصف السودان بأنه "رجل إفريقيا المريض" لأنه بلا مواقف، يصالح كلا المعسكرين، ولكن هذا لا ينفي أن السودان في عهدهم كان من أوائل الدول التي اعترفت بالصين الشعبية ومع ذلك احتفظ بعلاقاته مع أمريكا وتمكن من خلال ذلك التوازن تحقيق الاستقرار في البلاد وقد استطاعوا إنجاز تنمية حقيقية في كثير من المشروعات مثل امتداد المناقل الذي تم التخطيط له في عهد حكومات الاستقلال، وإنشاء الخطوط البحرية وتعبيد مجموعة من الطرق ودعم المعاهد والجامعات وتنشيط البعثات للجامعات الأمريكية فوجدت التنمية البشرية حظها في ذلك الوقت.

وعندما استقر النظام ظهرت المشكلات داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان لبعض أعضائه طموحات مثل محيي الدين وشنان، وكان أعضاء المجلس الآخرون يعتقدون أن الأحزاب هي التي تحركهم، وعمل هؤلاء على تحريك قواتهم لقيادة انقلاب للمرة الثانية، ولكن فشل الانقلاب وتم تسوية الأمر بشكل ودي، لكن المجموعة القوية في السلطة لم تطمئن لهم فقبضت بليل على محيي الدين وشنان وبعض مناصريهما من الضباط وحاكموهم محاكمة عسكرية قضت على محيي الدين وشنان بالإعدام رمياً بالرصاص، إلا أن عبود غير الحكم إلى سجن مؤبد، ولكن رغم ذلك كانت هنالك إعدامات في عهد عبود لمجموعة البكباشي علي حامد وعبد البديع علي كرار والصادق محمد الحسن ويعقوب كبيدة

وعبدالحميد عبد الماجد الذين كانوا يتعاطفون مع شنان ومحيي الدين فقاموا بمحاولة انقلاب فاشلة للاستيلاء على السلطة.

وتقول بعض المصادر أن مصر بالاتفاق مع حلفائها في السودان كانت وراء تلك الانقلابات خشية من سيطرت حزب الأمة على الأمور في السودان والذي كانت علاقته مع مصر يسودها التوتر وعدم الود. خاصة وأن هنالك أسباباً تاريخية عديدة أهمها خروج الجيش المصري من السودان بتعليمات من الإنجليز بعد ثورة ١٩٢٤م بقيادة علي عبداللطيف وذلك بعد نقض العسكريين المصريين لوعدهم لزملائهم السودانيين بأن يحاربوا الانجليز معاً غير أن المصريين قد تخلوا عنهم وتركوهم تحت سيطرة الإنجليز فنكلوا بهم كما أرادوا وقتلوا بعضهم رمياً بالرصاص وبعضهم الآخر على حبال المشانق.

المعارضة السياسية للنظام تصحو من نومها!

بعد إبعاد كل من شنان ومحيي الدين ومجموعتهما بدأت الأمور تستقر للحكومة وبدأت الجماعات الموالية لمصر وعلى رأسها الشيخ علي عبدالرحمن في إعداد مذكرة رفعت لعبود بتأييد الحكومة، وسُميت" مذكرة كرام المواطنين"، وفي ذات الوقت ألقي القبض على القيادات السياسية من المعارضة مثل الأزهري وعبدالله خليل ومحمد أحمد محجوب والشيخ محمد أحمد المرضي وإبراهيم جبريل وعبدالله عبدالرحمن نقدالله وأمين التوم وعبدالخالق محجوب ومبارك زروق وآخرين ونفوهم إلى (نواكشوط في الجنوب) وكانت هناك مذكرة من كيان الأنصار بقيادة إمامهم الجديد الصديق المهدي (بعد رحيل والده السيد عبدالرحمن المهدي) تطالب بأن يعود الجيش إلى ثكناته لكنهم لم يقبضوا عليه بل قبضوا على الآخرين، وبعد ذلك فكر جنرالات النظام في استحداث نوع من الانفتاح فكونوا المجلس المركزي الذي كان بمثابة برلمان ومنحوا أعضاءه صلاحية واسعة، مع وجود صحافة تتمتع بقدر معقول من الحرية. هذا الأمر شجع المعارضين

في مناكفة الحكومة، فما حدث في المجلس المركزي يجد طريقه للنشر وتضيف إليه الصحافة مزيداً من النقد بالإضافة إلى اشتداد التمرد في الجنوب والذي أصبح حديث الدوائر الغربية، فجعلت منه المعارضة والصحافة حصان طروادة لإضعاف الحكومة، وبدأ الأمر يفلت من يدها وارتفعت نبرة التذمر داخل الجيش. وقد مثلت الإطاحة بأحمد عبدالوهاب الرجل القوي في الجيش- والذي كان ضامناً للاتفاق بين رئيس الوزراء السابق وقيادة الجيش- سابقة للانقلابات القادمة حيث عمل على خلخلة المؤسسة العسكرية.

أكتوبر ٦٤ ...
ثورة أغصان النيم!

المشاكل التي اشرنا إليها أضعفت الحكم العسكري وهزت صورته مما ساعد على تهيئة الأجواء للثورة لأن القيادات السياسية المعارضة كانت تحتفظ بتأييد الموالين لها لدورها التاريخي في نضالها ضد الاستعمار ونجاحها الشعبي ما عدا مجموعات صغيرة من بينها مجموعة حزب الشعب، وعندما احتدم الخلاف في الساحة السياسية ولم يجد النظام مجموعة تسنده قامت هذه المجموعة الصغيرة من حزب الشعب بتقديم مذكرتهم مذكرة (كرام المواطنين)، ولم يكن لهذه المذكرة أي تأثير وسط المواطنين ولم تفد النظام بشيء وكان قد حاول التغلب على هذا الوضع بخلق تنمية لكنها كانت تنمية على مستوى محدود وفي حدود إمكانات البلد، واعتمدوا على علاقاتهم الدولية مع المعسكرين الشرقي والغربي وهو ما فسروا به مفهوم عدم الانحياز الذي كانوا أعضاءً فيه، لكن رغم ذلك كان لهذه المشروعات التنموية أثرها الطيب لدى المواطنين خاصة وأن الأوضاع بالنسبة للمواطنين لم تكن جيدة، وأصبح المواطنون يحظون بمستوى معيشي جيد

نسبياً. بعد ذلك كما رأينا حاول نظام عبود إنشاء جهاز تشريعي (المجلس المركزي) وكانت العضوية فيه بالانتخاب، وقرر الشيوعيون دخول المجلس فكانوا ممثلين في هذا المجلس الذي قاطعته الأحزاب الأخرى وظل النظام على حاله هذا، وعلى المستوى الخارجي كان يحاول تفادي الصدام المباشر مع اي جهة وغاب الدور الإقليمي والعالمي للسودان، وكان اعتقاد الانقلابيين انهم إذا استطاعوا خدمة المواطن فإن هذا أقصى طموح للحكومة وهو ما قال به الفريق عبود في بداية الانقلاب (احكموا علينا بأعمالنا) فقدموا كثيراً من الخدمات في مجال الطرق والمستشفيات لكن هذا كله لم يشفع لهم. فالقوى السياسية كانت قوية وتوحدت أهدافها لإسقاط النظام.

بدأت الأحزاب والتنظيمات النقابية تتحرش بالنظام في اعتصامات وإضرابات ومظاهرات، وراحت تطالب بعودة الجيش إلى ثكناته وتمت كتابة مذكرة وقع عليها كل قادة الأحزاب فتم اعتقالهم في نواكشوط بالاستوائية. هذا الأمر حرك قوى المعارضة وضغطت على الحكومة في كل المجالات وكانت الصحافة تتمتع بقدر عالٍ من الحرية فحاربت النظام عبر النقد الإعلامي العنيف وامتلأت الأجواء السياسية بغيوم الشائعات والشائعات المضادة عن الفساد وطالت الشائعات الأخلاقية رموز النظام. كان الغرض هو الاغتيال المعنوي وصادف في ذلك الوقت أن حدثت حوادث قتل عادية (مثل امرأة وجدت مقتولة في شنطة فنسجوا منها قصة والصقوها بأحد القيادات) وحادثة أخرى أسميت (قتيلة الكوشة) فنسجوا منها قصصاً ضد النظام، ووصلت الشائعات إلى ثلاثة من القضاة (اثنان منهما ينتميان للحركة الإسلامية والثالث يساري) فأصدروا بموجبها مذكرة بإيقاف

بعض الشخصيات النافذة في النظام وأصدقائهم للتحقيق في اتهامات الغرض منها إشانة سمعتهم وبالتالي النيل من النظام غير أن السلطات العليا تدخلت وأوقفت هذه المذكرة في وقتها المناسب. وساعدت الصحافة أيضاً في الحملة المضادة على ذلك النظام، وكانت صحيفة الأيام في مقدمة الصحف حيث أوقفت ثلاث مرات وعُزل النظام جماهيرياً حيث أصبح كل قطاع يتحرك بدوره فبدأ يضعف وسيطر الجانب الأمني على تفكيره مما أفقده زمام المبادرة. كما كان لجريدة السودان الجديد دور كبير إذ أصدرت عدداً خاصاً بعد أن صودرت الصحف ووزعته على نطاق واسع وبه خبر إضراب القضاة.

ومن أخطر الأشياء التي واجهت النظام أن الحركة السياسية في الشمال استطاعت تحريك الجنوبيين الذين كانوا يكسبون عطف دول الجوار الإفريقي والمجتمع الغربي، فتم تحريضهم بالترويج بأن النظام يفكر في إحراق أرض الجنوب واتباع سياسة الأرض المحروقة وأن اللواء حسن بشير الذي كان وزير الدفاع والقائد العام للجيش قد ذهب إلى ألمانيا لاستيراد قاذفات لهب تستطيع حرق مساحة كبيرة من الأرض، وأن النظام يفاوض القبائل العربية في دارفور للاستيطان في الجنوب. كل هذه كانت شائعات لإضعاف النظام إضافة إلى الندوات السياسية فكانت ندوة الأربعاء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م في جامعة الخرطوم والتي اغتيل فيها الشهيد القرشي والشهيد بابكر عبد الحفيظ الطالبان بجامعة الخرطوم وتفجرت منها ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.

بعد ذلك بدأ التحرك المضاد داخل القوات المسلحة والاتهامات لمدير الأمن باغتيال القرشي وفي صبيحة اليوم التالى يوم تشييع الشهيد القرشي بدأ العد التنازلي المتسارع للنظام وبعد اربعة ايام سقط النظام بذات الهدوء الذي جاء به حيث حاصرته الجماهير بأعواد النيم والحجارة فتدخلت القوات المسلحة استجابة لرغبات الجماهير وأُعلن حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتقرر قيام حكومة انتقالية برئاسة سرالختم الخليفة الذي كان من قيادات التعليم وشخصية مستقلة تحظى باحترام الجميع. كان على رئيس الوزراء الجديد تكوين حكومة من كل الأحزاب وبالفعل قامت الحكومة التي شارك فيها حزب الشعب الديمقراطي ثم قاطع من بعدها الانتخابات وكان النصيب الأكبر فيها لجبهة الهيئات التي تنضوى فيها القوى النقابية ذات الصبغة اليسارية، وسرعان ما استعادت القوى التقليدية نفوذها القديم وشُكلت حكومة انتقالية ثانية برئاسة سر الختم الخليفة تم فيها تقليم أصابع اليسار وزيدت حصة الحزبين الكبيرين فيها.

قراءة في تقرير لجنة التحقيق القضائي مع مدبري انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م

طرح البعض في أعقاب نجاح ثورة أكتوبر في الإطاحة بالحكم العسكري أن يستمر الفريق عبود رأساً للدولة احتراماً له لكنه اعتذر وفضل التقاعد مما أدى لتشكيل مجلس خماسي للسيادة كان قوامه ثلاثة من الأطباء هم التجاني الماحي وعبدالحليم محمد ومبارك الفاضل شداد بجانب السيدين إبراهيم يوسف سليمان ولويجى أدوك، وحدثت ضغوط شديدة من جبهة الهيئات لاعتقال أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاسبتهم وصدر القرار باعتقالهم، وبالفعل تم الاعتقال وأرسلوهم إلى زالنجي بمديرية دارفور، ثم بعد ذلك جرى التحقيق معهم من قبل لجنة تحقيق قضائي كانت تتميز بالحيدة والنزاهة، تم تشكيلها في ١٤ فبراير ١٩٦٥م بموافقة وزير الداخلية كلمنت أمبورو والنائب العام عمر أبوبكر. كانت اللجنة برئاسة القاضي صلاح الدين شبيكة وعضوية القاضيين عبدالله أبوعاقلة ومحمد الشيخ عمر ومعاونة السيد عبدالرحيم موسى منتدباً من النائب العام، ومما يعطي هذا التحقيق أهميته انه مأخوذ من أفواه المتهمين المعنيين

مباشرة دون ترغيب او إكراه. وسنحاول أن نورد نص هذه الإفادات كما وردت في التقرير دون أن نبدل في كلماتها او نقوم لغتها الدارجة وذلك لأهمية كل حرف فيها، ولأنها توضح بجلاء حقيقة أمر الانقلاب ... ومن قام بالتسليم ومن تسلم.

كانت إفادة اللواء حسن بشير نصر من أخطر الإفادات لأنه كان الرجل القوي في إزاحة أحمد عبدالوهاب. قال حسن بشير: (كنت قائد حامية الخرطوم في الربع الأخير من العام ١٩٥٨م، وكانت الأوضاع الاقتصادية تتدهور والناس تتذمر في الشوارع وبيوت العزاء وظهرت الشائعات بأن البرلمان سيتم حله، وستحصل حاجات في البلد وهنالك اتفاقيات مع دول أجنبية، والفريق عبود كان القائد العام للجيش وتحدث معنا كأفراد وقال إن حالة البلد بطالة وحالة الأمن تدعو للرثاء وأن الجيش مسئول عن الأمن ويستحسن أن نكون متيقظين وكان هذا بمثابة تحذير منه وأذكر أننا قبل الانقلاب بحوالي خمسة أيام زرنا السيد الصديق المهدي أنا وأحمد عبدالوهاب وعبود وعوض عبدالرحمن زيارة عادية أقترحها علينا عبود وحضرها عبدالله خليل الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع. لم أسمع ما دار بين عبود والصديق وخليل لأني كنت بعيداً عنهم، ونحن راجعين عبود سألنا إذا طُلب من الجيش أن يشترك في الوزارة ويأخذ وزارة الدفاع حيكون رأيكم شنو؟ وكان رأيي انا أن اشتراك الجيش في الحكومة المدنية سيكون فيها نصف أوربع مسئولية وقد تجر للجيش عواقب كثيرة فإما أن نشرك الجيش بنسبة ١٠٠٪ أو يبتعد، كان ذلك قبل ١٣ نوفمبر. وانتهينا في ذلك الحديث عند ذلك الحد ولم نصل لقرار ولم أعتقد ان الزيارة كان مقصود

بها أكثر من مشورة مع القائد. وأنا احترت لماذا أخذنا القائد عبود نحنا بالذات للزيارة، ولكن لم يكن لعبود وهو القائد العام للجيش أن يذهب إلى لقاء الصديق المهدي لولا وجود وزير الدفاع عبدالله خليل مع الصديق وذلك كان هو المبرر الوحيد.

في يوم ١٥ أو ١٦ نوفمبر دعانا القائد العام لاجتماع تشاوري مع أحمد عبدالوهاب وحسن بشير والتيجاني والخواض وعروة وعوض عبدالرحمن ونصر وكل القادة الذين كانوا موجودين في المدن الثلاث، وقال عبود إن الحالة وصلت درجة من السوء لا تحتمل الانتظار وأخشى ما أخشاه أن يحدث تدخل أجنبي ويفوت الفوات وبما أن الجيش مسؤول عن حالة الأزمات فسوف يتدخل، وقرر أن يلقي خطاباً ويتسلم الجيش السلطة إلى أن تستقر الأحوال. وحسب أعراف الجيش فإن هذا الكلام يؤخذ كأوامر، وكان الاجتماع تشاوري، ومعنى كلام القائد في رأس الجيش "البسمعوا أوامري خلاص والمابسمعوا معناه (برة)" هذا هو مفهوم المشاورات عندما اجتمع بنا القائد في يوم ١٦ نوفمبر، كان خطابه جاهزاً ولم نشترك في إعداده وقرأه علينا، واعتقدت أن الحركة كانت حالة طوارئ أي أن يمسك الجيش الأمور إلى أن تستقر، ولم يكن لنا فيها رأي ولم يكن علينا سوى التنفيذ. وذهبت الساعة الخامسة صباحاً من يوم ١٧ نوفمبر لإحضار أحمد خير بناء على طلب القائد العام، وبعد خطاب القائد الذي أعلن فيه عن حل السلطة التشريعية والتنفيذية، وأسماء الحكومة الجديدة كانت عند الرئيس محضرة من بدري ولم يصل لحكاية الحكومة القومية ولم نناقشها في الاجتماع. مساء ٢٠ نوفمبر أُذيعت أسماء الوزراء وأعضاء المجلس الأعلى

وبعضهم لم يكن في الخرطوم فيما أعتقد، ولم أشعر بأن الحركة التي قمنا بها فيها مؤامرات لأنها جاءت من القائد العام كما أن إحساس الشخص أن البلاد تحتاج للتغيير، وأنا عسكري لا لون لي ولكن كنت أميل للوطني الاتحادي في الأعوام ٥٣-١٩٥٤م لاعتقادي أنه الوحيد القادر على إخراج الإنجليز ولكون طائفة الختمية هي طائفتي وكنت أزور السيد علي الميرغني بانتظام ولم يكن يتحدث لي عن الانقلاب، وكان عندي صداقة مع ناس حزب الأمة وعبدالله خليل كان صديق والدي لذا كنت أكن له احتراماً شخصياً ولكن لا أعتقد أنه قد سلم السلطة للجيش وإلا لكانت له مكانة خاصة بعد الاستيلاء على الحكم، ولكن لا أحد يعرف العلاقة بين عبود وعبدالله خليل إلا أنهما من جيل واحد وسن متقاربة.

وأعتقد أن القائد العام عبود قام بكل شيء .. أعد البيان وقام بتعيينات الوزراء المدنيين وتعيينات المجلس الأعلى ووزير شؤون الرئاسة، ولم أشعر أن الأمر كان لخدمة تيار سياسي محدد لأن التحرك العسكري جاءنا كأوامر من القائد، والذي قال إنه لفترة مؤقتة لحين استقرار الأمور، ولكن كانت هناك تيارات فردية من داخل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء لمصلحة أحزاب سياسية معينة لكن الرأي الراجح كان رأي القائد الذي كان يعطف على حزب الشعب باعتبار أنه يؤيد حركة الجيش ولم يكن لهذا أثر واضح إلا فيما يخص العلاقات الخاصة وبعض أخبار السيد علي الميرغني ولكن حزب الأمة لم يؤيد الحركة) انتهت أقوال اللواء حسن بشير.

إفادات مثيرة أدلى بها اللواء حسن بشير نصر إلى لجنة التحقيق القضائي يتضح منها أن العملية انتهت إلى انقلاب عسكري حكم السودان

لمدة ست سنوات وضرب بعرض الحائط كل الالتزامات التي التزم بها العسكريون. فالتغيرات الكثيرة التي حدثت كان أهمها الإطاحة باللواء أحمد عبدالوهاب الرجل القوى في الجيش مما يؤكد أن الانقلاب كان نتيجة لاتفاق لأن الانقلابات عادة يقوم بها الضباط ذوو الرتب المتوسطة في الجيش ويطيحون بالرتب الكبيرة في القوات المسلحة، والذي حدث هو أن الضباط الموالين للختمية وبالتالي الموالين لمصر عندما شعروا بأن التسليم والتسلم قد حدث نتيجة الاتفاق الذي يصب في خط المناهضة للدور المصري في السودان قاموا باقالة اللواء أحمد عبدالوهاب وهو من المؤيدين لحزب الأمة وكان نائباً للقائد العام حينها.

وقد لاحظنا في إفادات اللواء حسن بشير أنها جاءت مغايرة لإفادات الرئيس عبود ومعظم زملائه في المجلس حيث حاول الرجل الدفاع عن عبدالله خليل ومضى يفند كل الوقائع والدعاوى التي تورطه، ولا ندري ان كانت تلك قناعاته أم أن الأمر يعزى لولائه الشخصي واحترامه لعبدالله خليل بحكم صداقته لوالده كما جاء في إفادته، لكننا نرى أنها إفادات أراد لها صاحبها أن تبدو على قدرٍ من الحياديّة لذا ابتدأنا بها في سرد وقائع التحقيق مع قادة الانقلاب.

أما اللواء أحمد مجذوب البحاري فقد أنكر في إفاداته أي صلة له بكل الفترة التي تم فيها تدبير الانقلاب حيث قال إن علاقته بدأت بعد أن أذيع اسمه في الراديو كعضو في المجلس العسكري الأعلى وزيراً للمواصلات حيث قال:-

(قبل قيام حركة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م كنت قائد سلاح المدفعجية في عطبرة ولم أكن كثير التردد على الخرطوم إلا إذا كانت هناك مؤتمرات

في أغسطس، أعتقد سنة ١٩٥٨م وهو مؤتمر سنوي روتيني للنظر في أمور الوحدات الإدارية، عدت بعد المؤتمر إلى عطبرة وانا في عطبرة سمعت بحركة الجيش في الخرطوم، وهي حركة كان مصدرها القوات المسلحة سمعت بها في الراديو في يوم ٥٨/١١/١٩ .. سمعت في الراديو تشكيل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء وسمعت اسمي عضواً في المجلس الأعلى ووزيراً للمواصلات وبعد ذلك اتصلوا بي تلفونياً للحضور إلى الخرطوم، ذهبت إلى الخرطوم في ١١/٢٢ أدينا القسم واستلمنا وزاراتنا لم نستفسر من أحد عن تفاصيل الحركة أو أسبابها لدى وصولي للخرطوم، ولكن في اجتماع للقائد معنا شرح لنا أن انهيار الحياة الدستورية وتحول أعضاء البرلمان من كفة إلى كفة وتدهور الأحوال البرلمانية هو الذي أدى إلى استيلاء الجيش على السلطة.

في مأمورية لي إلى الخرطوم قبل ذلك ولا أذكر تاريخها وفي ونسة غير رسمية تحدثنا فيها (والقائد معنا) عن أحوال البلاد عموماً والصراع وانتهت الجلسة في حد الدردشة والونسة ولم نتخذ فيها قرارات لأنه من بدايته ما كان الكلام اللي يتخذ فيه قرار، العادة المتبعة في اجتماع قادة الوحدات أن ينفرد القائد بكل واحد منا في مكتب ويتحدث معه في شئون وحدته العسكرية ولم يحدث في اجتماع أغسطس ان تحدث معي القائد خارج هذه الحدود.

لم أشعر خلال عملي أن الحركة كانت لمصلحة حزب أو اتجاه سياسي معين وإن ما قام بها الجيش من نفسه، وكان هدفه صالح البلاد، بعد أن اتضح تدهور الحالة العامة، هذا هو ما لمسته بنفسي كمواطن دون أن تكون لدي تقارير رسمية بذلك.

تعييني في المجلس الأعلى ومجلس الوزراء اعتبرته أمراً صادراً من ضابطي الأعلى وهذا هو ما أقسمنا عليه في الجيش، وفي هذه الحركة لم يكن هناك مجال للاعتراض لأن أساس الجيش هو تؤمر فتطيع والقسم هوإطاعة أمر الضابط الأعلى، لا أعرف لعبدالله خليل دوراً بارزاً ولا غير بارز في حركة الجيش، لم يكن عندي ميل سياسي لأي حزب باعتباري رجلاً عسكرياً، أنا لا أعتبر نفسي مسئولاً عن شيء يعمله ضابطي الأعلى باعتباري ملزماً نفسي بإطاعة الأوامر وعلى الضابط أن ينفذ أوامر ضابطه الأعلى ثم يتظلم بعد ذلك وهذا هو أساس معنى عمل الجيش وعليه تقوم قائمته).

أما القائمقام عوض عبدالرحمن صغير قائد سلاح المهندسين فقد قدم إفادات تختلف عن إفادات البحاري رغم أنه لم يذكر اسمه حيث أشار لبدايات التخطيط فقال: (قبل الانقلاب كنت قائمقام وقائد سلاح المهندسين وبنحو أسبوع حدث اجتماع لقادة الوحدات في الخرطوم أحمد عبدالوهاب، عروة، التجاني، حسن بشير، حسين علي كرار، محمد نصر عثمان، وقد دعا لهذا الاجتماع القائد العام عبود وحضره. كان غرض الاجتماع التشاور في حالة الأمن، وعدم الاستقرار الذي كان سائداً في الأحزاب والسياسة والحكومة، ناقشنا الموقف وقال عبود إن البلد ماشة للتدهور وأن هناك مؤامرات تدور في الخفاء ضد البلد وقال إن وزير الدفاع عبدالله خليل قال (ما في طريقة غير أن يتدخل الجيش ويمسك البلد لفترة)، ناقشنا هذا الرأي واستعرضنا موقف الجيش من حيث عدده وعدته وما إذا كان يمكن له أن يتولى الحكم مع وجود الطوائف والقبائل والقوى

الأخرى فقال لنا عبود إن الزعماء والناس يؤيدون تدخل الجيش. انف
ذلك الاجتماع، اجتمعنا مرة ثانية فقال لنا عبود إنه علم من وزير الدفاع
الناس كلهم يؤيدون تدخل الجيش ليس في شكل انقلاب ولكن في شـ
إجراءات لحفظ الأمن إلى أن تستقر البلاد ولن تكون هناك إراقة دماء
قبض ناس زي حالة الطوارئ، ثم تتكون الحكومة القومية ومجلس السيا
وكان لابد من الاتصال بقادة الوحدات الخارجية لتكون في حالة طوارئ
يمسك الجيش المرافق العامة، واستعرضنا أسماء مجلس الوزراء ومجلس
السيادة بعد الانقلاب واقترح أحمد خير مستشاراً قانونياً ولا نعرف كيف
جاء قادة الوحدات الخارجية، واجتمعنا واستمرينا في مناقشة الأسما
وأخيراً انتهى رأينا إلى أن يمسك الجيش بحكومة عسكرية لفترة محدد
تستقر فيها الأحوال، وكان ذلك رأي الأغلبية ولكن كان بعضنا- وأنـ
منهم- لا يرى ذلك لأن تدخلنا منذ البداية كان بغرض حفظ الأمر
وليس الحكم ولكننا قبلنا الوضع بحكم الأغلبية لأني لو رفضت كنـ
حاالخبط واللخبطة لا قيمة لها فقبلته مكرهاً رغم حرصي على بقائي في
وحدتي، وفعلاً أوضحت ذلك لعبود وقلت له إنني سأحضر إلى المجلس
الأعلى الذي عينت فيه بسبب صلاتي بالبلد والناس كما أفهمني عبود
ولكنني سأبقى في وحدتي قائداً للمهندسين. ليس صحيحاً أن أطعن في أمانة
قائدي لكن اتضح لي أن ما قاله لي عبود من تأييد كل الناس لتدخل
الجيش لم يكن صحيحاً لأنني علمت مثلاً أن السيد الصديق المهدي لم يكن
يؤيد الانقلاب، انا انصاري لحماً ودماً والسيد عبدالرحمن المهدي وعلي

السيد الميرغني أيدا الحركة ولكن السيد الصديق الذي كان بالخارج عند وقوعها كان معترضاً عليها بعد حضوره.

لم يكن وراء حركة الجيش غرض حزبي، فقط كان تدخل الجيش هو مطلب كل فرد ولو كان الجيش مشّى ما كان يرجى له ولو لم تتدخل المطامع الشخصية وشهوة الحكم في نفوس رجال الجيش لما انتهت الأمور إلى ما انتهت إليه ولو كان ناس الجيش نضاف كانت النتائج تكون مختلفة تماماً).

أما التحقيق مع السيد أحمد خير فقد فجر كثيراً من المفاجآت رغم أنه نفى أي علاقة له بالانقلابيين في فترة ما قبل الانقلاب. ويقول التقرير: أصدرنا إعلانات لأحمد خير وأحمد عبدالله حامد لجلسة ١٩٦٥/٢/٢٣م، وانتقلنا إلى سجن كوبر لاستجواب السيد أحمد خير فقال: (في صباح ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨م حوالي الساعة ٧:٣٠ صباحاً جاءني الساعة ٩:٤٥ صباحاً حسن بشير في منزلنا وأوصله أبورنات، وقال لي (عايزنك تكون مستشارنا) وقبله كان أبورنات أداني فكرة عن الموضوع فمشيت معاه، لا أعرف الظروف التي سبقت الانقلاب، أبورنات دخل قبل حسن بشير وأفهمني أنه حدث انقلاب، وكان قبل ذلك أبورنات وعلي خير أخي عملوا لي تلفون وقالوا لي إنو حدث انقلاب، تفسيري واستنتاجاتي من ذلك أنهم ذهبوا إلى أبورنات يسألوه عن منزلي وهذا هو ما أدى إلى مجيئهم معاً، لم يحدث أنني ذهبت ولا أذكر أنني عاينت بيانات الجيش دي قبل الانقلاب، الذي فهمته من تعييني مستشاراً أن الجيش عندما استولي على السلطة كان محتاجاً إلى رأي قانوني في كيفية إنهاء الوضع القديم وبداية العهد الجديد، وفي تاني يوم

سألوني عما إذا كنت أريد أن أستمر معهم فلم أوافق، فقط قبلت أن أكون مستشاراً ليوم أو يومين حسبما فهمته من حاجتهم إلى على نحو ما أوضحته سابقاً.

في أثناء وجودي بمكتب المستشار القانوني رأيت عبد الماجد أحمد وزيادة أرباب وسانتينو دينق وحسن بشير أخبروني بأنهم يريدون اختياري وزيراً فقلت لهم أن يمهلوني حتى أستشير فقال لي إن القائد استشار من أريد أنا استشارتهم وأخيراً قبلت الوزارة، (وكنت آخر من قبلها من الوزراء المدنيين). افتكر إنه في يوم ١٧ نوفمبر بعد وصولي مكتب المستشار القانوني وصل بعدي زين العابدين صالح وكان يتكلم كلام الرجل المرتاح المسرور ولم يكن لي به احتكاك سابق وقال لي (يا أحمد الجماعة ديل لازم توجههم لمصلحة البلد) وقلت له: (أنا مستشار قانوني فقط) وطوالي حسيت إنو عنده أفكار، ودرديري محمد أحمد نقد كان معاه أو بعده بشوية، وقال لي (دي فيها قوى يجب أن تؤخذ في الاعتبار) ولم أسأله عن هذه القوى، كل هذا جعلني أفكر إنهم عارفين حاجة خاصة وهم أصدقاء وأقرباء لأحمد عبدالوهاب، وفي يوم ١٨ نوفمبر جاء أحمد عبدالوهاب وقعد جنبي وسألني (تفتكر مجلس السيادة يكون من مين)؟ فقلت له (هذا ليس بحثاً قانونياً) فقال لي (مش تفتكر أحسن يكون السيد الصديق والسيد محمد عثمان الميرغني وأزهري وواحد جنوبي) فقلت له (إن هذا تفكير سياسي وهذا يتوقف عليكم أنتم عايزين شنو وبعدها استطيع أن أدلي برايي)، ثم شرب فنجان قهوته وخرج، ثم عاد بعد نحو عشر دقائق وفتح الباب وقال لي (المجلس الأعلى هو حيكون السلطة) وقفل الباب على عجل.

علمت من ذلك أنه أراد أن نكتب ذلك ونخرجه في شكل أمر، وبعد نحو ستة أشهر فهمت من حسن بشير أن هذا القرار- المجلس الأعلى- كان بالتصويت بينهم، قبل الانقلاب كان هنالك سخط عام وأزمة في تكوين الوزارات وأنا كنت مشترك مع شنقيطي وبشير محمد سعيد في وساطة تكوين حكومة قومية، وكان ذلك في أيام حكومة ائتلاف الأُمة والشعب الديمقراطي التي لم تكن مستقرة، لم أشعر أن الحكومة الجديدة كانت لمصلحة حزب سياسي أو اتجاه سياسي معين ولكن طبعاً كانت تظهر ميول شخصية لبعض الوزراء نحو طوائف معينة، وذلك في المناسبات الخاصة وحتى هذه الميول كان يحفظ فيها توازن بعض الوزراء في المناسبات.

لا أعتقد أن السيد أبورنات يعرف شيئاً عن جذور الانقلاب ولكنني أعتقد انه بحكم اتصاله الوثيق بعبود وقربه من حسن بشير يستطيع أن يدرك الأبعاد الكاملة للموقف فيما بعد من حيث إتجاهات الانقلاب وأغراضه أكثر مني، وأعتقد أنني كلفت لأكون مستشاراً للانقلاب لانني عرفت بالاستقلال في ذلك الوقت في لجنة الدستور المكونة من المستقلين، الأمر الدستورى رقم واحد كتبته أنا وأمر تعطيل البرلمان أيضاً كتبته أنا باستشارة اثنين من إخواني).

نجئ الآن إلى أهم إفادة وهى إفادة الرجل الأول في الانقلاب وهو الفريق إبراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة، وقائد الانقلاب الذي أشار بوضوح إلى أن (عبدالله خليل وزير الدفاع هو صاحب الفكرة بتاعت الانقلاب) مما يعني أنه كقائد للجيش قد نفذ تعليمات وزير الدفاع .جاء في التقرير بشأن استدعاء الفريق عبود للتحقيق: لم ينفذ أمر القبض الصادر ضد إبراهيم

عبود وقد افاد الضابط المنفذ للأمر بان مدير البوليس اخبره بان يرجئ تنفيذ الامر لأسباب تتعلق بالأمن، بعد التشاور مع رئيس الوزراء ورئيس القضاء انتقلنا إلى منزل السيد إبراهيم عبود لاستجوابه، فقال الآتي: (كنت في سنة ١٩٥٨م القائد العام للجيش، ومهمة الجيش معروفة وهي الحفاظ على الأمن وكنت اتلقى تعليماتي من رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبدالله خليل، قبل الانقلاب بنحو شهرين جاءني عبدالله خليل في المكتب وقال لي (حيكون في منزل السيد الصديق بأم درمان) ودعاني للحضور معه فاخذت معي أحمد عبدالوهاب وكان موجوداً السيد الصديق وعبدالله خليل وزين العابدين صالح وافتكر كان معنا عوض عبدالرحمن وحسن بشير كان معنا حتماً، تطرق الكلام إلى الموقف السياسي وشرحه السيد الصديق وقال أن البلد غير مستقرة وإذا عمل وزير دفاع من الجيش فإن هذا يساعد على الاستقرار فانفضت الجلسة على لا شيء ولم يحدث اتفاق ولم يحدث اجتماع، الأحوال مشت عادية بعد ذلك قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام جاءني عبدالله خليل وقال لي (الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة ويمكن تترتب عليها اخطار جسيمة ولا مُنقذ لهذا الوضع غير أن الجيش يستولى على زمام الأمر)، فقلت هذا إلى ضابط الرئاسة أحمد عبدالوهاب وحسن بشير وآخرين. مرة ثانية جاءني عبدالله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف فقال لي (ضروري لإنقاذ البلاد من هذا الوضع) ثم أرسل إليّ زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام. والضباط وقتها كانوا يدرسون تنفيذ الخطة. قبل التنفيذ بنحو ثلاثة ايام جاءني عبدالله خليل في الرئاسة ليطمئن على الموقف فقلت له (كل حاجة تقريباً انتهت وحتماً قبل انعقاد

البرلمان)، فقال لي (ربنا يوفقكم). سألته عما إذا كان هذا العمل مقبولاً فقال لي (إن كل العقلاء والسيدين كانوا مؤيدين هذه الحركة).

اجتمعنا أنا وأحمد عبدالوهاب وحسن بشير والتيجاني وعوض وعروة وخواض ومحمد نصر عثمان، وحسين علي كرار والأخير لا أعتقد أنه كان في الاجتماع الأول لدراسة تنفيذ الخطة والاحتياط لها وبعد التنفيذ ذهبنا في ثاني يوم وزرنا السيدين وقابلتنا الجماهير بالهتافات وعمل كل من السيدين بياناً وقرر المجتمعون اختيار الوزراء حسبما يريدون وحسب أقدميتهم في الجيش. عبدالله خليل عندما اقترح تدخل الجيش لم يقترح أسماء معينة أو وضعاً معيناً ولكني لمن سألته عن وزير الخارجية فقال محجوب، كان ذلك قبل التنفيذ، لم يحدث نقاش مع عبدالله خليل عن تشكيل حكومة قومية.

أنا لم اتصل بأي من السيدين قبل الانقلاب ولكن بعد الانقلاب تكونت الحكومة بدأنا نفكر فيه بعد التنفيذ ولكن قبل التنفيذ لم يحدث اتفاق على كيفية توزيع الوزارات لكن حدثت مشاورات واستعراض لبعض الأسماء، لم يحدث أن اتفقنا على تشكيل حكومة قومية أو مجلس سيادة قبل الانقلاب ولم يحدث أن جئت في ١١/١٦ بفكرة مغايرة لذلك واقترحت تكوين مجلس أعلى خلافاً لما اتفقنا عليه أول الأمر، لا أذكر ذلك ولكن بعد التنفيذ حدث نقاش بيننا حول تكوين الحكومة مش قبل التنفيذ، وقبل التنفيذ حدثت المشاورات واستعراض الأسماء وبعد التنفيذ اتفقنا طوالي على الأسماء، قبل الانقلاب لم يشترك معنا في مشاوراته أي من الوزراء المدنيين الذين عيناهم. أحمد خير عيناه وزير خارجية بعد الانقلاب مباشرة وكنا نستشيره أيضاً في

المسائل القانونية بوصفه قانونياً وكان يجلس لمدة يومين تقريباً في رئاسة الجيش وبعدها ذهب إلى وزارة الخارجية، المدنيون من الوزراء اقتراح أسمائهم كان منا جميعاً في اجتماعاتنا. لا صحة لما قاله عبدالله خليل من إن الأحوال كانت حسنة قبل الانقلاب وهذا مضحك فلماذا ينكر؟ ماذا كنا نريد من الانقلاب؟ مرتبي من الجيش كنت أتقاضاه في أثناء رئاستي للحكومة. عبدالله خليل كان يجري ورانا عشان تنفيذ الانقلاب ويرسل لي زين العابدين وهذا يعني أن الانقلاب تم بضغط وبأمر من عبدالله خليل ونحن ما خلينا واحد بعد كده يوجهنا، عبدالله خليل وزين العابدين كان غرضهما أن يتم الانقلاب لإنقاذ البلاد من الفوضى الداخلية والتدخل بتاع دول أجنبية لم يوضحها وهذا قد يكون أحمد عبدالوهاب أوضحه في قوله. بعد الانقلاب بنحو شهر جاءني عبدالله خليل وقال لي السيد عبدالرحمن صحته معتلة وإذا ممكن تعملوه رئيس جمهورية فقلت له أنني أعمل مع مجلس وهذا الكلام غير مقبول. لم أطلب من عبدالله خليل أي مستند أو أمر وهذا غير مقبول وليس متبعاً في نظام الجيش وقد كان كلام عبدالله خليل لي أمراً من وزير الدفاع وقبلته بهذه الصفة، وأنا شفت كلامه في صالح استقرار البلد حسب كلامه لي وحسب ما شفته أنا في البلد. أنا كنت القائد وأحمد عبدالوهاب نائب القائد وأنا من أصدر له التعليمات وهو ينفذها في الفروع المختلفة بتاعت الجيش ومن بينها فرع العمليات. ولكل فرع قائد. والطريقة القديمة التي نحن مشينا فيها حسب الجيش هي تنفيذ اي أمر صادر من الضابط الأعلى إلا إذا كان الأمر غير معقول ولا صلة له بعمل الجيش ولا يوجد في قانون الجيش أمثلة معينة يحق فيها

لرجل الجيش أن يخالف الأوامر. خطبتي الأولى بعد الانقلاب أعدها ضباط من الجيش ولا أذكر أسماءهم الآن ولكن لم يشترك فيها مدنيون. أعدها الضباط وأحضروها لي ونقحتها وعدلت فيها وبعد تكوين مجلسنا لم أشعر بوجود تيارات لمصلحة حزب الأمة في داخل المجلس وحكاية المعونة الأمريكية أجزناها لأننا اعتبرنا أنها في الصالح العام، وكان هنالك أحمد عبدالوهاب المعتقد بأن له ميولاً مع حزب الأمة ولكن لم يبق معنا أكثر من ثلاثة شهور، ورأيي إنو ناس شنان كانوا مصرين على إبعاد أحمد عبدالوهاب من الجيش باعتبار أنه حزب أمة قالوها لي، ولهذا استجبنا لطلبهم بإبعاد أحمد عبدالوهاب وكذلك عوض عبدالرحمن يرون أنه حزب أمة وأعدناه للجيش بناء على طلبهم وأبعدناه من المجلس الأعلى. المجلس الأعلى انحل بعد حركة ناس شنان ولم يكن له وجود وقعدنا أنا وشنان ومحيي الدين وكل واحد رجع لوحدته ما عدا أحمد عبدالوهاب وبعدين عملنا استفتاء في الجيش كان من نتيجته تكوين المجلس الأعلى الأخير. عوض عبدالرحمن وُضع في المجلس الأعلى لأنه اشترك في التنفيذ رغم أنه يوجد ضباط أقدم منه ولم يكن هنالك سبب خاص لوضعه في المجلس الأعلى ولم يصر عليه أحمد عبدالوهاب.

لم يحدث أن اجتمعت بالسيد عبدالرحمن أو السيد علي قبل الانقلاب. مشكلة حلايب كانت قبل الانقلاب بمدة طويلة وكنت أنا وقتها قائداً عاماً أما لما عبدالله خليل كلفني بالانقلاب فقد ذكر لي في أسبابه وجود خطر تدخل دولة أجنبية مع ما ذكر من أسباب أخرى. عبدالله خليل هو صاحب الفكرة بتاعت الانقلاب أساساً وهذا أمر معروف للجميع وقد نفذنا الانقلاب

بلاش الحكاية كنا في ثانية العبا... لإنقاذ البلاد. لو عبدالله خليل قال بلاش الحكاية كنا في ثانية العبا... وكان يمكن إصدار أمر مضاد بإيقاف... شيء ولأن الأمر صدر منا للقوات وكان يمكن إصدار أمر مضاد بإيقاف... شيء وكل ما قاله عبدالله خليل في هذا الشأن لا أساس له من الصحة... عملنا الانقلاب لم تكن نعتقد انه شيء غير مشروع فهو تم نتيجة لأوامر متسلسلة من سلطات الجيش بدات بأمر وزير الدفاع.

بعد الانقلاب بمسافة عرفنا أن على عبدالرحمن كان مسافراً إلى مصر حركة شنان ومحيي الدين كانت سرية ولا أعتقد أنه كانت وراءهم دوافع حزبية، فقط زهجوا مننا نحن وكانوا عايزين يطلعونا).

كان البلاغ رقم ٤٠٨٨ لسنة ١٩٦٥م من أكثر البلاغات الجنائية إثارة في تاريخ السودان، لأنه حوى توجيهات مباشرة من النائب العام لحكومة السودان بفتح بلاغ جنائي تحت المواد ٩٦/٩٧/٩٨ من قانون العقوبات ضد الرجال الذين نفذوا انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، حيث كان أمر النائب العام موجهاً لقمندان البوليس والذي فتح البلاغ تحت الرقم أعلاه، وباشر التحري وأخذ إفادات الضباط المشاركين في الانقلاب الذين استعرضنا منهم حتى الآن إفادات اللواء حسن بشير واللواء أحمد مجذوب البحاري وانتقلنا إلى إفادة أحد الشهود وهو الأستاذ أحمد خير المحامي واختتمنا بإفادات الفريق عبود قائد الانقلاب والذي ألقى بالمسئولية على كاهل السيد عبدالله خليل الذي كان رئيساً للوزراء ووزير الدفاع حيث أفاد عبود بان الانقلاب كان تنفيذاً من ضباط الجيش لأمر الوزير. وقبل أن نستعرض إفادات عبدالله خليل نحاول استعراض إفادة بقية أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهم قادة الانقلاب حيث نقرأ إفادة اللواء (م) محمد أحمد عروة والذي قال: (كانت

السياسة سيئة والحالة الاقتصادية اسوأ قبل الانقلاب وهذا هو السبب الجوهري في الانقلاب. كنت في الخرطوم قبل الانقلاب وكنت مدير إدارة الجيش برتبة أميرالاي. والتفاصيل ما بستحضرها الجيش له رئاسة وكده ولما تعمل خطة كل زول ينفذ دوره فيها ولهذا أفضل الاحتفاظ بأقوالي فيما يخص إذا كنت من المفكرين في الانقلاب أو المنفذين له. لما يقولوا لي عايزين تحرك الحاجة من محلها وأحركها بكون مشترك فيها ولهذا أستطيع تحديد موقفي مما حدث وأفضل أن أقول التفاصيل في محكمة مفتوحة وبعد أن يتاح لي الاتصال بمستشار قانوني قبل الإدلاء بأقوالي. حدث اجتماع في الرئاسة تقرر فيه أن يتدخل الجيش ليستلم بعد أن ساءت الأحوال السياسية في البلد. معروف حسب العادة أن القائد هو الذي يدعو إلى الاجتماع والقائد العام كان حاضر أول اجتماع وأنا كنت حاضر هذا الاجتماع، قادة الوحدات يجتمعون في هذه الحالة لمناقشة التنفيذ فقط وليس لمناقشة قانونية الأمر، لم يكن هناك اعتراض على الأمر من أي من الحاضرين والقوانين العسكرية واجبة الطاعة دائماً ولا يوجد استثناء لذلك في القوانين العسكرية ولكن يحق للمأمور أن يرفض تنفيذ الأمر إذا كان غير قانوني كقولك لواحد أقع في البحر. التمرد في الجيش هو مخالفة أمر القائد. لم يحدث أن اجتمعت بالقائد في شأن الانقلاب خارج مكاتب الجيش. إذا حصلت طوارئ فالجيش يستلم الحكم ويسود قانون الطوارئ، كان هناك نقاش حول حكومة قومية وحكومة عسكرية وذلك خوفاً من أن تظهر الخلافات السياسية مرة أخرى في الحكومة القومية. قبل

الانقلاب كنت مبسوطاً من الاتجاهين بتوع الاستقلال والاتحاد لأن أي منهما كان سيحقق لنا استقلالنا.

لي صلة بالختمية وكانت لي ميول مع ناس الوطني الاتحادي وبعد الحكم الوطني ونتيجة لأخطاء كثيرة لم أعد أؤمن بالطريقة الكانت ماشية بيها الأحزاب، لا أعرف موقف السيد علي من الانقلاب– ولم يحدث أن قابلته قبل الانقلاب فقط قابلته في يوم الانقلاب، لم نقصد بالانقلاب خدمة اتجاه سياسي معين أو حزب سياسي معين وإنما قصدنا مصلحة البلاد ولم يكن هناك من معارض، لا أعرف أن رئيس الوزراء عبدالله خليل كلف القائد العام بإحداث الانقلاب ولم أسمع ذلك من القائد. حركتنا جاءت من القائد وهي لذلك تختلف عن حركة ناس كبيدة التي كانت محاولة انقلاب أما حركتنا فكانت حكم طوارئ.

لم تحدد مدة لرجوع الجيش إلى ثكناته وكان ذلك مرهوناً باستقرار الأحوال في البلاد. الفكرة جاءت من القائد وكان بوسعي أن أناقش الفكرة لو لم أكن مقتنعاً بها من حيث مصلحة البلد وليس من حيث قانونية الأمر على أي حال، وبما أنه لم يكن هنالك اعتراض من أحد على الفكرة من حيث ضرورة تنفيذها للصالح العام فإننا لم نضطر إلى مناقشة شيء).

بعدها تم استجواب اللواء (م) محمد طلعت فريد والذي قال: (في نوفمبر سنة ١٩٥٨م كنت قائداً للقيادة الجنوبية فلم أحضر اجتماع القواد بالخرطوم الذي بحث في موضوع الانقلاب. في يوم ١١/١٧ حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً وأنا واقف في طابور في المعسكر الجديد بجوبا جاءني الصاغ وقتها عبدالله محمد آدم وقال لي أنه علم من شخص سمع في الراديو عن حدوث

انقلاب وأعتقد أنني ضربت تلفون للسر محمد أحمد كمندان البوليس في جوبا أسأله عن الحقائق وكذلك اتصلت بعثمان جاد الرب أسأله. ثم طلبت رئاسة الجيش باللاسلكي وتأكدت من حدوث الانقلاب ولم أحضر إلى الخرطوم إلا بعد أن جاءني الأمر بتعييني وزيراً للاستعلامات والعمل. أنا لم أشعر بعد استيلاء الجيش على الحكم أن الغرض من تدخله كان لخدمة اتجاه سياسي أو حزب سياسي معين بل كان لإنقاذ البلاد من كارثة هي سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية التي كانت معلومة للجميع. كنت أشعر في قرارة نفسي أننا ما جينا عشان نستمر والمدة بتاعتنا كانت رهينة باستقرار الأحوال. لم أبحث مع أي منهما أموراً سياسية. كنت أقدر السيدين وأزورهما في المناسبات ولم يحدث أن بحثت مع أي منهما أموراً سياسية، لم يحدث أن تكلمت مع عبود في موضوع الانقلاب في اجتماع قادة الوحدات في أكتوبر ولا أذكر أنني حضرت لهذا الاجتماع ولا أستطيع ان أنفي أنني حضرته ولكني أجزم بأنني لم أتحدث مع السيد عبود في شأن الانقلاب، المدة طالت وقد تحتاج بعض الحقائق إلى الرجوع إلى مستنداتها).

وفي سجن زانجي تم استجواب اللواء (م) محمد رضا فريد أحد أعضاء الانقلاب الذي قال: (في يوم ١١/١٧ الساعة ٥:٤٥ صباحاً وأنا في منزلي بالفاشر قائداً للقيادة الغربية ضرب لي تلفون آنذاك القائم مقام أحمد حسن سالم وسألني عما إذا كنت سمعت الإذاعة فقلت لا، وسألته عما به فقال لي (أنه حدث الانقلاب، والجيش استلم الحكم) فقلت له (دي غريبة جداً وأنا رايح الطابية حصلني على الطابية)، قبلها بخمسة أيام جاءنا تلغراف بأن نكون على أهبة الاستعداد. في الطابية قابلت الصاغ عبدالله



الهادي وطلبت منه أن يذهب كل عسكري لمنزله ويلبس نمرة ٤ ولا يبارح الطابية إلا بإذن مباشر. ذهبت إلى منزل السيد المدير علي عبدالله ابوسن فلم أجده، فوجدته بالمكتب ومعه كبار الموظفين يستمعون إلى الراديو اختليت به وسألته عما فعلوه لغاية دلوقت فقال (إنه نزل البوليس مسلح يحرس مدينة الفاشر) فأخبرته (ان واجبنا الأول هو الأمن، وأنا سأقبل هذا الكلام ولن أنزل عسكري جيش، وسأترك الأمن للبوليس). المدير نادى عثمان زين نائب الكمندان أمامي وأخبره بضرورة حفظ الأمن بواسطة البوليس. رجعت إلى الغرفة ووجدتهم كلهم مستعدين وقلت لهم (ألا يبارحوا الطابية إلا بأمري) وأفهمت كبار الضباط (أن البوليس المسلح يحرس الفاشر الآن ولا اريد أن أتدخل). ذهبت إلى مكتبي وطلبت الخرطوم فرد على ضابط صغير سألته عن القائد ونائبه وحسن بشير فلم أجده، سألته عن الحاصل فقال (هو ما سمعتموه في الراديو)، ختيت السماعة وقعدت، المدير بعدها ضرب تلفون وقال لي (البلد ما فيها حكومة غير الجيش) فدعوته إلى الحضور إليّ ومعه نائب المدير ونائب الكمندان لنبحث موضوع الأمن في شكل مجلس دفاع. كان واجبي الأول وأنا أميرالاي كمندان الغربية، كان واجبي الأول المحافظة على الأمن فيها، اتصلت بضابطي حمد النيل في نيالا ليطمئن على حالة الأمن في داخل قبائل المنطقة، وهكذا في يوم ١١/١٩ سمعت في الراديو انه تشكل مجلس أعلى أنا عضو فيه، وبالإضافة إلى ذلك وزيراً للأشغال والثروة الحيوانية وكلفت بالحضور إلى الخرطوم في أقرب فرصة وكان ذلك بالتلفون.

يوم ١١/٢٢ ذهبت إلى الخرطوم واديت اليمين، من ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨م انا لم أر الخرطوم ولم أحضر لها، وفي ٥٨/٢/٤م كنت قد عدت قبل نحو ثلاثة أيام من لندن التي ذهبت إليها لمدة شهر بغرض علاج يدي المكسورة ولم يحدث قط أن حضرت إلى اجتماع في الخرطوم نوقش فيه موضوع الحالة السياسية وضرورة تدخل الجيش.

قبلت تعييني في المجلس الأعلى والوزارة كخدمة للبلد وضعتني فيها الظروف ولم يكن صحيحاً لي أن أرفضها من الناحية القانونية أيضاً باعتبارها تكليفاً من القائد العام، انا سألت عبود (أيه الإرهاصات اللي حصلت قبل الانقلاب) فقال لي (شفنا الحكم فسد وقلنا أحسن نمسك الحكم) ولم أسأله أكثر من ذلك لأن ظروف الزمالة وحساسية بعض المواقف وبعض الأسئلة منعتني من ذلك. أرجو أن أعتذر عن الإجابة على السؤال الخاص بالرأي الذي كونته عن أسباب استيلاء الجيش على الحكم لأنني رجل واضح وصريح وأخشى أن تجئ اجابتي مخالفة لواقع الأمر، وكان واضحاً لدينا أن الجيش سيرجع إلى ثكناته، وكنت أنا أشعر بذلك وأقوله في المناسبات. في أثناء عملي في المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كان يحدث طبعاً شد وإرخاء وتوجد تيارات مختلفة في داخل الجيش ولكن لم يخرج قرار من المجلس كان هدفه مصلحة حزبية أو سياسية معينة وإنما كانت كل القرارات تستهدف الصالح العام. فكرة مجلس السيادة والحكومة القومية سمعتها من أصدقاء مدنيين ولم أسمعها من زملائي العسكريين قط، ولا الوزراء المدنيين) انتهت إفادة اللواء محمد رضا فريد.

وآخر من تم استجوابهم من أعضاء المجلس العسكري الأعلى هو اللواء (م) المقبول الأمين الحاج الذي قال: (في يوم ١٧/١١/٥٨م كنت قائمقام قائد اورطة في الهجانة في القيادة الوسطى وكانت مأمورية، وفي الطريق أخبرني أحدهم- وقد سمع في الراديو- أن الجيش استلم الحكم، وفي تلودي أخبرني محمد أحمد المقبول بصحة الخبر. اتصلت بقائد القيادة أحمد عبدالله حامد الذي أكد الخبر. عدت إلى الأُبيض يوم ١٨/١١، وعلمت من أحمد أنه عين وزيراً وطلب مني استلام القيادة نيابة عنه وهو سافر إلى الخرطوم. كنت أسمع تعيينات المجلس الأعلى والوزراء في الراديو كغيري حوالي مارس حصلت أحداث في القيادتين الشرقية والشمالية وسمعنا بها في التلفون، وجدت أن بعض الضباط في قيادتي كانوا محاولين تحريك قوة إلى جهة فأوقفتهم، بعد حركة مارس عملوا تصويت لاختيار أعضاء المجلس الأعلى فانتخبت فيه. ليس لي علم مباشر بالظروف السابقة لحركة ١٧ نوفمبر. لم أشعر وأنا في المجلس الأعلى الثاني والوزارة أن حركة ١٧ نوفمبر كان مقصوداً بها خدمة حزب سياسي معين) انتهت إفادة اللواء المقبول الأمين الحاج.

أما في هذا الجزء فسوف نستعرض إفادات شهود الاتهام كما صنفهم النائب العام لحكومة السودان وقتها مولانا عمر أبوبكر الذي كان يقوم بالتحريات وفقاً لتوجيه مجلس وزراء حكومة ما بعد الانقلاب.

نبدأ بشهادة السيد علي عبدالرحمن الذي كان وزيرا للتجارة في آخر حكومة قبل الانقلاب: (في مارس سنة ١٩٥٦م كنت وزير الداخلية، وكان ذلك في الحكومة الائتلافية الأخيرة قبل الانقلاب بأكثر من شهر وكنت

في القاهرة، سبب ائتلاف حزب الشعب مع الأُمة انه بعد الانتخابات لم يكن هناك اي حزب قادر على تأليف حكومة بمفرده، وكانت علاقتنا مع الوطني الاتحادي حادة بعد الانشقاق ولا تسمح بتكوين حكومة منا ومنه، لذا كان طبيعياً أن يكون حزب الأُمة طرفاً في الحكومة وقد حدث تلاقي بين الختمية والأنصار قبل الانتخابات بين السيدين لهذا كانت علاقتنا مع حزب الأُمة أحسن بسبب التلاقي وبعد الانتخابات، ولكن كان شعورنا نحن سياسيو حزب الشعب أن حزب الأُمة هو عدونا الطبيعي ولا يمكن الالتقاء معه قط. كنا نرى الالتقاء معه بعد الانتخابات سيحول دون تحقيق أغراض السياسة أكثر مما لو تركناه يلتقي مع الوطني الاتحادي. وهكذا ائتلفنا وسرنا في الحكومة ولكنا لم نشعر في أي جلسة من جلسات الحكومة أننا نشتغل كفريق واحد وكنا في صراع داخلي مستمر، كان رئيس الوزراء عبدالله خليل في قلق وتعب معنا باستمرار، وأُلفت لجنة من الحزبين لوضع الدستور، وأشترك فيها الوطني الاتحادي وكانت في ذلك مشادة شديدة كان يريد فيها حزب الأُمة استعجال الدستور عشان موضع رئاسة الجمهورية لأنهم — كما صرح عبدالله خليل وزيادة مراراً، كانوا يريدون السيد عبدالرحمن رئيساً للجمهورية. ولكن الصراع كان في داخل لجنة الدستور وفي داخل الوزارة فإذا عرضت موضوعات كبيرة تبدو رغبة وزراء حزب الأُمة في إقرارها نقف نحن ضدها، من ذلك مشروع إيزنهاور الذي كنا نعلم أنه حدثت فيه اتصالات بين عبدالله خليل والأمريكان. وقد عقد اجتماع لجنة وزارية حضره بعض وزراء حزب الأُمة وبعض وزراء حزب الشعب وأوضح رتشارد المبعوث الأمريكي أن المشروع ذو شقين، شق حزبي ضد الشيوعيين، وشق اقتصادي

غرضه مساعدة السودان. نحن عارضنا هذا المشروع بشدة وأوضحنا لهم أن الجانب الحزبي للموضوع لا يهمنا لأن الشيوعيين ليسوا أعداءنا بل هم الغربيون ثم نوقش الموضوع في مجلس الوزراء ووقفت معترضاً في اللجنة وعبدالله خليل طلب أن يطرح الموضوع للتصويت فقلت له لا جدوى من ذلك لأنه سيحدث deadlock فقال لي إنه سيستقيل وأنا وافقت على استقالته وعرضت عليه أن أستقيل أنا إذا شاء. ونتيجة الاستقالة معروفة بالنسبة لهم ولنا، فصرفوا النظر عن المشروع وذهب الأمريكان غاضبون جداً وهكذا مات المشروع. ومثل آخر هو أن الأمريكان كانوا يريدون مطارات لنقل الأبقار من غرب السودان، وكنا سمعنا شائعات أن الأمريكان يريدون عمل مطارات في حلايب، وشرق السودان، فربطنا الأمرين وشعرنا أن الغرض من المطارين هو غير ما بدا في ظاهر الأمر، وعارضنا الموضوع في مجلس الوزراء- وليس في البرلمان لأن الوطني الاتحادي في المعارضة وهم لا يجرأون على عرض أمثال هذه الموضوعات على البرلمان لأننا سنصوت مع المعارضة- وقد عارضت أنا المشروع بوصفي وزيراً للتجارة فقط، والمثل الثالث هو المعونة الأمريكية التي رفضناها رفضاً شديداً، وحدث بها نقاش كثير بيننا ولكنا قبلنا منها ما ليس فيه مساس بالصالح العام أمثال الطرق والآبار في المناطق النائية والأبحاث الزراعية على ألا يكون للخبراء حصانة دبلوماسية بشرط إيقاف هذه المشاريع في أي وقت متى رأينا فيها خطراً، ناس عبدالله خليل وجماعته كانوا ممتعضين من هذا ومستائين، وبعض ناسنا كانوا عايزين رفض المعونة كلية. وعرض مشروع المعونة على البرلمان بصورته الأخيرة فعارضه ناس الوطني الاتحادي وبعض نوابنا، وحدث نقاش طويل كان فيه هجوم

ضد امريكا، واخيراً أجيز المشروع بأغلبية بسيطة جداً وبعد ذلك ذهب البرلمان في إجازة وسافرت أنا إلى مصر وحدث الانقلاب وما فعلته الحكومة الجديدة بسرعة قبول المعونة الامريكية بكل شروطها القديمة. والصراع بيننا وبين حزب الأمة كان مستمراً في كل المجالات. وكان يسير مع هذا الصراع مساع بيننا والوطني الاتحادي للالتقاء ثانية، وتمت اجتماعات عديدة حضرها الأزهري والمرضي، وكان كل منا — الاتحاديين ونحن- قد افاق إلى خطأه وأحس بضرورة اللقاء واستمر الاتصال إلى ما قبل سفري بأسبوع إلى مصر. وكانت هنالك أيضاً مساع للالتقاء بين الأمة والاتحاديين، وكل منها — اتصالنا واتصالهم- لم تثمر، وفي أثناء ذلك سافرت أنا وأمين السيد إلى مصر في بعثة رسمية وذلك أن السيد على قال لي (إن عبدالله خليل عندو تفكير جاد في إيجاد حل للإشكال بتاع مياه النيل والتجارة بين مصر والسودان). (وأنه إذا ذهب وفد رسمي قد لا يوفق ويظهر الخلاف). (وإنه بما لي أنا وأمين السيد من علاقات وصداقات مع مصر يستحسن ذهابنا للتمهيد للمفاوضات حتى تقوم البعثة الرسمية إذا بدا في الأفق أمل نجاح المفاوضات الرسمية) وقابلت السيد عبدالرحمن فقال لي نفس الكلام ثم استدعانا — أنا وأمين السيد وعبدالله خليل — وقال لنا نفس الكلام فقمنا أنا وأمين السيد إلى مصر وعملنا اتصالات كثيرة خاصة مع الشرباصي وزير الري في منزله وزكريا محيي الدين وجمال عبدالناصر بحضور زكريا. كلامنا مع جمال كان عاماً، ولكنه كان خاصاً وبالتفاصيل مع زكريا والشرباصي، وانتهينا إلى اتفاق شامل هو نفس الاتفاقية التي توصل إليها العساكر إلا مع زيادات صغيرة. عدنا ونحن

مبتهجين بالاتفاق التمهيدي ووصلنا في ١١/١٧ الساعة ٣ من صباح ١٧/١١/١٩٥٨م وفي بوابة المطار قابلنا عدد من الجنود ومعهم ضباط وظننا أشياء كثيرة ليس من بينها الانقلاب، وصلنا بيوتنا ولا فكرة لنا عن الانقلاب. وقبل شروق الشمس أرسل لي محمد أحمد أبوسن يخبرني بوجود انقلاب. حاولت أن أتصل به فلم أجد في التلفون حرارة، وفي الضحى جاءني أبوالحسن وحدثني. وبعد شوية أذيعت البيانات وتكاثر على الزوار الذين سمعوا أني اعتقلت في المطار. وكان هناك شخص مرموق توفي في أمدرمان لا أذكره. فذهبت إلى العزاء وأمين السيد لنعرف وليعرف الناس أننا طليقون وعدت لأجد خطاباً من عبود بإعفائي من منصبي، وفي المغرب اتصلت تلفونياً بأمين السيد واقترحت عليه زيارة عبدالله خليل للمجاملة والاستفسار. فذهبنا إليه ووجدناه وحيداً وسلم علينا بحرارة وكان مبتهجاً وفي حالة سرور واضح وسألني عن مهمتنا في مصر فقلت له إنها أصبحت منتهية الآن فقال إنه يحب أن يعرف النتيجة على أي حال. فحدثته بتفاصيل اتفاقنا. وقال لي (إنتوا ما تنزعجوا وما في حاجة حتتغير أبداً سياستنا ماشة كما هي. وانتوا باكر حاتسمعوا في الراديو الحكومة الجديدة وعبود رايح يشكل مجلس سيادة ووزارة. أنا وأزهري حنكون في مجلس السيادة .والوزارة حيكون فيها ثمانية من حزب الأمة ويمكن أربعة من الوطني. وواحد أواثنان منكم وانت ما تزعل عشان أنا وأزهري حنكون في مجلس السيادة لأننا داخلين كرؤساء حكومات سابقة مش رؤساء أحزاب. وحيشترك برضو في الوزارة عدد من أخواننا الضباط الكبار. وسياسة حزب الأمة حتستمر. وفي هذه الأثناء دخل علينا نقد الله ومحجوب وأمين التوم وآخر لا أذكره وسلموا علينا

وقعدوا، عبدالله خليل قال ليهم عن طبيعة مهمتنا في مصر (وإن شاء الله يا محجوب بعدما تشكل الوزارة إنت وإبراهيم أحمد تأخذوا معاكم اتنين تلاتة من إخواننا الضباط تمشوا مصر عشان تكملوا الاتفاق). محجوب والمعاه استاءوا من كلام عبدالله خليل، الاستياء كان منهم لأنهم ما كانوا دايرين عبدالله خليل أن يكشف هذا الكلام، بعدين عبدالله سكت وقعدنا نتكلم كلام ساكت ولم نسأل عن شيء لأننا شعرنا أن الجو لم يكن يشجع على مزيد من الأسئلة بعد أن رأينا طريقة ناس محجوب في إيقاف حديث عبدالله خليل.

قابلت السيد علي طبعاً بعد الانقلاب، وكنت أعلم ان عبدالله خليل على اتصال مستمر بالسيد علي وكانت هناك اتصالات بين الأُمة والوطني الاتحادي، أعتقد أنها تهدف إلى عزله من الرئاسة، ومفهوم في دائرة السيد علي أن عبدالله خليل قابل السيد علي قبل الانقلاب بيوم وأخبره بالاتصالات الدائرة بين الوطني الاتحادي والأُمة وأنها تهدف إلى عزله وعزل الختمية من الحكومة وكان الاستنتاج من ذلك أن عبدالله خليل قد يكون أخبر السيد علي بنية الانقلاب. والاستنتاج أيضاً يدعمه أن السيد علي أيد الانقلاب ببيانه الذي يختلف عن بيان السيد عبدالرحمن في أن الأخير أدان الحياة الديمقراطية وعندي أن حزب الأُمة هو الذي قام بالانقلاب تنفيذاً لسياسة حزب الأُمة الأمريكية. والتأكيد الذي أشرت إليه في بيان السيد علي للانقلاب لا يدل على علم أو تأييد نفس الانقلاب ولا يشير إلى أنه علم بتسليم الجيش للحكم، ودعاؤه للجيش بالتوفيق أو السداد ويمكن الرجوع إلى البيانين). انتهت إفادة الشيخ علي عبدالرحمن.

ثم جاءت إفادة السيد محمد صالح الشنقيطي، الذي كان رئيساً لمجلس النواب في الفترة ما قبل الانقلاب حيث قال: (كنت رئيس مجلس النواب في البرلمان سنة ١٩٥٨م وكانت توجد أزمة سياسية زي الأزمة الحالية وما أشبه الليلة بالبارحة لم أكن انتمي إلى حزب، واتفقت الأحزاب على اختياري رئيساً للمجلس، الأزمة السياسية بدأت بالمعونة الأمريكية، كان ملاحظ وجود تدخل أجنبي في النواب، وكان معروف شراء النواب، بعد تقديم مشروع المعونة الأمريكية للبرلمان، لاحظنا انعدام التعاون بين وزراء الحزبين الحاكمين، وهذا أقلقنا كمواطنين فانتدبت نفسي وعبدالمنعم عبدالحافظ وبشير محمد سعيد وأحمد خير لنعمل على إيجاد حكومة قومية ووجدنا صعوبة في الاتصال بأحد راعيي الحزبين الحاكمين، وانضم إلينا الدكتور التجاني الماحي باعتباره طبيب العائلة، وأعني بالراعي الذي صَعب علينا الاتصال به السيد علي الميرغني، ورغم الاستعانة بالتجاني عجزنا عن الاتصال بالسيد علي، وفشل مسعانا لتكوين الحكومة القومية ولكننا لم نيأس لأننا لم نتصور حلاً للأزمة بدون تشكيل حكومة قومية، أنا صديق للسيد عبدالرحمن طول حياتي، وأعرف المساعي التي بذلها للالتقاء بالسيد علي إلى أن تم الالتقاء، ثم حدث الانقلاب الذي لم أعرفه لأول مرة إلا عندما حوصر منزلي ولم يكن عندي به علم سابق، وكنت أعتقد أن الجيش السوداني لا يطمع في عمل انقلاب بسبب حسن نظامه، وأن الجيش لن يتدخل ولهذا كان تدخله مفاجأة لي. لم يحدث أن سمعت من عبدالله خليل أي كلام عن انقلاب لا قبله ولا بعده) انتهت إفادة محمد صالح الشنقيطي.

ثم جاءت إفادة السيد عبدالله عبدالرحمن نقد الله الذي كان وزيراً للدولة في حكومة ما قبل الانقلاب حيث قال: (في حكومة سنة ١٩٥٨م السابقة على الانقلاب كنت وزير دولة ولم يكن في الحكومة الانسجام المفروض يكون في المجلس وما في حاجة ماشية كما يجب أن تمشي، ولما شعرنا أن الحكاية متعسرة تكونت لجنة عشان تنسق السياسة بين الحزبين والعمل في داخل الجمعية التأسيسية واللجنة كونت من وزراء لا أذكرهم بوضوح الآن وحتى هذه اللجنة بعد شوية كانت محتاجة لها إلى لجنة. لم تكن هنالك أمثلة محددة للخلاف ولكن كما ترى كنا شاعرين بأنه يوجد نوع من عرقلة أعمال المجلس، ولو كان الخلاف واضحاً كان الناس يمكن أن يقطعوا فيه برأي والحالة دي خلت كل واحد يحس أن الحكومة بطريقتها دي ما بتمشي، ولذلك حدث التفكير في ضرورة قيام حكومة قومية. وتمت اتصالات من جانب حزب الأُمة بغرض التفاهم على حكومة قومية وقد تطورت الأزمة إلى أن قدمنا نحن وزراء حزب الأُمة استقالات فردية لرئيس الوزارة وذكرنا فيها أننا نستقيل لنمكنه من تكوين حكومة قومية تمشي البلاد، أما المشاورات مع الوطني الاتحادي فقبل أن تصل إلى نتيجة، سافر الأزهري إلى العراق ليهنئ حكومتها كذلك اتصل قائد حزب الأُمة بالجنوبيين لإقناعهم بالاشتراك في الحكومة القومية ورئيس الوزراء كان عبدالله خليل وكان أيضاً سكرتير حزب الأُمة وأنا نائبه. لم يكن هناك اتجاه داخل حزب الأُمة لإقصاء عبدالله خليل من رئاسة الوزراء بدليل أننا قدمنا له استقالات وطلبنا منه هو تكوين الحكومة القومية.

لا أعرف كيف تم الانقلاب، ولم يكن لي به علم قبل حدوثه ولا أعرف دوافعه، ولا أعرف لعبدالله خليل صلة به. لم يحدث خلاف بيني وبين عبدالله خليل في الحزب ولكن يجوز كان يوجد بيننا عدم استلطاف. في يوم الانقلاب مساء ذهبت أنا ومحجوب وجائز أمين التوم إلى عبدالله خليل في منزله ووجدنا معه علي عبدالرحمن وأمين السيد ولم يحدث كلام مهم أذكره الآن. ناس الشيخ علي قاموا بعد حضورنا بنحو خمس دقائق على الأكثر ولا أذكر حديث حول اتفاقية مياه النيل قاله عبدالله خليل في تلك الجلسة، لم يحدث خلاف بيني وبين السيد الصديق في سياسة الحزب أو غيرها) انتهت إفادة السيد نقدالله.

هناك إفادات لبعض الضباط الذين شاركوا في الانقلاب لكن أسماءهم لم ترد اعتبارهم متهمين في البلاغ ٤٠٨٨ لسنة ١٩٦٥م، بل دونت أسماؤهم كشهود مثل الأميرالاي محمد أحمد التجاني قائد سلاح الخدمة بالخرطوم، ثم زين العابدين صالح عضو مجلس الشيوخ في برلمان ١٩٥٨م والأميرالاي أحمد عبدالله حامد قائد الهجانة في القيادة الوسطى.

نبدأ أولاً بإفادة الأميرالاي محمد أحمد التجاني قائد سلاح الخدمة في الخرطوم، والذي قال: قبل الانقلاب كان يوجد عدم استقرار سياسي واقتصادي وكان البرلمان في عطلة، كنت أنا قائد سلاح الخدمة في الخرطوم بحري، عرفنا أنه قد يوجد تدخل أجنبي في البلد وفي الجيش بغرض إحداث انقلاب لصالح دولة أجنبية أو تبني حزب سياسي أو أي غرض من زيارات المصريين التي كانت في ذلك الوقت؛ ومؤكد توجد دول أخرى لها مطامع. وكبار الضباط كان رأيهم أن هذه الأحوال إذا استمرت قد تؤثر

على كينونة البلد وكيانه، عرفنا أنه كان يوجد اتصال بين عبدالله خليل وقائد الجيش عبود بغرض استلام الجيش للحكم وتكوين حكومة قومية وطبعاً كبار الضباط كانوا يجتمعون ويناقشون الأمور وأخيراً تم اجتماع رسمي لهذا الغرض حضره إبراهيم عبود وأحمد عبدالوهاب وحسن بشير ومحمد أحمد التجاني وعروة وعوض عبدالرحمن وحسن علي كرار وخواض ومحمد نصر عثمان وتشاورنا في تكوين حكومة قومية ومجلس سيادة يشترك فيه الختمية والوطني الاتحادي والجنوبيين والأنصار وإبراهيم عبود، وافترقنا على هذا وكان ذلك قبل نحو عشرة أيام من الانقلاب وفجأة تغيرت هذه الفكرة بعد التشاور بيننا، ونحن والمجتمعون أيضاً رأينا أن الحكومة القومية قد لا تخدم الغرض الذي أراده الجيش بتدخله وهو الاستقرار فرأينا أن تكون الحكومة عسكرية أساساً بمجلس أعلى ومجلس وزراء ولا بأس من إشراك بعض المدنيين فيه، في يوم ١١/١٦ مساء اجتمعنا وقسمنا الوزارات ويجوز أن التقسيم حصل بعد الانقلاب لا أذكر ولكن في ١١/١٦ اتفقنا على أسماء الأشخاص للوزارات حسب أقدميتهم في الجيش، بالنسبة للضابط حسين علي كرار كان موجوداً وكان قائد سلاح الدبابات وهو أكثر الأسلحة فعالية وكذلك عوض عبدالرحمن أدخلناه باعتباره قائد سلاح المهندسين ولم نراع الأقدمية في حالة عوض وحسن لوجودهما في الخرطوم ولقيادتهما لهذين السلاحين الفاعلين.

عبود وهو الذي جمعنا وأخطرنا بالتقاء عبدالله خليل به في أمر تدخل الجيش ونحن أخذنا الموضوع كأمر من القائد العام وهو أمر كان يحتاج

إلى مشاورات لتنفيذه ولهذا تشاورنا فيه واتفقنا بالتراضي على تنفيذ
يوجد في الجيش ما يسمى بالأمر غير القانوني وهو ليس منصوصاً عليه
بقانون ولكنه متروك لتقدير الشخص المأمور فإذا رفض إطاعته أحيل إلى
محكمة عسكرية هي التي تحدد قانونية الأمر. في رأيي أن أمر الانقلاب كان
أمراً شرعياً من وزير الدفاع والقائد العام، أنا لا أذكر ممن صدرت فكرة
الحكومة العسكرية بدلاً من القومية ولكننا اتفقنا عليها ولم يكن هنالك
اعتراض.

لم أشعر بأن الانقلاب كان خدمة لحزب سياسي أو تفكير سياسي معين
وإلا لما كنت اشتركت فيه ولم يحدث بعد الانقلاب أن تدخل عبدالله خليل
لتسيير دفة الحكم على الأقل ليس في أيام وجودي في المجلس الأعلى ولا
أعرف ما حدث في هذا الصدد بعد خروجي من المجلس الأعلى في مارس.
حالة البلد كانت واضحة لكل شخص مدني أو عسكري وكل واحد كان
متأهب لقبول هذا الوضع ولم يغير من ذلك أن الفكرة جاءت من عبدالله
خليل. كان اتجاهنا بعد الانقلاب أن نبقى في الحكم مدة أقصاها سنة
تجرى بعدها الانتخابات وتستقر الأحوال) انتهت إفادة الأميرالاي التجاني.

ومن بعد جاءت إفادة قائد وحدة الهجانة بالقيادة الوسطى الأميرالاي
أحمد عبدالله حامد الذي قال: (في الفترة من أغسطس وحتى ١٩٥٨/١١/١٧م
أنا جيت الخرطوم مرتين مستدعى من الأبيض، المرة الأولى قابلت القائد
العام عبود في المكتب بتاعه، وقال لي (البلد في حالة خطرة شوية والجماعة
ديل قالوا لينا نعمل حركة نستلم بها الحكم) سألته عن الجماعة ديل؟
فقال لي (الحكومة يعني) ولم يحدد أسماء، قلت له (لا أرى داعياً للمسألة

دي واعتقد ان هذا تقليد أعمى لما حدث في العراق ومصر)، قلت نفس هذا الكلام لآخرين، وكان في أخذ ورد وخرجت وهم مقتنعون بأني معارض، كنت وقتها قائد الهجانة في القيادة الوسطى، رجعت إلى الأبيض في شهر اكتوبر ١٩٥٨م، أفتكر جاء في رسالة من الجيش بالشفرة تقول (يجب ان نأخذ الأمور بالشدة) وتدل على أنه في حاجة حاصلة في الخرطوم، وأنا فكيتها بنفسي وقبل ذلك كان جاءت إشارة تقول (إنه مطلوب اجتماع قادة الوحدات في الخرطوم ومطلوب تقديم تفاصيل عن القوات والأسلحة) وهكذا حضرت إلى الخرطوم ووجدت كل قادة الوحدات وكان موضوع الحديث على انفراد بين القادة عن الانقلاب أيضاً، وأنا عارضت معارضة شديدة في الاجتماع الذي تم لهذا الغرض، طلعت من الاجتماع ولم يكن هناك إجماع على إتمام الانقلاب بل أن الانقلاب لم يناقش في الاجتماع قط ولكن نوقش في شكل فردي بين القادة وعبود خارج الاجتماع وعبود ناداني أيضاً وتحدث معي وعارضت كما عارضت في المرة الأولى، وكذلك أحمد عبدالوهاب. رجعنا إلى وحداتنا (بحاري وطلعت فريد وأنا) رحت الأبيض في إجازة، وسألني واحد منهم عن موقف الهجانة إذا الجماعة في الخرطوم عملوا انقلاب فقلت له (إن هذه مسألة سابقة لأوانها، في ١١/١٧ علمت بتلفون من عبدالله محمد الأمين مدير كردفان بالانقلاب، لم أؤيد هذا الانقلاب بإشارة أو غيرها إلى هذه اللحظة ولم أترك الأبيض إلى أن جاءني أمر من الرئاسة بتسليم الهجانة إلى المقبول والحضور إلى الخرطوم. حضرت إلى الخرطوم بعد نحو ثلاثة أيام من انقلاب عبود، وتحدثت معه في الأمر، ورفضت أن أكون وزيراً أو غيره، وبعد كلام كثير وأخذ ورد مع الناس خارج الجيش

قال لي عبود (إن هذه مسألة مؤقتة ترجع بعدها إلى الجيش بعد شهرين ثلاثة) فقبلت نتيجة لهذا الوعد او الأمر بأنني أكون وزيرا ونتيجة لعواطف الناس خارج الجيش والذين كانوا مستبشرين بالحركة. في مارس طلبت من عبود أن أرجع الى الجيش فقال لي حننهي الموضوع بسرعة جدا وهي استقالتي في جيبي واستمريت قاعد إلى أن أقلت في مايو سنة ١٩٥٨م نتيجة لحركة شنان ومحيي الدين وقدمت إلى المحكمة المعروفة بدعوى انني تسترت عليهما ولم أبلغ عنهما. كان عزمي أن أقاوم الانقلاب من الأبيض في الهجانة ولكن حيرني تأييد السيدين له وتأييد الذين جاؤوني في القيادة في الأبيض. تكوين المجلس الأعلى علمت به تلفونياً وأنا في الأبيض من أحمد عبدالوهاب. وكذلك تكوين الوزارة ولكنني لم أحضر اجتماعات ولما جيت لقيت حسين علي كرار في المجلس الأعلى وسكرتيره وسألت ماذا كان أساس الاختيار للمجلس هل هو الأقدمية أم يتم التعيين فيه؟ فقيل لي إن المسألة كانت منوطة بالاشتراك في التنفيذ وناس حسين وعوض عبدالرحمن وخواض اشتركوا في الخطة وفي تنفيذها. أعتقد أنه كان يمكن للضباط المنفذين أن يقولوا (لا) للقائد إذا كان الأمر غير معقول وبعد ذلك يعرضوا على المحاكمة، ولكن يجب تنفيذ الأمر على أي حال وبعدم تنفيذه تكون عرضة للمحاكمة، وأعتقد أن في القانون العسكري يوجد نص يتحدث عن أن يكون الأمر الواجب التنفيذ معقولاً. اعتراضي على الانقلاب كان على أساس أنه لا يوجد ما يدعو إليه وإذا كانت الحكومة قد فشلت يمكنها أن تستقيل دون أن يحدث انقلاب خاصة وأن ضباط الجيش كانوا يتمتعون وقتها بقدر كبير من الجهل ولا يمكن لأحدهم أن يدير شئون أمة. عندما

ابديت اعتراضي لعبود في المرة الأولى وافق على أسبابي وإني أشك ان فكرة الانقلاب جاءت من عند عبود لأني أعرف طبعه. انا انصاري ولكن لا علاقة سياسية لي بحزب الأمة، همي جيشي وعندما حضر الأزهري وعبدالله خليل إلى الأبيض كرمتهما في نفس المستوى دون تمييز، وعندما حضرت إلى الخرطوم وزيراً قابلت السيد عبدالرحمن وقال لي (أنا فوجئت بهذا الانقلاب) واستغرب لحكومة دستورية تسلم أمرها للعسكريين. بعد تكوين الحكومة لم الاحظ في تصرفاتهم ما يشير إلى أن الانقلاب تم لخدمة غرض أو اتجاه سياسي معين. عندما أخبرني السيد عبدالرحمن برأيه في الانقلاب سألته عن البيان الذي أذاعه فقال لي إنه فوجئ به أيضاً) السيد الصديق كان معارضاً للانقلاب معارضة بطالة وبلغ به الغضب بدرجة ما معقولة وهو لم يكن بالبلاد عند وقوعه وكان بعد حضوره في حالة نفسية بطالة جداً، وهو كان عدو الانقلاب نمرة (١) ما فيش اثنين ثلاثة). انتهت إفادة الأميرالاي أحمد عبدالله حامد.

في ختام هذا العرض نستعرض إفادة السيد زين العابدين صالح عضومجلس الشيوخ في برلمان ١٩٥٨م الذي قال: (كنت عضواً في مجلس الشيوخ في برلمان ١٩٥٨م، وكانت الحالة غير مستقرة، النواب ينتقلون من حزب إلى حزب، خلافات بين الأحزاب والمعونة الأمريكية يعارضها الشيخ علي ومطارات اللحوم الأمريكية يعارضها وهكذا، فأصبحت الحالة في أسوأ ما يمكن.

حاولنا التوفيق بين الحزبين الحاكمين الأُمة والشعب فلم تفلح الوساطات، أنا حاولت ان أقابل السيد علي لأني كنت الوسيط بين السيد

علي والسيد عبدالرحمن في إصلاح ذات بينهما، فصعبت على مقابلته وكان غرضي أن أستعين به على التوفيق بين الحزبين فوقفنا عند الحتة دي وقلنا يعرفوا شغلهم براهم بعد ذلك إلى أن حصل الانقلاب. قبل الانقلاب بيوم كنت زرت عبدالله خليل وقال لي (إن الجيش سيعمل انقلاب) فسألته (مش ممكن يوقفه) فقال لي (بكرة حيحصل انقلاب والبلد كلها كانت عارفة بالانقلاب) فقلت له (الخير فيما اختاره الله) لم يحدث أن قابلت عبود قبل الانقلاب في أي شأن من شئون الانقلاب ولكن قابلته قبل الانقلاب بمدة لا أذكرها في أمر نقل زوج ابنتي الضابط من الفاشر إلى الخرطوم. ليس صحيحاً ما قاله عبود أنني جئته من عبدالله خليل مستفسراً ومستعجلاً إحداث الانقلاب، أذكر قبل الانقلاب بنحو ثمانية أشهر أن جاء عبود وحسن بشير وأحمد عبدالوهاب إلى منزل السيد الصديق واجتمعوا في الدور العلوي وكنت أنا أجلس في الدور الأول ولم أحضر الاجتماع ولا أعرف ما دار فيه وكان عبدالله خليل هناك. لم تكن توجد عداوة بيني وبين عبود وقد تكون هذه العداوة جاءت بعد استلامه الحكم لأن هنالك شائعات تقول (أنني تحدثت قائلاً (أنني رشوت عبود)) وقبل نحو خمسة يوم ضرب لي تلفون فقال لي (أنت لسة زعلان) فقلت له (أنت لُمتني وربنا ينتقم لي ولكني لست شامتاً عليك) أحمد عبدالوهاب ابن أخي، أم أبوه ووالدي أخوان.. عبدالله خليل ما كان يبعتني لأحمد لأنه ابن أخي وكان هو الأقوى في الجيش، علاقتي بحزب الأُمة أنا استقلالي وحزب الأُمة استقلالي ممثلاً في السيد عبدالرحمن. لم أكن مسجلاً في حزب الأُمة وعينوني رغم ذلك في مجلس الشيوخ، عبدالله خليل صديقي وكان زوج ابنة أخي فطلقها قبل نحو سنتين

ثلاثة وهذا الطلاق أوجد بيننا فرقة، لم يحدث قبل الانقلاب ان تحدثت مع احمد عبدالوهاب في أمر الانقلاب او السياسة لأنه لا يقبل مثل هذا الكلام. الشائعة التي أغضبت عبود عليّ سمعتها من مامون المرضي عن مكي عن درديري نقد (زين قال لي رشاكم)، مكي مدني كان موجوداً في هذا الاجتماع وكذلك عروة وسمع من درديري وأخبر مامون، احمد عبدالوهاب كانت عنده القوة الفعلية في الجيش بسبب شخصيته ولكن الكلمة في الجيش هي للقائد الأعلى طبعاً، عبود، عوض عبدالرحمن ابن صغيرون قائد المهدي ولم أره قبل الانقلاب ولم أسمع منه شيئاً، ولكن في حوادث المولد كان وسيط الجيش لحزب الأُمة، وكان يقول إن البلد حتخرب إذا اصطدم الأنصار بالجيش والبوليس ولأن حزب الأُمة التقى مع الوطني الاتحادي فإن هذا سيثير الجيش وحيخليه يركب رأسه أمام هذه القوى بين الحزبين ويرفض التنازل عن الحكم الذي كان يريده الاتحاديون والأُمة، حزب الأُمة رفض وساطة عوض وكان بعض الأفراد يقولون له (أمشى، انت عايز تغش السيد الصديق وانت جاي من الجيش) وكان يقول لهم (أنا انصاري وابن صغيرون) وبعدين هو انصرف وقال (ليحدث ما يحدث). عندما قال لي عبدالله خليل ما قاله أنا لم أتكلم معه لأنه هو المسؤول وأنا كان فكرى أنه يستعين باي دولة أجنبية ليوقف الانقلاب أو يتصل ببعض الضباط أو بأي حاجة. فإذا حدث تشاور بين عبدالله خليل — وزير الدفاع — والقائد عبود بخصوص الانقلاب فان عبدالله خليل يستطيع أن يوقف الانقلاب، أما إذا لم يحدث مثل هذا التشاور فإن عبدالله خليل لا يستطيع إيقافه لأنه يكون ضباط الجيش قد جمعوا أمرهم استقلالاً عن وزير الدفاع ويصعب إثنائهم

عن الأمر الخطير، في الجيش تصدر الأوامر كتابة- وأفتكر- لأنني لا أذكر
قانون الجيش الآن لطول عهدي به- أنه يوجد في قانون الجيش ما يستوجب
صدور أمر كتابي في الأوامر الخطيرة وذلك لدقة الأمر ووجوب توضيحه في
صورة مكتوبة حتى لا يأتيه الشك. الدرديري نقد صديقي من نحو خمس
وثلاثين سنة وأخوه زوج ابنة أختي ولم نكن نفترق مطلقاً إلى أن جاءت
عمولة شركة تيرف فجاءني في المنزل وقال لي (الناس بيقولوا أنا شريك
فأديني حاجة) فقلت له (لا لأنك لست شريكي). إنتهت إفادة السيد زين
العابدين صالح.

في هذا الجزء سوف نستعرض إفادة قائد لواء المدرعات (الالاي المدرع)
الأميرالاي حسين علي كرار الذي تولي منصب سكرتير المجلس الأعلى
للقوات المسلحة الذي تولى زمام الأمر بعد الانقلاب. ثم إفادة الدرديري
محمد أحمد الذي كان مديراً لوحدة النقل الميكانيكي قبل الانقلاب ثم
تولى لجنة الخدمة المدنية بعد ١٧/نوفمبر، ونبدأ بإفادة السيد حسين كرار
الذي قال: (في سنة ١٩٥٨م كنت قائد الآلاي المدرع وهو جزء من حامية
الخرطوم، وحدة فرعية من الحامية، ومنذ أن كنت في بعثة دراسية في مصر
وبعد حضوري وأنا أسمع أن الأحوال في البلاد سيئة من جميع الوجوه، كان
الاتجاه والمطلب العام هو أن يتدخل الجيش لإنقاذ البلاد، يبدو أن الناس
كانوا متأثرين بالثورة المصرية ومستبشرين بأن يتولي الجيش هنا ما فعله
في مصر من تقديم وتطوير للبلاد، وكان ضباط الجيش أيضاً متكتلين
الصاغات فما دونهم ومن هم أعلى من الضباط والصاغات، وكلهم متفقون
على ضرورة إحداث انقلاب من ذلك- حركة ناس كبيدة- يعني الفكرة

كانت موجودة في الجيش - ولم يدر أحد متى تتبلور وتنفذ، عند عودتي من الإجازة عرفت من زملائي الضباط أن رئيس الحكومة عبدالله خليل يرى أن لا منقذ للبلد إلا الجيش، وقد تحدث مع القائد في ذلك وكان القائد متردداً، هذا ما سمعته. كبار الضباط كانوا مرتاحين لفكرة صدور الحركة من القائد العام، وذلك حتى يكفي الجيش شر قيام الضباط الصغار بالحركة وقد تكون دموية وتخرج عن أهدافها أو تؤدي إلى انقسام في صفوف الجيش. فيما سمعت كان الاتجاه أولاً إلى تكوين مجلس سيادة ثم مجلس وزراء من مدنيين وعسكريين لفترة محدودة ثم ينسحب الجيش ويتركها للمدنيين، هذه هي الفكرة التي كانت مفهومة حتى آخر لحظة في ١١/١٦، أخذني حسن بشير قائد الحامية إلى القائد لنتلقى منه التعليمات، وقال القائد إن الجيش سيتولى زمام الموقف)، وقسم علينا الواجبات حسب اختصاص كل وحدة في نطاق العمليات الحربية، وصدرت الأوامر مسلسلة من القائد العام حتى الجنود، وفي صباح ١١/١٧ كانت القوات في مراكزها وعبود أذاع بيانه وكانت النتيجة تهليلاً وتكبيراً ومباركة من السيدين ...الخ، أفتكر يوم ١١/١٨ اجتمع قادة الوحدات ومعهم أنا في مكتب القائد، والقائد تكلم في تشكيل الحكومة والمجلس الأعلى، كلام فوجئنا به في الحقيقة، لأن فكرة مجلس السيادة تلاشت، وكان الاتجاه في تعييني سكرتيراً للمجلس الأعلى، ثم عينت في المجلس. كان عند عبود ورق جاهز قرأ منه أسماء المجلس الأعلى والوزارة وكانت موضبة جاهزة خلافاً لما كنا نفهمه ونتوقعه، وفي الحق لم نكن مهتمين كثيراً لذلك لأن الفترة كان مفروض تكون قصيرة ومؤقتة، وان القائد وضع سياسة ولازم نمشي عليها، مسألة

أوامر يعني. عند عودتي من كلية أركان حرب في مصر في إجازة ذهبت إلى الأبيض وكانت الفكرة السائدة أن الضباط الصغار حيعملوا انقلاباً، وكان علينا نحن الضباط الكبار أن نناقش ذلك ونوضح موقفنا فيه، وأذكر أنه في إجازتي بالأبيض قابلت أحمد عبدالله حامد، وسألته رأيه في حركة الضباط الكبار بالحركة. فقال إنه إذا قامت حركة من الكبار فإنه سيقف معها، ولكنه يأمل الا تحدث على أي حال وألا تدعو الأحوال إلى ذلك، وهذا كان رأي بعض الكبار أيضاً الذين يعتقدون أن المسألة مسألة سباق بينهم وبين الضباط الصغار لأنه إذا لم يعملوها، أعني بذلك كبار الضباط قد يضطرون للقيام بالحركة إذا رأوا ألا سبيل لتفاديها، وذلك إذا أصر صغار الضباط على القيام بها، وذلك خوفاً مما قد يترتب على قيام الصغار بالانقلاب من مضار التهور، وأعتقد أن المسألة كانت عملية حربية فقط وحل أجمع عليه المدنيون والعسكريون، لم تكن ثورة لأن الثورات لا تقوم من القمة، والمسألة كان مقصوداً تكون مسألة شهور فقط وأن تحول دون حركة الضباط الصغار، وفي تاني شهر أحمد عبدالوهاب قال (خلاص أنا زهجت وعايزين نرجع الجيش بتاعنا) وعبود قال ليه: (طول بالك شوية). الحكاية دي استمرت طول هذه المدة ليه انا ما عارف، وحتى أنا في مدني كنت اتكلم معاهم طوالي عشان يفكوا حالة الطوارئ ونرجع لي جيشنا، فيما سمعت من ناسنا الكبار وفيما أعتقد أن الحركة قامت برغبة من رئيس الحكومة عبدالله خليل وأنه زهج من الأحوال. واعتقادي أن المجلس الأعلى الثاني الذي جاء نتيجة لحركة شنان ومحيي الدين هو الذي وسع الحكم العسكري وجاء بالحاكم العسكري وقوانينه، وظل ذلك من أعمال تدعيم

الحكم العسكري، ورايي في امتداد الحكم العسكري أن الشعب نفسه ساهم في مده وفي تضليل الحكام بالتعبير عن ارتياحهم لنظام الحكم. وهكذا وجد الحكم مشجعاً للاستمرار في تأييد الناس له، ولو كان هناك دمار في هذا البلد فإنه ليس راجعاً إلى العسكريين وإنما للمدنيين الذين يعملون معهم من رؤساء مصالح ووكلاء دائمين) إنتهت إفادة الأميرالاي حسين علي كرار.

ثم جاءت إفادة الدرديري محمد أحمد الذي قال: في الوزارة الائتلافية لم يكن هناك انسجام بين وزراء الأمة والشعب الديمقراطي، كنت حتى ١١/١٨ مديراً للنقل الميكانيكي ثم طلب إلى أن أذهب إلى لجنة الخدمة، والخلاف بين الحزبين برز بوضوح عند مناقشة مشروع المعونة الأمريكية، والواحد كان يشعر إنو ما في استقرار، وفي يوم ١٦ يوليو ١٩٥٨م أنا سافرت إنجلترا في مأمورية رسمية، ومن ضمن مهماتي كان إني أشتري حاملات مدافع للجيش بوصفي مديراً للنقل الميكانيكي، ويبدو أن الجيش حرص على شرائها في ذلك الوقت لأن ثمنها كان رخيصاً، عدت للسودان يوم ١٩٥٨/١٠/٢١م ووجدت الجو السياسي أيضاً مش نضيف، وبدأنا نسمع في افتتاح البرلمان اللي أعتقد إنو كان محدداً له ١١/١٧ حيتأجل، وسمعت أيضاً أن جماعة من البرلمان يرون أن تأجيل افتتاح البرلمان غير دستوري، وانهم مصرون على دخول البرلمان في يوم افتتاحه المحدد- وهؤلاء هم ناس المعارضة- وفي تلك الايام معروف أن النواب كانوا سلعاً تباع وتشترى، وكان الاتجاه من داخل البرلمان لاسيما وأن الشيخ علي رئيس حزب الشعب كان في مصر، وقبل ده كان رئيس الوطني الاتحادي قد ذهب إلى مصر

ايضا. ويقال ان المصريين اصلحوا ذات البين بينهما وسيرجعان متفقين نع
اكتساب شوية من الجنوبيين وغيرهم من النواب الذين لا يثبتون على
مبادئ. كثر الكلام في كل الأوساط انه لابد من تدخل الجيش، وكن
استقي اخباري من زين العابدين صالح الذي له صلة بالأحزاب، وواثق فيما
يقول وعرفت من تلميح لزين العابدين أن الجيش سيتدخل حفاظا على
استقلال البلاد. يوم ١١/١٦ كنت حتى الساعة ٩ مساء بالمكتب في الخرطوم
بحري وخرجت منه وقعدت في خباز شوية ووجدت علي حسن عبدالله
وعبدالقادر يوسف، وافتكر عباس فضل وتونسنا ونسة عادية. حوالي الساعة
١٠:٣٠ ذهبت إلى امدرمان وفي العادة أمر في طريقي إلى منزلي بمنزل عبدالله
خليل. ولما مررت وجدت بابه فاتحا وتوجد به عربية نمرة ٣١ واقفة قدام الباب.
فدخلت ووجدت محمد نورالدين وسألته عن عبدالله خليل فقال لي معاه
ضيوف في الأوضة البرة، سألت الخادم عن المع عبدالله خليل فقال اثنان
ضباط رجعت إلى نورالدين — وسمعت صوت العربية برة، جيت طالع
فلاقيت عبدالله راجعا من الباب ويظهر قدمهم، سألته عن الحاصل فقال لي:
خلاص العساكر حيستلموها ومش حاينزلوا إلا بالقوة. طلعت طوالي
ورجعت البيت، واصلي ما كلمتو ولا سألتو. واحب أؤكد إنو عبدالله خليل
لم يتكلم معي في الموقف السياسي قط قبل ذلك. استيقظت في الرابعة
صباحا ١١/١٧ ورفعت التلفون وجدته بدون حرارة، خرجت في الساعة ٥:٣٠
ورأيت أمام بيت الأزهري وعبدالله خليل، ذهبت إلى منزل زين العابدين
ووجدته واقفا في الشارع هو ومحمد عثمان يس واحدهما — لا اذكر
سألني: (الجابك بدري كدى شنو؟) قلت ليهو: (واحد صاحبي جاي في

المطار) ولم يكن ذلك صحيحاً، ولكني كنت خرجت لأطمئن على الموقف، دخلنا بيت زين العابدين وبقيت مدة ثم أذيع بيان عبود، في تاني يوم جاءني اللواء التجاني ليستلم مني وما كلمني لغاية ما ذهب مني. وفي تاني يوم لذلك ذهبت إلى رئاسة الجيش، وأخبرني عبود بأنه قرر تعيينه ضابطاً للنقل وتعييني في لجنة الخدمة المدنية، صلتي بعبدالله خليل صلة صداقة منذ سنة ١٩٢٠م وعن طريقه صادفت زين العابدين لأنه صديقه وأخوه في الرضاعة، وصلتي بزين العابدين أصبحت صلة صداقة، ثم بسبب لأن أخي تزوج ابنة أخ زين العابدين. كنت عنصراً في حزب الأمة حتى سنة ١٩٥١م حيث كونا الحزب الجمهوري الاشتراكي، وهذا معناه أنني تركت حزب الأمة ولكن هذا لم يؤثر على صلاتي الخاصة بالسيد عبدالرحمن والسيد الصديق وعبدالله خليل وزين العابدين. لم يحدث قبل الانقلاب ان اتصلت باي ضابط من ضباط الجيش في أي شأن من شئون الانقلاب. يصح إني في تاني أو تالت يوم للانقلاب قابلت أحمد عبدالوهاب في القيادة العامة- التي أذهب إليها اعتيادي بحكم عملي، إذ عندنا ورشة حربية فيها- وسألتو إنو كان مشاعاً إنو حيكون مجلس سيادة وحكومة قومية بدلاً من حكم الجيش. فقال لي (نحن رأينا أن نتحمل المسئولية). مصدرى في معلومات مجلس السيادة والحكومة القومية هو زين العابدين. لم يحدث انني ذهبت مع زين العابدين صالح إلى القيادة في يوم ١١/١٨ ويصح إني أكون شفت أحمد خير في يوم ١١/١٨ أو نحو ذلك، ولست متأكداً من التاريخ، ولكن لم يحدث كلام بيني وبينه، ولا أذكر، تقدر تقول إنني لم يحدث قابلت أحمد خير مع زين العابدين في القيادة في ١١/١٨. وزين العابدين تحدث معاهو عن ضرورة

الذي فهمته من الكلام ما جاء في أقوال أحمد خير، الذي فهمته من الكلام توجيه العساكر الخ. ما جاء في أقوال أحمد خير، أن المسألة كانت عبدالله خليل لي بقوله (خلاص العساكر حيستلموها) أن المسألة كانت منتهية من جانب الجيش، ولم يكن راضياً. بدون شك أحمد خير كان معاهم من يوم ١١/١٦ أي في الساعات الأولى من صباح ١١/١٧ وصبح الليل معاهم حتى ١١/١٧م وصاغ ليهم كل البيانات، وهم عندهم صلة بأبورنات وذهبوا إليه أول الأمر، ولكنه أحالهم إلى أحمد خير بدعوى أن أبورنات يعمل في القضاء- وهذا ما سمعته، وصلت صداقتي بزين العابدين إلى مرتبة الشقيق مني، ولكني في سنة ١٩٦١م غيرت كل رأيي فيه، وعرفته على حقيقته. قبل الانقلاب سمعت من زين العابدين وغيره أن الجيش سيتدخل حفاظاً على استقلال البلاد ودرءاً للخطر المصري بتاع الوحدة) انتهت إفادة الدرديري محمد أحمد نقد.

آخر الإفادات التي سنستعرضها هي إفادة السيد عبدالله خليل وزير الدفاع الذي اتهمه التاريخ بالتآمر ضد حكومته وتأليب القوات المسلحة لاستلام السلطة حيث جاء في تقرير اللجنة القضائية: (بناء على البلاغ الكتابي المرفق، وبناء على أمر السيد رئيس القضاء الذي أحال البلاغ إلى هذه اللجنة للتحري لنتولي نحن لجنة التحقيق القضائية برئاسة القاضي صلاح الدين شبيكة وعضوية القاضيين عبدالله أبوعاقلة، ومحمد الشيخ عمر للتحقيق في هذا البلاغ بموجب المادة ١١٤ من قانون التحقيق الجنائي يعاون اللجنة في هذا التحقيق السيد عبدالرحيم موسى منتدباً عن النائب العام ويقوم بدور الاتصال بين اللجنة وبين جهاز البوليس المنوط به تنفيذ مختلف الأوامر الصادرة من اللجنة، قد قام النائب العام بإنشاء جهاز بوليس

خصص للجنة برئاسة حكمدار. صدر إعلان للسيد عبدالله خليل رئيس الحكومة قبل ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م والآخر للسيد علي عبدالرحمن وزير الداخلية بحكومة ما قبل ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وذلك لاستجوابهما في الظروف المؤدية إلى الانقلاب موضوع البلاغ، على أن يمثلا أمام اللجنة في يوم السبت الموافق ١٣/٢/١٩٦٥م في الساعة التاسعة والنصف والساعة الحادية عشرة والنصف على التوالي. حضر عبدالله خليل الشاهد الأول وأدلى بالآتي: (قبل الانقلاب كان هناك تمرد من بعض أعضاء البرلمان بخصوص المعونة الأمريكية التي رفضوها . وكنت أنا زعلان من الموقف. وتكلمت بشدة شوية مع الأعضاء، وبعد ذلك طلعت شائعة باني عايز أعمل انقلاب وأعطل البرلمان، ولكن حدث صلح بيننا، واقتنعوا بأنه لم يكن في ذهني شيء من ذلك وسوينا الموضوع، ثم ظهرت شائعة تانية تقول إني أريد أن أسعى ليكون السيد عبدالرحمن رئيساً للجمهورية عن طريق انقلاب عسكري، وأنا في ذلك الوقت كنت أمشي لمجلس السيادة كثيراً بسبب عملي، وهذا هو الذي جعلهم يفكرون في أنني أخطط لهذا الهدف الذي ذكرته الشائعة الأخيرة، وبعد دي بشوية جات شائعة أن الجيش سيعمل انقلاب وقد سمعت ذلك من السوق ساكت مش بطريقة رسمية، لم أحقق في هذه الشائعة رغم أني وزير الدفاع لأنها ما جاءت عن طريق رسمي وأنا ما شفت إنو الجيش عنده ظلامة أو شكوى من أي شيء ولهذا ما شفت سبباً يحمل الجيش على التفكير في الانقلاب. وكان ذلك قبل شهر من الانقلاب، أعني كل هذه الشائعات، بعد شائعة عزم الجيش على إحداث انقلاب أنا فكرت في الأمر كثيراً ورأيت انه حتى لو حدث الانقلاب فهو حركة داخلية وليست حركة خارجية وفي

نظامي ان الدفاع عن السودان كان يتوقف على الجيش وهو واجبه، وكنـ
افتكر إنو التجنيد العام سيكون من الأنصار إذا احتاج الجيش إلى مساعدة
ولهذا لما سمعت الشائعة بتاعة الانقلاب ما كان في مفر من أني أسكت
ساكت لأني إذا استعنت بالأنصار ضد الجيش كان في ذلك انتحار
للأنصار وأخلاقهم ولمن أدفع بهم في وجه الجيش، كان هذا الكلام يدور في
ذهني عندما اسمتعت إلى شائعة الانقلاب، قصدت في قولي أن الجيش إذا
احتاج إلى أي مساعدة حتكون مساعدته من الأنصار في حالة اصطدام
الجيش بقوة خارجية.

استمريت في موقفي السياسي هذا من الشائعة إلى أن حدث الانقلاب.
عندما حدث الانقلاب سمعت إنو في ليلة ١٧ نوفمبر حدث نقاش بين
الضباط في معسكرهم حول جدوى أو عدم جدوى الانقلاب ولا أذكر ممن
سمعت هذه الأخبار، الآن وأخيراً انتهوا في النقاش إلى ضرورة الانقلاب.
مقاومة الانقلاب في نظري لم تكن عندها فائدة لأنهم وجدوا تأييداً من
السادة.

في صباح ١٧ نوفمبر حوالي الساعة السادسة صباحاً جاءني ضابط
يحمل خطاباً موقعاً من رئيس الانقلاب، وجائز الخطاب يكون موجوداً عندي
الآن وسأبحث عنه وأحضره، محتويات الخطاب أنني أعتبر مفصولاً من
ذلك اليوم، وأحطت علماً بالانقلاب وبتكوين الحكومة الجديدة وأعتقد أن
الخطاب أرسل إلى جميع أعضاء الحكومة.

والسيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني ارسلا خطابات تاييد ومباركة بعد أيام من الانقلاب وهذا هو ما أشرت إليه سابقاً من تاييد السادة للانقلاب.

لم يحدث اني اتصلت بالعسكر أو اتصلوا بي في شان الانقلاب، ولكني بعد الانقلاب كنت اتحدث ضدهم في مجلسي مستنكراً القوة للوصول إلى الحكم وهم أخذوا عليّ هذا إلى يومنا هذا، وقد كان من نتيجة كلامي ضدهم أنهم سجنوني وزملائي من الأحزاب الأُخرى في جوبا في سنة ١٩٦١م لأن السجن جاء نتيجة إنذارات سابقة منهم بسبب كلامي.

هناك تهمة من ناس حزب الأُمة سمعتها من بعض الناس أنهم لولا مساعدتي أنا للعسكر لما تمكنوا من عمل الانقلاب وهذا ليس صحيحاً بالطبع لأنني لا يمكن أن أساعد ناس جايين يعزلوني.

حكومتي في سنة ١٩٥٨م كانت مشكلة برئاستي ووزيراً للدفاع ووزراء منهم إبراهيم أحمد وزير للمالية، محمد أحمد محجوب للخارجية، علي عبدالرحمن للداخلية وعلي بدري للصحة أفتكر وحماد توفيق للتجارة أو الزراعة أفتكر، في حكومة ائتلافية. بعد الاتفاق حصلت حاجة بطالة شوية إذ سافر الأزهري وعلي عبدالرحمن ومحمد أحمد المرضي إلى مصر وسوريا والعراق يعني البلاد العربية، والناس افتكروا أنهم ذهبوا يبحثوا عن مال أو قوة ليقاوموا بها الأحوال، وهذه الحركة أتعبتني أنا لأن الناس بتاعين حزبي أنا كانوا يقولون لي (إنت قاعد تعمل شنو؟ وليه ما مشيت؟)، لكني أنا متأكد إنهم ذهبوا للترفيه فقط. حكومتي الائتلافية قبل الانقلاب كانت مكونة من حزب الأُمة والشعب. قبل الانقلاب كانت توجد مساع

لإعادة العلاقات بين حزب الشعب والوطني الاتحادي ولكن كل واحد منهما كان مصر على موقفه، لا أستطيع أن أؤكد إذا كان سفر الأزهري وعلي عبدالرحمن والمرضي إلى مصر كان قبل أو بعد الانقلاب.

كان سفيرنا وقتها في مصر يوسف مصطفى التني، ولم يحدث أن أرسل لنا برقية من مصر تفيد بأن الأزهري أو علي عبدالرحمن وصلا إلى اتفاق مع المصريين وأن الانقلاب جاء نتيجة لذلك الاتفاق. قبل الانقلاب كان هناك عدم اتفاق بيني وبين السيد الصديق وكنت انا سكرتير الحزب والاختلاف كان في شؤون الحزب وليس في سياسة الحكومة وأعتقد أن السيد الصديق كان موجوداً عند الانقلاب، لا صحة للشائعة التي تقول أن الانقلاب دبرته انا بسبب خلافي مع السيد الصديق، لا أذكر ما إذا كان السيد الصديق موجوداً أو غير موجود عند وقوع الانقلاب. والخلاف الذي كان بيني وبين السيد الصديق بسيط وفي أشياء غير جوهرية وقد حدث أن تدخل السيد عبدالرحمن لتسويته وكان يسويه لمصلحتي أنا، أذكر أنني وأنا رئيس حكومة قبل الانقلاب كنت أقابل عبود وأحمد عبدالوهاب دائما بحكم كوني رئيسهم أي وزير الدفاع، ولم يخبراني بصفة رسمية أوشخصية عن نية وجود انقلاب، وإذا وجدت مثل هذه الوثيقة فإنها تكون مزورة، والجماعة الأخبروني باجتماع الضباط ومناقشتهم لموضوع الانقلاب كانوا غالباً عساكر، جايز من مخابرات الجيش، ولم يكن هنالك جهاز مخابرات رسمي ولكن يوجد مخبرين من الجيش، هم جاءوا إليّ بهذا الخبر. ولم يكن بوسعي أن أقاوم الانقلاب في ذلك الوقت لأنهم كانوا استعدوا وكان مستحيلاً أن المس الجيش لأنه في تاني يوم حدث الانقلاب.

لم انقل هذه المعلومات إلى مجلس السيادة او مجلس الوزراء ونقل هذه المعلومات إذا ترتبت عليه مقاومة الجيش فإنه سيقاتل. لم أسال أيضاً قائد الجيش او نائبه عن هذه الأخبار لأني كنت ساكشف المعلومات لهم وقد يؤدي هذا إلى التعجيل بالانقلاب واستعمال العنف، لأنهم قد يتصورون انني ساقاومهم بأي وسيلة خارجية أو داخلية. وأنا فعلاً لو كان عندي وقت كنت عملتها وكنت استعنت بالدول الخارجية من الأصدقاء كالحبشة مثلاً باعتبارها جارة، كان كل هذا هو تقديري الشخصي للموقف لأنني كنت أريد تجنب الصدام وآثاره. لم أتصل بزعيم حزبي لأنني لم أكن أريد أن اورطه في أمر هو شغلي أنا، ولكن الزعماء سمعوا زي ما سمع كل الناس.

إذا قال أحد أن سكوتي عن الانقلاب رغم علمي بقرب وقوعه، يعتبر موافقة على الانقلاب فإن ذلك لا يكون صحيحاً لأنني سكت مكرهاً وللأسباب التي أوضحتها فيجوز بعد الانقلاب أني أكون قلت هذا الكلام في تبريري لسكوتي للسيد علي عبدالرحمن أو السيد علي أو أي واحد، علاقتي بقائد الانقلاب عبود كانت علاقة زمالة، أحمد عبدالوهاب كان يعطف على حزب الأُمة، وكان متصلاً بالسيد عبدالرحمن. علاقتي مع أحمد عبدالوهاب علاقة زمالة، وصداقة وقد لاحظت عطفه على حزب الأُمة في محادثات خاصة، صداقتي لأحمد عبدالوهاب لم تجعلني أسأله عن شائعة الانقلاب لأنني ما كنت محتاجاً لمعلومات حول الانقلاب، لأن الأخبار التي كانت عندي عن الانقلاب كانت مطمئنة. لست متأكداً مما إذا كان أحمد عبدالوهاب قابلني مباشرة ولكني أنا أقابله دائماً وإما أن يحضر إليّ أو اذهب إليه في مناسبات مختلفة، في الشؤون الرسمية والخصوصية كان

أحمد عبدالوهاب أكثر حضوراً إلى عبود، لا بد وأن يكون اتفاق الانقلاب قد تم بين كل الضباط وذلك حسب الأخبار التي وصلتني.

في حكومتنا كان بيننا خلاف في موضوع المعونة الأمريكية وكان يقوده الشيخ علي عبدالرحمن، وكان ذلك في سنة ١٩٥٧م وكان بعض أعضاء حزبنا أيضاً معترضين عليها ولا أذكر أسماءهم ولكن واحداً منهم من السوكي ومعه آخرون ولكن المعونة أجيزت في البرلمان، رأيي في الانقلاب أنو تعدٍ من الجيش على البلد وأنا ما راضي عليه.

لم يحدث أن السيد عبدالرحمن أو السيد الصديق وجها لي لوماً باعتباري ساعدت الجيش في الانقلاب ولكن جايز السيد عبدالله الفاضل يكون وجه لي مثل هذا اللوم لأنه يوجد خلاف بينه وبين السيد عبدالرحمن ولأنو يعتقد لأسباب شخصية بيني وبينه، وهي إنو مش صاحبي، وأنني ساعدت في الانقلاب، ولكن السيد عبدالرحمن والسيد الصديق لم تكن لديهما شبهة أنني ساعدت في الانقلاب.

الآن عرفني السيد الهادي المهدي راعي الحزب بأنني أحد مستشاري مجلسه الخاص، ولكن ليست عندي الآن وظيفة في الحزب لأنني تقاعدت من العمل النشيط بسبب كبر سني، وإفساح المجال لشباب الحزب. الشيخ علي عبدالرحمن كان خارج البلاد عند وقوع الانقلاب وقد وصل في نفس يوم الانقلاب صباحاً، وكان هو في مصر في مهمة رسمية، وفي أثناء وجوده في مصر لم تصلني معلومات تشير إلى أنه وصل إلى اتفاق مع مصر في أي شأن من الشؤون السودانية وما فيها تهمة بالخيانة.

السيد عبدالرحمن والسيد علي باركا الانقلاب بنفس دوافعي أنا وهي خوف اصطدام بين الجيش والشعب، ولكنهما ما كانا قابلين الانقلاب ذاته؟، وهذا عرفته من مقابلات بيني وبينهما، جايز جداً اني أكون قابلت السيد علي قبل الانقلاب بيوم واحد، ولا اذكر ما حدث في تلك المقابلة، ولكن جايز جداً اني أكون تكلمت معه في أخبار الانقلاب، وأفتكر إنه رأيه كان ضده على أي حال، وبالرغم من الحالة السياسية والحزبية التي كانت سائدة وقتها، وبالرغم من خلافاتنا وشكلنا وجوطتنا مع بعض انا كنت مرتاح للحالة السياسية عموماً، ولم يكن عندى بها ضيق، وأجزم أنه لم يحدث أن قلت لأحد النواب في منزلي (بعد يومين حنرتاح منكم) لأنه لم يكن من العقل أن أقول ذلك لأكشف علمي بالانقلاب. عندما وقع الانقلاب كان البرلمان في إجازة وقد علمت من بعض نواب حزب الأُمة انه بعد فتح البرلمان حيشيلوني من رئاسة الحكومة. سمعت ذلك من عبدالله عبدالرحمن نقدالله وكان وزيراً في حكومتي، ومعه نواب، واحد جنوبي وغيره لا أذكر أسماء وكان سببهم أني STIFF شوية في الحزب يعني إذا عايزين يكرموا واحد أنا أعترض وهكذا كان كلامهم قبل الانقلاب بنحو شهر، نقدالله كان السكرتير المساعد لي، وأعتقد أنه كان على خلاف في أشياء صغيرة مع السيد الصديق وكان زعل واستقال وراح مدني، كان أيضاً في ذهن الجماعة الذين قالوا إنهم عايزين يشيلوني أن يكون سكرتير حزب الأُمة من أولاد المهدي، وبالتالي رئيس الحكومة، أنا ما زعلت من هذه الحاجات وما اشتكيت للسيد الإمام أو الصديق وما في واحد منهم جاب لي سيرة ولم يبدُ عليهم أي تغيير نحوى ولغاية دلوقتي السيد الهادي ماشي معاي كويس، أنا



مش مني أنا ولكن من الناس كنت أعرف أن الإمام عالم بكل هذه الأخبار الواقفين في صفي، وحتى يومنا هذا لا أعرف لماذا قام الجيش بالانقلاب لأنهم كانوا مبسوطين وأنا جبت ليهم أسلحة قال لي وزير الحربية البريطانية (إنها ما أداها للكومنولث) ولما كانوا الناس يسألوني (الجيش متحرك ماله) كنت أقول لهم (الجيش مبسوط في أمان الله). بعد ما شالوا أحمد عبدالوهاب قابلته ولكن ما سألتو لماذا ثار الجيش وعمل الانقلاب لأنه قد يبوح لي بالسر، وكذلك ما سألت عبود بعد الانقلاب ولا سألت أحد بعد الانقلاب. لم أقابل عبود مباشرة أو تلفونياً بعد يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤م ولكني قابلته في عيد الاستقلال السابق لثورة ٢١ أكتوبر بخصوص قانون معاشات الوزراء وشرحت له ظلامتي وما اتفقنا، وقال لي (حاديلك المعاش كامل بعد ما تموت) فقلت له (ما حدش عارف مين يموت فينا الأول) لا أعرف لماذا كان غليظاً معي. أنا متأكد أن كلام ناس نقدالله وصل للسيد عبدالرحمن ورغم ذلك لم يفاتحني فيه، وتفسيري لذلك أنه متأكد من الشيء الذي أعمله أنا، وهو كان يؤمن بسياستي ولا يؤمن بسياسة نقدالله والإمام كان برضى من أعمالي في الحزب وسيري لأني كنت ماشي مع عقلية الإمام، ويجوز إنو تدخل الأمام في أموري الصغيرة مع الصديق كان سببه أن الصديق ابنه ولا يريد له خلافاً معي). إنتهت إفادة عبدالله خليل.

ملخص التحرى وتوجيه الاتهام

في هذا الجزء نستعرض ملخصاً للتحري مع كل من المتهمين وشهود الاتهام، وهو ملخص أعدته لجنة التحقيق القضائية المكونة من القاضي

صلاح الدين شبيكة، والقاضي عبدالله أبوعاقلة أبوسن والقاضي محمد الشيخ عمر، وتفاصيل الملخص تنحصر في الآتي:

في يوم ١٩/١١/١٩٦٥م فتح السيد النائب العام بلاغاً تحت قانون التحقيق الجنائي ضد أعضاء المجلس العسكري السابق وهم:

١. إبراهيم عبود.
٢. محمد طلعت فريد.
٣. حسن بشير نصر.
٤. أحمد رضا فريد.
٥. محمد أحمد عروة.
٦. أحمد مجذوب البحاري.
٧. المقبول الأمين الحاج.

وكان البلاغ يوجه الاتهام للمذكورين أعلاه تحت المواد ٩٦/٩٧/٩٨، من قانون عقوبات السودان. وقد أحال السيد رئيس القضاء البلاغ المذكور لنا للتحري فيه بموجب المادة ١١٤ من قانون التحقيق الجنائي. وبدأت اللجنة عملها في يوم ١٣/٢/١٩٦٥م وأخذت أقوال الشهود، واستجوبت المتهمين وكل هذه الأقوال إلى ما يلي ذكره:-

قبل ١٧/١١/١٩٥٨م بمدة لا تزيد عن الشهرين ولا تقل عن عشرة أيام دعا المرحوم السيد الصديق المهدي بمنزله الفريق السابق إبراهيم عبود، وقد صحب الأخير كل من السادة أحمد عبدالوهاب وحسن بشير وعوض عبدالرحمن وعبدالله خليل وزين العابدين صالح وقد عرض في هذا

الاجتماع رأي يقترح تولي ممثل الجيش لوزارة الدفاع بسبب ظروف الأمن السائدة في ذلك الوقت أو تولي الجيش زمام الحكم كاملاً. وكان السيد الصديق معترضاً على الراي الأخير ويؤيد الرأي القائل بتولي الجيش لوزارة الدفاع، وقد انفض هذا اللقاء دون الوصول الى رأي حاسم.

بعد هذا الاجتماع قام السيدان عبدالله خليل وزين العابدين صالح بعدة اتصالات بالفريق عبود لإقناعه بضرورة تولي الجيش للحكم وذلك إنقاذاً للبلاد من الانهيار الاقتصادي، والاضطراب السياسي، والتدخل الأجنبي حسب اعتقاد كل من عبدالله خليل وزين العابدين صالح، وقبل بضعة أيام من ١٧/١١/١٩٥٨م انعقد اجتماع بدعوة من السيد إبراهيم عبود برئاسة القوات المسلحة لكل قادة الوحدات الموجودة بالعاصمة وقد حضر الاجتماع الضباط الآتية أسماؤهم:

١. أحمد عبد عبدالوهاب.
٢. محمد أحمد التجاني.
٣. حسن بشير نصر.
٤. عوض عبدالرحمن صغيرون.
٥. الخواض محمد أحمد.
٦. محمد نصر عثمان.
٧. محمد أحمد عروة.
٨. حسن علي كرار.

وتشاور المجتمعون في موضوع استيلاء الجيش على الحكم حسب الطلب الموجه من رئيس الوزراء السيد عبدالله خليل للسيد إبراهيم عبود وقد تم الإجماع على ذلك الطلب، كما نوقش أيضاً في ذلك الاجتماع شكل الحكومة التي ستحل محل الحكومة القائمة آنذاك، وهل تكون حكومة قومية من جميع الأحزاب أو حكومة عسكرية. وفي نفس الوقت استقر الرأي بين الضباط المذكورين اعلاه بأن استيلاء الجيش على الحكم حددت له صبيحة يوم ١٩٥٨/١١/١٧م وتم ذلك الإخطار في مكتب السيد عبدالله خليل برئاسة القوات المسلحة وقد دعا لها بالتوفيق، وفي نفس ذلك اليوم استقر الرأي بين الضباط المذكورين أعلاه على استبعاد فكرة الحكومة القومية وتولي الجيش لزمام الحكم كاملاً مع الاستعانة ببعض الوزراء الذين لا تغلب عليهم الصبغة الحزبية، ثم صدرت الأوامر الخاصة بخطة تنفيذ الاستيلاء على الحكم وعرض السيد إبراهيم عبود على المجتمعين الخطبة التي ألقاها في صبيحة ١٩٥٨/١١/١٧م. وحسب الخطة الموضوعة تم استيلاء الجيش على الحكم في الساعات الأولى من فجر ١٩٥٨/١١/١٧م وحل البرلمان وألغي الدستور المؤقت لسنة ٥٦. من هذا العرض الموجز لأقوال المتهمين والشهود، وفي رأينا نخلص إلى أن توجيه الاتهام سيكون ضد الآتية أسماؤهم.

وبجانب كل متهم منهم نسجل ملخصاً موجزاً للأقوال والبيانات التي وردت ضده في التحري:-

أقوال عبدالله خليل في صفحة ٢ من يومية التحرى: سمعت شائعة بعزم الجيش على القيام بانقلاب (صفحة ٤) سمعت باجتماع الضباط في ليلة ١٧

نوفمبر. لم اتخذ اي إجراء، لم انقل هذه المعلومات إلى مجلس السيادة أو مجلس الوزراء (سكت مكرهاً).

أقوال علي عبدالرحمن (صفحة ٩) زيارته لعبدالله خليل حديث الأخير له في مساء ١٩٥٨/١١/١٧م الذي يدل على علمه بالانقلاب وبالرأي الذي كان يدعو لتشكيل حكومة قومية ومجلس سيادة جديد. أقوال أحمد عبدالوهاب (ص١٣) وأقوال عبود (ص١٥) التي تشير إلى أن عبدالله خليل قال لهما بعد ان علم بأن الجيش سيتولى الحكم في صباح ٥٨/١١/١٧م (ربنا يوفقكم). أقوال عبود (ص١٤) إن عبدالله خليل أخذهم إلى منزل السيد الصديق (ص١٥) طلب عبدالله خليل من عبود أن يتدخل الجيش وأرسل له زين العابدين صالح ليقنعه بذلك.

أقوال زين العابدين صالح (ص٢٠) زين العابدين صالح زار عبدالله خليل قبل يوم ١٩٥٨/١١/١٧م وأخبره بأن الجيش سيحدث انقلاباً في يوم ١٧ نوفمبر وأنه فات الأوان لرد الجيش عن عزمه.

أقوال الدرديري محمد أحمد نقد (٢٩): زار الدرديرى عبدالله خليل في مساء يوم ١١/١٦ وكان مع الأخير ضابطان وقال له عبدالله خليل خلاص العساكر حيستلموها ومش حيتنازلوا إلا بالقوة. إبراهيم عبود أقواله: لاحقني عبدالله خليل (ص١٥)، أقوال بقية المجتمعين معه من أعضاء المجلس الأعلى (ص١٢) انتهينا إلى القرار أن يمسك الجيش الحكم بنفسه.

زين العابدين صالح أقوال عبود (ص١٦) :عبدالله خليل لعبود ليقنعه لتدخل الجيش. أقوال أحمد خير (ص٢٥) في ١٩٥٨/١١/١٧م: وصل زين

العابدين صالح إلى الرئاسة وتكلم كلام الشخص المسرور، وقال له: (الجماعة ديل وجوههم لمصلحة البلد).

أقوال الدرديري نقد (٢٩): عرف من تلميح زين العابدين أن الجيش سيتدخل.

محمد أحمد التجاني أقواله (ص٢٢) تشاورنا واتفقنا بالتراضي على التنفيذ.

أقوال بقية أعضاء المجلس الأعلى الأول: عوض عبدالرحمن صغير (ص٢٣) (أخيراً انتهينا إلى أن يمسك الجيش بحكومة عسكرية لفترة محدودة)، (كان ذلك رأي الأغلبية ولم أكن منها)

محمد أحمد عروة أقواله (ص٢٣): (حدث اجتماع في الرئاسة تقرر فيه أن يتدخل الجيش ليستلم بعد أن ساءت الأحوال السياسية في البلد).

أقوال زملائه: حسن بشير نصر (ص٣٩)، محمد نصر عثمان (ص٤٣) الخواض محمد أحمد: (على الرغم من أنه أنكر حضوره في أي اجتماع إلا أن أقوال عبود وأحمد عبدالوهاب ومحمد أحمد التجاني وعوض عبدالرحمن وحسن بشير نصر (ص١٥- ١٢- ٢٢- ٢٣- ٣٨) تشير إلى حضوره الاجتماع الذي تقرر فيه القيام بحركة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، حسين علي كرار: أقوال أحمد عبدالوهاب (ص١٢) ومحمد أحمد التجاني (ص٢٢) وعوض عبدالرحمن (ص٢٣).

ويبدو من تحديدنا للمتهمين أننا غيرنا في كشف المتهمين الذين حددهم بلاغ النائب العام وحذفنا أسماء السادة محمد طلعت فريد وأحمد رضا فريد وأحمد مجذوب البحاري والمقبول الأمين الحاج لأنهم لم

يشتركوا في التآمر الذي حدث في الخرطوم، والذي أدى إلى أحداث ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وحصرنا الاتهام في أعضاء المجلس الأعلى الأول الذين اجتمعوا وتآمروا ونفذوا الاستيلاء على الحكم، كما وجهنا الاتهام أيضاً للسيدين عبدالله خليل وزين العابدين صالح لأنهما قاما بتحريض للسيد ابراهيم عبود على التآمر.

ومن استقراء الأقوال والبيانات الواردة في التحريات وضح لنا عنصر التآمر والتوافق والتشاور في الاجتماعات التي سبقت حركة ١٧ نوفمبر، ولسنا الآن في موقف يمكننا من النظر والتقرير في الدفوع التي قدمت من بعض المتهمين الخاصة بقانونية أو شرعية أو أي أوامر عسكرية صدرت من وزير الدفاع أو القائد العام السابق إذ إن مهمتنا الآن تنصب على تصفية الحقائق والأقوال وتحديد التهم وعليه، فنحن نقرر أن التهم التي ستوجه ضد المتهمين في التحقيق القضائي هي المواد ٩٤- ٩٥- ٩٦- ١٠٨- ١٠٩ من قانون العقوبات. وبناء على ما تقدم فإننا نصدر الأوامر التالية:

١. إخلاء سبيل المتهمين محمد طلعت فريد، أحمد رضا فريد، أحمد مجذوب البحارى، والمقبول الأمين الحاج وشطب البلاغ ضدهم.
٢. القبض على المتهمين أعلاه وحفظهم بالحراسة إلى حين صدور أمر آخر. لجنة التحقيق القضائية (صلاح الدين شبيكة- عبدالله أبوعاقلة أبوسن- محمد الشيخ عمر).



هكذا يتضح ومن مجريات هذا التحقيق الذي أدارته اللجنة القضائية بقدر عالٍ من الحيدة والنزاهة والمهنية العالية أن كل الخيوط ظلت تلتف بإحكام حول رئيس الوزراء السيد عبدالله خليل وتحمله مسئولية الانقلاب، ولكن في تقديري أن جنرالات الجيش يشاركونه هذا الاتهام، فقد كان بإمكانهم أن يرفضوا مقترحه أو أوامره كما أسموها ولكن يبدو أن إغراء السلطة قد صادف هوى لدى بعضهم وراحوا يتعللون بأنهم إن لم يستلموا السلطة حسب توجيه رئيس الوزراء ووزير الدفاع لاستلمها صغار الضباط عبر انقلاب طائش!

وقد أوصت اللجنة القضائية في تقريرها بإحالة كل منفذي الانقلاب من قادة الجيش ومعهم رئيس الوزراء إلى المحاكمة إلا أن برلمان الديمقراطية الثانية صوت بعدم المحاكمة، فقد وقفت الكتلة البرلمانية لحزب الأمة مع هذا القرار بينما عارضته كتلة الحزب الوطني الاتحادي، وهكذا طُوي ملف الانقلاب الأول في السودان ويرى المراقبون أن من أبرز المآخذ على العهود الديمقراطية أنها كانت بلا أنياب مما سهل وأغوى الكثير من المغامرين والانقلابيين ليجربوا حظهم في المستقبل.

مجلس السيادة الثالث/ ١١/٦/١٩٦٥م


اسماعيل الأزهري


خضر حمد


عبد الله الفاضل المهدى


د. عبد الـ


لويجي أدوك


داوود الخليفة بدلاً عن عبد الله الفاضل المهدى الذي توفي في ١٨/٥/١٩٦٦م


فلمون ماجوك بدلاً عن لويجي أدوك الذي إستقال في ٦/٦/١٩٦٥م

مجلس السيادة الرابع/ ٥/٥/١٩٦٨م




خضر حمد


داوود الخليفة


الفاضل البشري المهدى


جيرفس ياك



أعضاء مجلس الوزراء لحكومة عبود



الرئيس إبراهيم عبود



أعضاء المجلس الأعلي للقوات المسلحة لحكومة عبود

الباب الثاني

٢٥ مايو ١٩٦٩م.. إلى اليسار در !

انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م

لم يكن انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م أمراً مفاجئاً للكثيرين، فقد سبقته كثير من الإرهاصات التي كشفت بوضوح أن هناك بعض الجهات تتآمر على الديمقراطية. وكانت أولى المحاولات هي تلك المحاولة الانقلابية التي ارتبطت باسم المرحوم الملازم خالد الكد، ولكنها لم تنجح لأن الكد ضل طريقه إلى مجلس الوزراء، حيث ذهب إلى المقر القديم للمجلس لاحتلاله ولم يكن يعلم أن المجلس انتقل من مقره بشارع النيل (وزارة الشباب والرياضة الحالية) إلى مقره الجديد في شارع الملك نمر شرق مستشفى الخرطوم، وهكذا تم إجهاض المحاولة الانقلابية إذ لم يكن مع الملازم الشاب سوى حفنة من الجنود المستجدين تمركزوا على (الكباري) وهم لا يعلمون لماذا أخرجهم قائدهم الملازم.

وحدث بعد ذلك عصيان في القيادة الجنوبية نفذه عدد من الضباط بعد أن تم تقديم مذكرة تضمنت مطالب تتعلق بأوضاع قتال التمرد في الجنوب ومطالب مهنية لم يتم تنفيذها. عند ذلك تدخلت الحكومة المركزية، وتوجه القائد العام للقوات المسلحة الفريق الخواض محمد أحمد

والدكتور عبدالحميد صالح وزير الصحة ووزير الدفاع بالإنابة، إلى جوبا بتوجيهات من مجلس الوزراء، لاحتواء ذلك التمرد، لكن الضباط المتمردين فاجأوا أعضاء الوفد الحكومي باعتقاله واشترطوا تنفيذ عدد من المطالب المتعلقة بالتسليح والغذاءات لإطلاق سراحهم، وتم الإفراج عنهم بعد تدخل قيادات عديدة من الجيش. وتبع ذلك تكوين لجنة تحقيق قررت إحالة عدد كبير من الضباط المتمردين إلى المعاش وكان بينهم العقيد إبراهيم محمد والعقيد محمد عبدالحليم والعقيد محمد الخير عمر أزرق والرائد فاروق عثمان حمدنا الله والعميد عمر محمد سعيد والعقيد أحمد عبدالحليم الذي تولى فيما بعد قيادة سلاح المدرعات وآخرون. وكان ذلك التمرد واحداً من الإرهاصات الواضحة للإطاحة بالنظام الديمقراطي.

وبعد فصل الضباط المتمردين وإحالتهم للمعاش تم استيعابهم في وظائف مدنية، حيث تم تعيين فاروق حمدنا الله ضابطاً إدارياً في وزارة الحكومة المحلية، وهي وظيفة بلا أعباء منحته الفرصة للتحرك وسط الضباط ليقوم بعقد الكثير من الاجتماعات، وتحريض الضباط الرافضين للحكومة، والساعين لإسقاطها. ثم صدر قرار من الرئيس المصري جمال عبدالناصر بتعيين العميد المتقاعد محمد عبدالحليم مديراً لبنك مصر بالسودان والذي كان عضواً في تنظيم القوميين العرب، ومن أهم الناشطين فيه بحكم أنه نشأ وتعلم في مصر ودخل الكلية الحربية هناك، وجاء إلى السودان واستوعب في القوات المسلحة برتبة رائد في النصف الثاني من الخمسينيات.

وفي رواية السيد عبدالماجد أبوحسبو في مذكراته يقول ان (محمد عبدالحليم كان يملك ميزانية خاصة للصرف على التنظيم بغرض تغيير نظام الحكم الذي شاركت فيه الكثير من القوى السياسية التي كانت مناهضة لنظام الحكم آنذاك)، وهذه شهادة لها ما يعززها فيما بعد.

لا شك ان حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان بعد الحادثة الشهيرة لندوة معهد المعلمين العالي بأم درمان والتي تحدث فيها الطالب شوقي محمد علي من الحزب الشيوعي متناولاً حادثة الإفك ضد السيدة عائشة رضي الله عنها مما استفز مشاعر المسلمين وثارت عليه ثائرة الجميع وعلى إثر ذلك طالب النواب في البرلمان بطرد الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية، وحله مما جعل الحزب الشيوعي يلجأ إلى المحكمة التي قضت ببطلان حل الحزب الشيوعي ورفضت الحكومة تنفيذ قرار المحكمة العليا، ونتيجة لذلك شهدت الساحة السياسية توتراً واضحاً وبيناً بين الحكومة ومعارضيها خاصة بعد استقالة السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء احتجاجاً على موقف الحكومة الرافض لتنفيذ قرار المحكمة العليا. ساعدت هذه الأحداث المتلاحقة تنظيم القوميين العرب، ومنحته المزيد من القوة، وأدى هذا إلى تكوين جبهة لمعارضة الحكومة ضمت في عضويتها الحزب الشيوعي المحلول وحزب الشعب الديمقراطي والقوميين العرب وغيرهم من الذين يناهضون الحكومة ،(وتناقلت الأحاديث في مجتمع المدينة أن الطالب شوقي كان مدسوساً على الحزب الشيوعي من الإسلاميين وقد تم تسفيره فيما بعد للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية).

وقد حدثت مفاجأة لهذا التجمع المعارض، وذلك بعد إعلان توحيد حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي ودخلا الانتخابات تحت مسمى الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حل الجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٨م. وجاء قرار حل الجمعية لقطع الطريق على المعارضة التي ضايقت الحكومة بكثرة الاستجوابات ومحاولات طرح الثقة فيها. وكان الغرض المعلن من هذه الانتخابات إعداد الدستور وإجازته توطئة لانتخابات رئاسة الجمهورية. وكان من المعلوم أن المنافسة ستكون بين الرئيس إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي (بعد توحيد الحزبين) والسيد الهادي المهدي راعي حزب الأُمة بعد معالجة انشقاق حزب الأُمة إلى جناحين الأول بقيادة الإمام الهادي والثاني بزعامة ابن أخيه الصادق المهدي، وقد سارعت قوى اليسار بتسمية بابكر عوض الله مرشحاً لها في هذه الانتخابات رغم إدراكها لانعدام فرص الفوز، وربما كان هذا الأمر مجرد تمويه متقن للانقلاب القادم.

وفي هذه الأثناء التي انشغل الناس فيها بالحديث عن من سيفوز في هذه الانتخابات سادت في أوساط الاتحاديين مخاوف من أن ترشيح السيد بابكر عوض الله سيسحب مؤيدي الرئيس الأزهري لرئاسة الجمهورية. ولم يجد الاتحاديون مخرجاً لهم من هذا المأزق سوى الاتصال بجبهة المعارضة هذه وتم تكليف الدكتور أحمد السيد حمد الذي كان يشغل منصباً وزارياً في الحكومة التي شكلت في أعقاب الانتخابات الأخيرة في ائتلاف مع حزب الأُمة جناح الإمام والذي توحد فيما بعد مع جناح الصادق. وطلب أحمد السيد حمد من قوى المعارضة اليسارية عدم الحديث عن ترشيح بابكر عوض الله

مقابل السكوت عما يعرفه من معلومات عن مخططهم للاستيلاء على الحكم، بحسبانه كان ممثلاً لحزبه حزب الشعب الديمقراطي في هذه المعارضة. وحثهم على دعم ترشيح الأزهري باعتبار انهم يمثلون توجهاً سياسياً واحداً، وأبدت المعارضة تجاوبها مع حديث أحمد السيد. وقد تبين بعد وقت قليل أن موافقتهم لطلبه كانت نوعاً من التمويه والخداع، خاصة بعد أن اكتشفت سلطات الأمن وكراً للحزب الشيوعي في امتداد الدرجة الثالثة بالخرطوم جنوب وجدوا في داخله كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وبعض المستندات المهمة. وتبين من سير التحقيق أن مصدر تلك الأسلحة هو مصر، مما أحدث أزمة صامتة بين القاهرة والخرطوم، وحال دون انفجارها، أن السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء سحب ملف القضية من النائب العام وتردد حينها أن رئيس الوزراء أصدر ذلك القرار استجابة لطلب شخصي من الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي نفى علمه بهذا الأمر، ووعد بإجراء تحقيق بشأنه. وأذكر أنني سألت الرئيس محجوب حول الأسباب التي دعته إلى سحب القضية من النيابة فقال إنه فعل ذلك لأنه لا يريد أن تقف زوجة صديقه متهمة أمام المحكمة. وذلك بعد أن تبين من التحريات والمستندات في ذلك الوكر أن لهذه الزوجة دوراً في الأمر، والزوجة المعنية كانت زوجة محامي ذي وجود مؤثر في الحزب الشيوعي. وعندما نقلت حديث المحجوب إلى الشريف حسين الهندي قال (إن محجوب سخر منك) لأن محجوب طلب سحب القضية من أمام النائب العام بطلب من عبدالناصر الذي ذكر أنه لا علم له بتورط مصر في هذا الموضوع وأنه أجرى تحقيقاً في ذلك الأمر.

وفي مثل هذه الأجواء كثرت التوقعات وتعددت الروايات عن وقوع انقلاب عسكري ضد الحكومة الديمقراطية. ولأنه لا أحد يعرف حقيقة ما يجري فقد كثرت الشائعات في غياب الحقيقة.

كانت صلتي الأولى بانقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م قبل أكثر من عام من وقوعه، حين دعاني في مارس ١٩٦٨م الأستاذ حسن محجوب مصطفى قطب حزب الأمة المعروف لتناول طعام الغداء معه بمنزله بحي العرضة في امدرمان. وكان حسن محجوب (الأرباب) قد بدأ حياته السياسية صحفياً ورئيساً لتحرير صحيفة (الأمة). وكان رجلاً مشغولاً بجمع الأخبار والحكايات والروايات السياسية وغيرها. وكانت أخباره ذات مصداقية عالية ودقيقة، وكان كثيراً ما يحكي لي عن معلومات على جانب كبير من الأهمية، وكنت أنشرها في صحيفة (الأيام) التي كنت أعمل بها وتصدق تلك الأخبار، ولكن المدهش في الأمر أنه حينما كان يلتقيني في اليوم التالي يسألني (يا شافع من وين قاعد تجيب المعلومات دي؟). وقال لي يومها ونحن على مائدة الغداء (إن هناك انقلاباً سيحدث) وذكر لي أسماء بعض الضباط مثل (هاشم العطا وأبوالقاسم محمد إبراهيم واثنين من أولاد الختمية على حد قوله هما: زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر الغاضب من إسقاط الحزب الاتحادي لترشيح والده الأستاذ محمد أحمد عبدالقادر في دائرة الريف الشمالي، ومأمون عوض أبوزيد الغاضب أيضاً من عدم تعيين الحزب الاتحادي لوالده في الوزارة بعد فوزه في دائرة المتمة. وذكر أن مجموعة (تمرد جوبا) تبدي نشاطاً في هذه التحركات. وأشار تحديداً إلى الرائد فاروق عثمان حمدنا الله ووصفه بأنه الدينمو المحرك لهذا الانقلاب.

وقال أيضاً إن محمد عبدالحليم يمول هذه العملية، وان الشيوعيين وجدوا غايتهم المفقودة في هذا التآمر انتقاماً من الحكومة لعملية حل حزبهم وطرد نوابه من البرلمان، ولهذا قرر مساندة المحاولة وتأييدها. وقد فسرت كلام حسن محجوب الذي كان الأمين العام لحزب الأُمة (جناح الإمام الهادي) بأنه نوع من الغضب، لأنه لم يتم إعادة تعيينه مرة أخرى في الوزارة رغم الوعود التي بذلت له.

دون قصد مني نقلت حديث حسن محجوب إلى الشريف حسين الهندي وزير المالية والرجل القوي في الحكومة حينئذ ونحن نتجاذب الحديث ذات صباح. وعندما سمع الرجل حديثي قال لي بحماس (يجب أن تأخذ حسن محجوب باهتمام شديد، وأن تتابع ما يقول وتبلغني بكل معلومة جديدة يقولها لك في هذا الخصوص أول بأول، لأنني أملك معلومات دقيقة في هذا الأمر الخطير).

وزاد على ذلك (حسن محجوب شيخ عرب وبيتو مفتوح والناس يروون له كثيراً من المعلومات).

وعلى كل حال لم أجد أي معلومة جديدة لدى حسن محجوب بعد ذلك إلى أن جاءني في يوم من الأيام محمد مكي محمد صاحب جريدة (الناس) واشتهر باسم (مكي الناس) وكان رجلاً مشهوراً بمواقفه العدائية للشيوعيين فطلب منى أن أسهل له مقابلة مع السيد حسن عوض الله وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء لإبلاغه بأمر مهم، لأن رئيس الوزراء كان خارج البلاد. وتم اللقاء. وفاجأني أن محمد مكي قد اتهم مسئول جهاز

الأمن في الخرطوم الذي يتبع لوزارة الداخلية بأنه ينقل تقارير الأمن للشيوعيين وانه يعيد كتابتها لكي تطمئن الحكومة و(تنام على العسل).

وفي الحين أصدر الوزير قراراً تم إبلاغه للسيد محمود بخاري مدير البوليس يقضي بنقل ذلك الضابط من موقعه إلى موقع آخر. وفي ذلك اليوم التقيت بشخص مقرب من الرئيس الأزهري كان يعمل معه في مكتبه بالقصر الجمهوري، وكان ضابطاً سابقاً بالشرطة وحكيت له ما دار بين مكي ووزير الداخلية، وشددت عليه ألا ينقل الأمر للرئيس الأزهري، إلا أن الرجل أبلغ الأزهري وأبلغ الضابط المنقول في ذلك الوقت.وترتب على ذلك أن شن عليّ الشيوعيون حملة ضارية وصاروا يطاردونني في كل مكان ارتاده ويفتعلون معي المشاكل.

وفي ذات مرة التقيت المرحوم الأستاذ عبدالخالق محجوب وقال لي: (عمك فلان والد ذلك الضابط زعلان شديد بسبب ما حدث لابنه)، فأقسمت أنه لا ناقة لي ولا جمل في ذلك، وبعدها ذهب الضابط إلى الوزير ونفى الاتهام الموجه إليه فأعاده الوزير إلى منصبه.

بعد ذلك بدأ الحديث عن الانقلاب يتطور واهتمت به الدوائر العليا، ولم يهتم حزب الأُمة (جناح الصادق) او الأخوان المسلمين بهذه الأحاديث التي تصاعدت بدرجة حادة، لأنهم كانوا يعارضون الحكومة ويريدون لها الفشل.

في هذا التوقيت بدأ المكتب السياسي للحزب الاتحادي، وكذلك حليفه حزب الأُمة (جناح الإمام الهادي)، يهتمان بالأمر اهتماماً جاداً.

المحجوب ... اتهام ظالم في حق رجل نبيل!

وثمة نقاط يجب التأكيد عليها في شأن هذا الانقلاب الثاني وهو انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م لسبب يتعلق بإنسان نبيل أعرفه وأعتقد أنه ظلم إلى حد كبير من بعض الناس وهو السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء الأسبق الذي تم الانقضاض على حكومته في ذلك الانقلاب، حيث علقت نقاط سوداء بسيرته البيضاء الناصعة البياض وذلك عندما اتهمه البعض بأنه كان متواطئاً مع الانقلابيين بل أن بعضهم قد شبه موقفه بموقف السيد عبدالله خليل الذي سلم الحكم إلى الجيش عندما شعر بأن هناك تآمراً عليه وعلى وجوده مع بعض الجهات بالداخل والخارج، ومضوا إلى القول أنه (المحجوب) كان ساعياً لإحداث الانقلاب استناداً إلى قرار توحيد جناحي حزب الأمة .. جناح الإمام الهادي وجناح الصادق، حيث اشار بيان التوحيد إلى أنه في حال فوز حزب الأمة برئاسة الجمهورية فإن المنصب السيادي (رأس الدولة) يكون من نصيب إمام الأنصار وان المنصب التنفيذي أي منصب رئيس الوزراء هو من نصيب رئيس الحزب الصادق المهدي، كأنما

عملية التوحيد قد فصلت لإبعاد السيد محمد أحمد محجوب من منصب رئيس الوزراء أو أنها إيذان بانتهاء مرحلة غير أهل البيت في حزب الأمة. أما القرينة الثانية فهي أنني كنت قد نشرت خبراً في (وكالة الأنباء المحلية) التي كنت أصدرها في ذلك الوقت، مفاده أن انقلاباً عسكرياً على وشك الحدوث للإطاحة بالنظام الديمقراطي القائم في البلاد إلا أن السيد محمد أحمد محجوب نفى هذا الخبر نفياً باتاً وبحدة شديدة.

ففي يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٨م، كنت أتناول طعام الغداء في منزل محمد احمد محجوب رئيس الوزراء وكان الشريف حسين الهندي حاضراً. وبعد تناول الغداء طلب مني الشريف حسين أن ألحق به في الاستراحة الحالية لشروع الجزيرة القريبة من منزل رئيس الوزراء التي كان يتخذ منها مقراً له في بعض الأحيان لإنجاز بعض المهام الخاصة بوزارة المالية. ولحقت بالشريف في الاستراحة، وهناك قال لي أن وفداً على مستوى عالٍ يضم رئيس الوزراء وشخصه ووزير التعليم د. سيد أحمد عبدالهادي وكمال عبدالله الفاضل، سيسافر إلى ليبيا. وقال إن الساحة بها نذر انقلاب عسكري وشرح لي رأيه في ذلك، خاصة وأن هنالك جهات كثيرة ترى أن يهدم المعبد على رؤوس الناس أجمعين، وعزا ذلك إلى قرار حل الحزب الشيوعي، وطرد نوابه من البرلمان الذي كان الشريف حسين معارضاً له. هذا بجانب انقسام حزب الأمة وما أحدثه السيد الصادق المهدي في البرلمان وخارج البرلمان من فوضى في الساحة السياسية. وقد أدى ذلك إلى حالة من الاضطراب. وقال لي إن فرصة غيابهم قد تساعد في وقوع الانقلاب وطلب مني كتابة خبر لكشف تدابير الانقلاب لكي يضطرب حال المنظمين له. فسألته إن كانت لديه أي

معلومات جديدة. فقال لي إنها معلومات مهمة للغاية سمع بعضها بأذنه وتلقى بعضها من مصادر أخرى وانها تعكس خطوات خطيرة. وقال إنه يريد بهذا الخبر أن يفجر قنبلة لعلها تحرك سكون الساحة السياسية وتجعلها تعيد حساباتها بالنسبة للحفاظ على الديمقراطية.

كنت وقتها أصدر نشرة أسميتها وكالة الأنباء المحلية، فكان أن أملى عليَّ جزءاً من الخبر ما زلت أذكر صيغته في ٢٣ أغسطس ١٩٦٨م وقبل أن يملي عليّ الخبر سألني: (هل أبلغت الأزهري بما لديك من معلومات؟) فأجبته بالإيجاب، وأردفت أن الرئيس الأزهري استدعي قائد الجيش ونائبه فنفيا له الأمر جملة وتفصيلاً. وقال إن قائد الجيش ونائبه أكدا له أن مثل هذه الشائعات ربما تحرض صغار الضباط على إحداث انقلاب خوفاً على مستقبلهم. ونقلت إليه أن الرئيس الأزهري قال لي (إن هذه المعلومات لا توجد إلا لدى صديقك الشريف حسين، ومحمد الحسن عبدالله يس والتجاني محمد أحمد) وكان صحافياً مقرباً من الرئيس الأزهري، ثم أملى علي الشريف حسين نص التصريح: (تلقت الجهات العليا للدولة تقريراً مفاده أن هناك مجموعة من الضباط يعقدون اجتماعات في أنحاء متفرقة من العاصمة ويعدون العدة للإطاحة بالنظام الديمقراطي القائم في البلاد. وأشارت هذه التقارير إلى أن من بين هذه المجموعة ضباطاً خارج الخدمة وبعض الشخصيات المدنية، وأن الحكومة تولي هذا الأمر اهتماماً بالغاً) وقد تبين فيما بعد أن خمسة من الضباط الذين ذكر لى أسماءهم كانوا ضمن العشرة الذين تشكل منهم مجلس قيادة الانقلاب.

بمجرد أن تم توزيع النشرة في مساء ذلك اليوم قامت الدنيا ولم تقعد فنفى رئيس الوزراء ذلك الخبر لجريدة (الأيام) وشن عليَ هجوماً حاداً أثناء مأدبة في منزل الأستاذ بشير محمد سعيد تكريماً للأستاذ مأمون بحيري مدير بنك التنمية الإفريقي الذي كان في زيارة قصيرة للخرطوم. ونقل هذا التصريح مدير تحرير الأيام الأستاذ مصطفى أمين. ولما كنت قريباً من المحجوب فقد وصفني في ذلك التصريح بأنني ابن عاق، أريد أن أخرب على حكومته. وكذلك نفى الشيخ علي عبدالرحمن وزير الخارجية ذلك الخبر لجريدة (الصحافة)، ولما كان يشغل وزير الداخلية بالإنابة نظراً لسفر وزير الداخلية السيد حسن عوض الله خارج البلاد فقد أصدر قراراً بإيقاف النشرة. حدث كل هذا وأنا لا أعلم بما حدث، حيث ذهبت إلى منزلي كالعادة في المساء. وفي الصباح التالي اتصل بي السيد أمير الصاوي وكيل وزارة الداخلية وطلب مني الحضور فوراً إلى مكتبه.

توجهت مسرعاً، وعند دخولي إلى المكتب وجدت معه السيد زيادة ساتي مدير الأمن العام في وزارة الداخلية، وعلى الفور بادرني السيد الصاوي سائلاً: (قل لنا ماذا حدث؟ وهل معلوماتك حقيقية؟ ومن أين أتيت بها؟) فقلت له (ليس لدى حديث أضيفه على ما نشر). فأخذ يجاذبني الحديث بطريقته الودودة، لكي يعرف ما لديَّ من معلومات، فأكدت له ثانية أن ليس لديَّ أكثر مما نشر، واختصاراً للكلام قلت له (يا سيد أمير إما أن تخلي سبيلي أو تحولني للعقيد عبدالله حسن سالم ليفتح لي بلاغاً)، وهو الضابط المسئول عن فتح البلاغات في مثل هذه الحالات في جهاز الأمن. أخيراً قال لي:

الذي سؤال واحد أرجو أن تجيب عنه بوضوح): (من اين حصلت على معلوماتك من الحكومة أم من المعارضة؟).

فقلت له على الفور (على أي حال معلوماتي ليست من المعارضة).

وقصدت من هذا أن لا أقلل من أهمية الخبر، لأن المعارضة اعتادت أن تطلق مثل هذه الشائعات ضد الحكومة لكي تعيش في اجواء من التوتر والقلق. ويبدو لي أن الرجل أدرك ما أعني، فقال لي: (الحق نفسك، الشيخ علي أصدر امراً بإيقاف وكالتك). فخرجت منه مسرعاً إلى مكتبي بعمارة أسلافوس بشارع الجمهورية، وعند دخولي أخبرني المكتب أن مكتب رئيس الوزراء أجرى اتصالات عديدة ويطلب منك الحضور إلى هناك لمقابلة الرئيس. وبعد ذلك ذهبت إلى مجلس الوزراء، وأنا أفكر عن رد الفعل لدى المحجوب لأنه رجل شديد الغضب. وإلى هذا الوقت أنا لم اطلع على الصحف بعد. وكان ذهني خالياً من أي ردود فعل صدرت منه أومن غيره الليلة الماضية. وعند دخولي إلى مكتبه في الطابق الأول بمبنى المجلس. وما أن شاهدني حتى رمقني بنظرة حادة وخاطبني بغضب واضح ووصفني بأنني أريد تخريب حكومته وأنني أخطأت خطأً جسيما في حقه وفي حق الوطن، وأمطرني بكلمات حادة وسريعة كمثل طلقات الرصاص. وتكاد عيونه تخرج من محاجرها من شدة الغضب، فوجدت نفسي في موقف لا أحسد عليه، والمحجوب رجل مفوه وبارع في الكلام شهدت له المحاكم والمنابر بالقدرات العالية على الحديث شعراً ونثراً.

وأنا في هذه الحالة التفت فوجدت الشريف حسين جالساً على أحد الكراسي والأستاذ عبد الماجد أبوحسبو يتحدث عبر الهاتف الخاص برئيس

الوزراء، كأن الأمر لا يعنيه، وإذا بالشريف حسين يقف وينقذني من هذه الورطة ويقول لرئيس الوزراء بالحرف الواحد (إن ما نشره إدريس حسن صحيح مائة بالمائة، وأنا الذي طلبت منه نشره، بل وأنا الذي أمليت عليه الخبر). وقال: يا سيادة الرئيس أنا مسؤول عن حمايته مسئولية تامة. وبدأ يسترسل في سرد معلومات قائلاً إنه كان هو شخصياً شاهداً عليها. وأفاد يقول: (هناك شاب يدرس في الثانوي والده متوفى يسكن في أحياء الخرطوم بحري وكان عنده طلب هو ووالدته بخصوص تعويض خاص بوالده الذي كان يمتلك مشروعاً في النيل الأبيض آل إلى الإصلاح الزراعي ومطالبين استعجال الطلب لظروفهم الماسة. وقبل أن أتخذ قراراً في أمر التعويض، فإذا بالشاب يحضر لي في المنزل، وظننت في الوهلة الأولى أنه جاء يستعجل طلب التعويض، وإذا به يحكي لي أن جارهم بالمنزل المجاور لهم وهو ضابط في الجيش يجتمع مع ضباط آخرين في وقت متأخر من الليل، وأن الشاب اكتشف ذلك لأنه كان يذاكر دروسه لوقت متأخر. ولفت نظره أن الحديث كان يدور حول إحداث تغيير في الحكم في البلاد عن طريق القوات المسلحة، وطريقة هذا التغيير والاستفادة من التجارب الانقلابية السابقة داخلياً وخارجياً، فطلبت من الشاب الحضور إلى في وقت يحضر فيه أولئك الضباط، وحددت له أماكن يجدني فيها، وبالفعل جاءني ذات مساء ليخبرني بحضور الضباط. وفي منزله جلست في مكان يسمح لي أن أسمع وأرى. وكان الحديث يدور عن التخطيط والتنفيذ والتدبير وتأمين الثورة القادمة).

وأضاف: (بعد أيام جاء أحد أبنائنا من منطقة الحوش تزوج حديثاً وسكن بمنطقة الشجرة وكان على مقربة من منزله منزل احد الضباط، الأمر الذي أوعز للشاب أن هناك شيئاً غير عادي، وسألت خادم ذلك الشاب عن ماهية تلك الاجتماعات ... هل هو تجمع للعب الكوتشينة أو شرب الخمر، أم هو أمر آخر؟ ولما عاد قال لي إن هناك أناساً يتحدثون وآخر يكتب وفهمت من ذلك أنه ربما يكون لمحضر الاجتماع).

واختتم الشريف حديثه مخاطباً رئيس الوزراء: (الخبر للأسف صحيح، وهناك اثنان من أولاد الهاشماب مشاركين فيه، وهما أبوالقاسم محمد إبراهيم وأبوالقاسم هاشم). وقبل أن يتلقى أي رد من رئيس الوزراء، دخل الدكتور عبدالحميد صالح وزير الصحة وبادرني مهنئاً ومشيداً بما نشرت بحرارة مؤكداً صحة ما نشر عن التحرك وبعد دقائق دخل علينا السيد كلمنت أمبورو وزير الصناعة وبادرني بالإشادة أيضاً. وقال إنه قرأ في (لونا) وهو الاسم المختصر لوكالة الأنباء المحلية التي أصدرها، وأنه حسب معلوماته، فإن الخبر صحيح ١٠٠٪ قالها باللغة الإنجليزية.

ولم يجد رئيس الوزراء بداً من أن يرجع للوزراء بكرسيه الهزاز، وهو كرسي خاص به ظل ينتقل به من مكان إلى مكان سواء في مكتبه كصحام أو في مكتبه كوزير، وأخذ يتصل عبر الهاتف السري بالقائد العام للجيش الفريق الخواض محمد أحمد وطلب منه تقريراً في غاية الدقة عن الوضع، لأنه جاءته معلومات جديدة من بعض الوزراء واتصل مرة ثانية بالأمير الصاوي، وطلب منه إيقاف قرار إغلاق النشرة، وبالفعل تم تنفيذ القرار في نفس اليوم.

كل هذه الأحداث وقعت في يوم ٢٤ أغسطس ١٩٦٨م، وفي صبيحة اليوم التالي توجه وفد وزاري عالي المستوى إلى ليبيا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية: الشريف حسين الهندي وزير المالية، سيداحمد عبدالهادي وزير التربية والتعليم، د. كمال عبدالله الفاضل وزير الثروة الحيوانية، وعدد من المختصين من الوزارات المختلفة. وكنت أنا وزميلي المرحوم محمد ميرغني سيداحمد صحفيين مرافقين لذلك الوفد. وفي طائرة الكوميت أخرج المحجوب ملفاً أزرق ناوله للشريف وكنت أجلس بجانبه وبعد قراءته أعاده إليه، ثم شدني بيده اليسرى من شعر راسي، وقال لي ضاحكاً دون أن يفصح عن المعلومات التي حواها الملف (إذا كانت هذه معلومات جيش عمك المحجوب وعمك الخواض الله يستر علينا ما نبقى لاجئين عند الناس الماشين ليهم ديل). فقلت له بدهشة: ماذا تعني؟ فقال لي الملف فيه التقرير الذي طلبه المحجوب من الخواض وتضمن دحضاً تاماً لكل ما ورد من معلومات عن المحاولة الانقلابية، فقلت له: (لماذا هذا التفسير؟) فقال: (لأن الموقع على التقرير هو الرائد مأمون عوض أبوزيد نيابة عن العقيد محمد عبدالقادر عمر مدير الاستخبارات العسكرية الذي كان في مهمة خارج البلاد). وقال (إن مأمون أحد الضباط المتآمرين في ذلك التحرك الانقلابي).

وقضينا ثلاثة أيام في ليبيا وكانت قد سبقتنا أحداث نفي رئيس الوزراء للخبر، ولكن الليبيين لم يولوه الاهتمام اللازم في وسائل الإعلام، لأنه قد غطى عليه الاجتياح السوفيتي للعاصمة التشيكوسلوفاكية (براغ) التي كانت الشرارة الأولى لتفكك المعسكر الشرقي. ووقتها أصدر رئيس الوزراء

تصريحاً أدان فيه ذلك الهجوم السوفيتي وتحدث عن الحريات وحق الشعوب في ممارسة حرياتها وكان السودان من أوائل الدول التي أدانت التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا.

ومن ليبيا أعرب رئيس الوزراء عن رغبته في زيارة القاهرة لمدة يومين، وبالفعل ذهبنا إلى القاهرة، وتخلف الشريف حسين هناك لبعض الأعمال الخاصة بالعلاقات الاقتصادية مع مصر. وعند عودة أعضاء الوفد إلى الخرطوم، كانت صحف المعارضة مازالت تلوك حكاية الانقلاب، خاصة صحيفة (الأُمة) التي هاجمت رئيس الوزراء ووصفته بعدم المسئولية، لأنه بدلاً من تقديمي للمحاكمة كافأني واصطحبني معه في رحلة خارجية.

والحاصل أن نشر الخبر أزعج كل الذين يدبرون الانقلاب والذين يساعدونهم والذين يتم تدبير الانقلاب ضدهم، فمدبرو الانقلاب من اليساريين كانوا يحرضون بعض النواب في الحزب الاتحادي الديمقراطي خاصة الموالين لحزب الشعب الديمقراطي ضد مدعيي البطولات والباحثين عن الأضواء. ويقولون إن الشريف يقف وراء هذا الخبر، لأنه لديه طموحات خاصة ليدعم موقفه السياسي ويفرض زعامته على الحزب. وتكشف كل هذا في اجتماع عقدته الهيئة البرلمانية في نادي الخريجين في أمدرمان.

والذي أريد أن أقوله بعد سرد هذه القصة بإيجاز أنه رغم كل ما يشاع عن تورط رئيس الوزراء السيد محمد أحمد محجوب في هذا الانقلاب، ورغم كل محاولات الربط بين سيناريو تسليم السيد عبدالله خليل الحكم للجيش في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م وبين موقف محجوب تجاه هذا الانقلاب، وهو ربط ظن مروجوه أن قرائن الأحوال وموجبات الإدانة واحدة، إذ يستدلون بأن

عبدالله خليل سلم الحكم لأنه شعر أن حزبه سيقدمه ككبش فداء مقابل الائتلاف مع الحزب الوطني الإتحادي الموجود يومها في المعارضة لتشكيل حكومة جديدة، وعلى ذات المنوال راحوا ينسجون خيوطا تقول إن محجوب سلم الحكم للضباط الانقلابيين في مايو بعد أن تم توحيد جناحي حزب الأمة مما يعني خروجه من ساحة الملعب السياسي وإحالته للتقاعد. لكن رغم كل هذه القرائن والسيناريوهات المنسوجة، إلا أنه وفي تقديري أن هذا الرجل لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفعل، أي أن يتواطأ للإطاحة بالنظام الديمقراطي الذي هو على رأسه، لأنه كان شديد التمسك بالديمقراطية ووصف إيمانه بها بإيمان العجائز، وتكفي مقولته الشهيرة (الديمقراطية لا تعالج إلا بمزيد من الديمقراطية). ثم أنه ومن حبه للديمقراطية ذكر في كتابه (الديمقراطية في الميزان) تعليقاً على لقاء السيدين عبدالرحمن المهدي وعلى الميرغني بأنه أسوأ حدث في تاريخ السودان الحديث، كما أن الرجل زاهد في الحكم خاصة بعد أن أصيب بالشلل في ساقه اليمنى مما حد من نشاطه. وعن علاقته بأبي القاسم والآخرين فلقد كنت على مدى أربع سنوات على صلة وثيقة به ولم أشاهد أياً منهم معه في داره رغم أنني كنت أتناول الغداء في داره يومياً طوال هذه السنوات الأربع كما لم يكن حاقداً على الصادق المهدي أو غاضباً عليه للدرجة التي يقابل فيها اتفاق حزب الأمة بهذا العمل التآمري لأنه وحينما نشب الخلاف بين الإمام الهادي والسيد الصادق حول رئاسة الوزراء التي كان يشغلها المحجوب حكى لي الأخ المرحوم داؤود عبداللطيف الذي رتب في داره بالخرطوم (٢) لقاء بين الصادق والمحجوب، يومها قال المحجوب للصادق (أولاً أنا تربطني علاقة

قوية جداً بجدك السيد عبدالرحمن وبوالدك المغفور له الإمام الصديق والذي كان قد أوصاني عليك بأن أرعاك في مسيرة عملك السياسي والوطني وأن أعينك بما لدي من خبرة في هذا المجال حتى يقوى عودك، وأنا أقول هذا خاصة وأن الرجل الذي ستتعامل معه وهو الأزهري رجل عرك السياسة وعركته، واكتسب من الخبرات ما لم تكتسبه ويستطيع أن يلوي ذراع أعتى سياسي يقف في مواجهته، لذلك فإنني أقترح عليك أن تعمل معي وزيراً لشئون مجلس الوزراء حتى تكتسب خبرة وتتعلم فنون الحكم)، لكن السيد الصادق لم يستجب في حينها وتمسك بدعوته لتجديد شباب الحزب. ومع ذلك ظل المحجوب يواصل مساعيه ليس تمسكاً بالحكم ولكن خشية عليه، في حين مضى الصادق فيما أراد ولكن بثمن غالٍ وهو انقسام حزب الأمة إلى جناحين، ائتلف الأزهري مع الأغلبية التي كانت مع الصادق ولكن بمرور الزمن تناقصت هذه الأغلبية وحدثت أزمة بين الأزهري والصادق المهدي تتعلق بترشيح الرئيس الأزهري للسيد عبدالماجد أبوحسبو وزيراً للتجارة وهو المنصب الذي شغر بوفاة السيد محمد أحمد المرضي الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي إلا أن السيد الصادق المهدي رفض ترشيح أبوحسبو رفضاً باتاً وتمسك كلا الطرفين بموقفه وتفاقمت الأزمة واستفحلت بدرجة كبيرة وأصبحت تهدد الائتلاف الحكومي القائم مما أدى إلى فض الائتلاف بين الأزهري والصادق وقام ائتلاف آخر بين الإمام الهادي والحزب الوطني الاتحادي، وهكذا تكرس الانقسام في حزب الأمة بشكل يصعب رتقه، وفسر المراقبون والبلد مقبلة على انتخابات رئاسية أن الأزهري نجح في تقسيم حزب الأمة ولكن الصادق لم يقبل بالهزيمة وكون تحالفاً

سماه (مؤتمر القوى الجديدة) ضم في عضويته إلى جانب جناحه جبهة الميثاق الإسلامي و(الحزب القومي لجبال النوبة) وحزب سانو برئاسة وليام دينق وجبهة الشرق مؤتمر البجا، واستمالوا عدداً من نواب التزكية بجنوب السودان وشكلوا قوة برلمانية مثلت تهديداً فعلياً يرمي إلى إسقاط الحكومة بعد انتشار موضة تنقلات النواب من حزب لآخر، وهي عملية مكلفة ضاقت بها الحكومة ذرعاً فقررت حل الجمعية التأسيسية وإجراء انتخابات جديدة وهنا حقق الحزب الاتحادي نجاحاً كبيراً بتوحده مع حزب الشعب الديمقراطي، ومعنى هذا إنه استرد جماهير طائفة الختمية إلى صفوفه ودخل الانتخابات بعد حل الجمعية التأسيسية كحزب موحد في حين أن حزب الأمة دخل منقسماً مما أتاح للحزب الاتحادي الموحد أن يحقق فوزاً كاسحاً لكنه مع ذلك احتفظ بجناح الإمام حليفاً له بالإضافة لجبهة الجنوب برئاسة كلمنت أمبورو، وهذا ما جعل حزب الأُمة يستشعر الخطر فعمل على توحيد صفه وصار الإمام كما أسلفنا مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية والصادق مرشحاً لرئاسة الوزراء في حال الفوز بالرئاسة. وبعد توحيد حزب الأُمة قرر الاتحاديون بأغلبيتهم بالإضافة إلى نواب جبهة الجنوب العشرة بقيادة كلمنت امبورو الانفراد بالحكم، وقد شعر الاتحاديون بأن المحجوب بدا زاهداً في الحكم وأنه لم يكن سعيداً بما حدث وزاد من حزنه على موقف حزب الأُمة أن عدداً من أصدقائه كانوا يتحدثون عن عدم الوفاء له من جانب بيت المهدي حيث قضى المحجوب زماناً في حمل رايتهم، هنا حدث تطور في موقف الاتحاديين أوشك أن يفض الاندماج وهو أن مجموعة على رأسها الشريف حسين وعبدالماجد أبوحسبو عرضوا على

السيد محمد أحمد محجوب أن يكون رئيساً للوزراء في حكومتهم كشخصية مستقلة، ورفض المحجوب هذا الأمر رفضاً باتاً وقال: (إنه ليس معروضاً في السوق)، و(إنه كان يدافع عن مبدأ وليس طالباً للسلطة)، وأبلغهم عن تقديره لهذا العرض لكنه لن يقبل به بالإضافة إلى أنه طلب غير مقبول من طائفة الختمية التي كانت رافضة لهذا العرض لأنها ترغب في الشيخ علي عبدالرحمن كرئيس للوزراء في مقابل أن يكون الشريف نائباً لرئيس الوزراء والرئيس الفعلي، وأن الغرض من وراء ذلك نوع من التكريم للشيخ علي، ولكن الأيام لم تمهل الحكومة في الاستمرار ولا حزب الأمة أن يلملم صفوفه، ولا الاتحاديين أن يمضوا في خططهم، بل حدث انقلاب مايو ١٩٦٩م.

وكان المحجوب أكثر الناس ألماً لضياع الديمقراطية لكن لم يكن حزيناً على المنصب الذي فقده ولا شامتاً على الذين تآمروا عليه بل ظل مخلصاً للديمقراطية ومتمسكاً بها، وكل ما قيل عنه كان مجرد كلام، لا يقوم على دليل أو برهان، ولأن المحجوب كان رجلاً لا يكذب فقد كان يظن أن الآخرين لا يكذبون، لأنهم جميعاً كانوا يدعون إلى التمسك بالديمقراطية، وظل وحده متمسكاً ومؤمناً بها كرائد من روادها والرائد لا يكذب أهله.

وأذكر في هذا السياق أنني زرت المحجوب في منزله عقب خروجي من اعتقالي الأول في العهد المايوي ووجدته ناقماً على الانقلاب وأهل الانقلاب ومتحسراً على ضياع الديمقراطية، أما لماذا لم يعتقل المحجوب بواسطة قادة الانقلاب كما اعتقل بقية رموز الحكم الديمقراطي وعلى رأسهم الرئيس

والزعيم الأزهري، فقد كان عدم اعتقال المحجوب هذا أكبر الحيثيات التي استند عليها متهموه بالتامر مع الانقلابيين ... وفي تقديري أن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أن الرجل كان مريضاً للغاية وإحدى رجليه كانت شبه مشلولة لدرجة أنه كان يفكر جدياً في الاستقالة من مهامه كرئيس للوزراء بسبب المرض. وأذكر أيضاً في ذات السياق أنني سألت السيد علي حسن عبدالله شيخ الإداريين ووكيل الحكومة المحلية حول الاتهامات التي تدار حول المحجوب في هذا الشأن فقال لي وبحكم معرفته وصداقته الوثيقة معه إن محجوب الذي يعرفه جيداً لا يمكن أن يتورط في مثل هذا الأمر. ولكنه أردف يقول ربما أحد أفراد أسرته قد يكون معنياً بهذا الأمر في إشارة للقول الذي نُسب لأحد أبنائه بـ (أن البوص لا يمكن أن يموت فطيس). وربما وظف البعض الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها العميد عثمان حسين قائد المدفعية بعطبرة لمحجوب في منزله في هذا الإطار، زاعمين أن محجوب أخلى الساحة من كبار الضباط بترتيب سفرهم لموسكو لتسهيل مهمة الانقلابيين.

هذا الاستطراد الطويل في شأن السيد محمد محجوب أراه ديناً وواجباً أخلاقياً ينبغي الوفاء به فالانقلابات في بلادنا يتعدد رواتها ومنظروها وأبطالها وتتناثر صكوك الإدانة فيها لتطال الكثير من الأبرياء، لذا ينبغي على المؤرخين والمتابعين الا يركنوا إلى الادعاءات التي تطلق دون سند، تماماً كما يجب على الذين شاركوا وشهدوا تلك الأحداث أن يوثقوا لكل ما شهدوه وشاركوا فيه .. لا أن يحملوا ما شهدوا إلى قبورهم، فما أضيع التاريخ في بلادنا، لهذا لا يعد غريباً ان يوصف شعب السودان بأنه أمة بلا ذاكرة.

كنت اتخيل الانقلاب بشخوصه ورموزه وهتافاته أمام عيني!

كانت هناك ظاهرة ملفتة للنظر بالنسبة لنا وهي أن أحمد سليمان المحامي والشيوعي المعروف يومها كان يكثر من الحديث عن الانقلاب المتوقع. وبعض الناس كانوا يصفون حديثه بأنه يخطرف، ولكن آخرين كانوا يعتبرونه نوعاً من التمويه حسبما تبين فيما بعد. وكان مشغولاً بتتبع تحركات الشريف، ويذهب حيثما يذهب ليساهر معه لعله يلتقط بعض المعلومات. ولما كنت دائماً في معية الشريف وقد حدث كثيراً في بعض المرات أن يلتقيني ويسألني بطريقة هزلية (أنت بتعرف كتير.. العساكر جايين متين؟). وكنت أتجاهل الرد عليه، وكان يحاول استفزازي لكي أنفعل وأحدثه بما يستفيد منه. وفي مرة أوشكت على الاشتباك معه، فخرج الشريف وأنا معه وكان ذلك هذا في منزل رجل الأعمال جعفر قريش.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالقلق والتوتر خشية مما هو قادم، مضت الأيام والساحة السياسية لا شاغل لها إلا الحديث عن انتخابات رئاسة

الجمهورية التي كانت السبب في توحيد حزبي الحكومة الأمة بجناحيه الصادق والهادي. وكان قد سبقه اندماج حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي. ولم يظفر حديث الانقلاب في تلك الأجواء بكثير اهتمام.

ومع ذلك حدثت قصة غريبة، تمثلت في اكتشاف سلطات الأمن لكميات كبيرة من الأسلحة مخزنة في بيت في امتداد الدرجة الثالثة ووصف المكان بأنه (وكر شيوعي) ووجدت قائمة بأسماء بعض الشيوعيين وفي ذلك الوقت كان أحمد سليمان يكثر من التردد على منزل رئيس الوزراء والتودد إليه.

وذات مرة سألني (قالوا غنيت ...عليك الله عندك كم بيت؟ قالوا عندك بيتين أو ثلاثة، وعندك كم ألف جنيه في البنك). وصادف أيضاً في مرة من المرات أن سأل صلاح عبدالسلام الذي كان من اشد المؤيدين لجناح الإمام الهادي بذات الطريقة غير الجادة: (عندكم كم قطعة سلاح في الجزيرة أبا؟ قالوا زي مائة ألف قطعة).

وظلت الأمور تمضي بطريقة روتينية وبدل أن يقوي اندماج حزب الأمة صف الحكومة عمل على إضعافها، لأن وجود السيد الصادق كان بالنسبة لكثيرين غير مريح وترك أثراً سلبياً على العلاقة بين الحزبين، إلى حد جعل كل حزب ينذر الآخر بفض الائتلاف، وتشكيل حكومة مع حزب جبهة الجنوب برئاسة كلمنت أمبورو، ولكن الحديث عن الانقلاب المتوقع لم يتوقف لحظة واحدة.

في تلك الفترة التي سبقت حدوث انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م تملكني إحساس قوى في صحوي وفي منامي، لدرجة أنني كنت أتخيل الانقلاب

بشخوصه ورموزه وهتافاته أمام عيني. وظلت هذه الحالة تلازمني إلى آخر يوم وهو يوم ٢٤ مايو بصورة قوية، حيث كنت في ذلك اليوم أتناول طعام الغداء بمنزل الأخ الصديق حسن حمد علي بحي الهاشماب في أمدرمان وهو من نواب الحزب الوطني الاتحادي، ومن الشخصيات البارزة فيه. وكان معنا الشريف زين العابدين الهندي، الشقيق الأصغر للشريف حسين الهندي وحسن حامد مهدي عليهما الرحمة وآخرون. وكان موضوع الحديث الانقلاب المتوقع حدوثه قريباً، حيث كان بعضهم يؤيد حدوثه، ولكن البعض الآخر يعتقد أن الأمر مجرد تكهنات وبين هذا الرأي وذاك كنت مصراً على أن الانقلاب وشيك الوقوع لا محالة. وكنت أقول لهم (إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، وإن عليكم أن تتيقظوا وأن تدفعوا حكومتكم للتعامل معه بجدية).

ومضى بنا الحديث لوقت طويل حتى أمسى الليل، وقد حكيت لهم أنني رأيت فيما يرى النائم أن جموعاً كثيرة في تقاطع شارع القصر وشارع الجمهورية تحيط بالأستاذ محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء تتجاذبه ذات اليومين وذات الشمال، كأنه قطعة ثوب، إلى أن أخرجوه من الدائرة التي تدافعوه فيها. وفسرت لهم ذلك بأنه نذير شؤم، ومع ذلك ظل أكثرهم غير مهتم بحديثي، وبعضهم اعتبره خطرفة إنسان تملكه اليأس، لأن الناس لا يصدقون ما يقول. وعند خروجي في أول الليل مع الشريف زين العابدين استقربنا المقام في الباحة الأمامية للفندق الكبير من الناحية الشمالية، فيما بدأت أعيد الحديث من جديد، وما زلت منفعلاً. فسألني الشريف زين العابدين: (هل أبلغت الشريف حسين بما لديك من معلومات؟). فقلت له

(لم افعل ذلك لأنني غاضب عليه غضباً شديداً). فنظر إلى نظرة اندهاش وركز عيونه المخيفة في عيوني. وسألني عن السبب. فقلت له: (لأنني أعلم انه هناك في داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي، بعد أن قررت قيادته أن تنفرد بالحكم وتفض ائتلافها مع حزب الأمة بعد أن توحد، وتبقى على ائتلافها مع حزب جبهة الجنوب، وإن سبب الخلاف كما أعلم هو أن مجموعة من قيادات الحزب وعلى رأسها الشريف حسين والأستاذ عبدالماجد أبوحسبو ومحمد عبدالجواد كانوا يرفضون رفضاً باتاً تعيين الشيخ علي عبدالرحمن رئيساً للوزراء لأسباب ذكروها في اجتماع مع القيادة العليا للحزب، بينما ترى المجموعة الرافضة لرئاسته للحكومة أنه من المناسب تكريم الرجل الذي أفنى عمره في خدمة الوطن (محجوب) وأن يختار الحزب السيد محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء كشخصية قومية مستقلة كرد جميل له، لأن الحزب الذي كان ينتمي له قرر في بيان توحده مع جناح الهادي المهدي أن يكون راعي الحزب هو المرشح لرئاسة الدولة وأن يكون رئيس الحزب هو المرشح لرئاسة الوزراء.

الخلاف حول الشيخ علي عبدالرحمن والتمسك بالمحجوب كرئيس وزراء مستقل لم يكن وقفاً على وزراء الحزب الوطني الاتحادي، وإنما امتد لوزراء الشعب الديمقراطي حيث تلقيت تصريحاً مكتوباً من وزير المواصلات السيد محمد عبدالجواد الذي أكد على ضرورة وأهمية أن يكون السيد محمد أحمد محجوب رئيساً للحكومة القادمة. وقال إن مصلحة الوطن فوق الترضيات، وقال إن الشيخ علي لا يصلح لهذا المنصب وامتدح المحجوب وقال أيضاً إن الترضيات الحزبية جاءت بوزراء لم يكن لهم دور وطني

يستحقون به تلك المناصب، مشيراً بصورة مباشرة للسيد يحيى الفضلي، وقال (إنه شرف للسودان أن يكون رئيس حكومته رجل كالمحجوب).

وعندما سلمني هذا التصريح، قال لي (إنه لا يرى أن يبيت في الخرطوم حتى لا يتعرض لأي نوع من الضغوط من البعض بغرض سحب التصريح) فذهبنا في تلك الليلة إلى منطقة شلال السبلوقة السياحية، وقضينا الليلة هناك. وفي صباح اليوم التالي وجدنا الدنيا مقلوبة وبلغ غضب قيادة حزب الشعب وزعيم الختمية قمته، إذ كانت نتيجة ذلك التصريح إبعاد الرجل من الوزارة.

وفي ليلة من الليالي كنا معه بعد إبعاده من الوزارة الشريف حسين وأنا، وبعد أن أوصلناه إلى منزله في أبوروف كان كشك الحراسة في مكانه، وقال للشريف ساخراً (الوزارة شنو يعني غير عربية وكشك؟ العربية شلتوها، فضل الكشك أنزلوا معاي أرفعو ليكم في عربيتكم).

رويت هذه الواقعة للشريف زين العابدين مبيناً أن الخلاف حول رئاسة الوزراء موقف معقد، وقد أخبرني السيد أبوالقاسم الشيخ الجعلي النائب البرلماني بعد اجتماع عقده السيد محمد عثمان الميرغني مع مجموعة من نواب الهيئة البرلمانية أبلغهم فيه برغبته في أن يكون الشيخ علي عبدالرحمن رئيساً للوزراء، على أن يكون الشريف حسين هو رئيس الوزراء الفعلي من جهة اختيار وتعيين الوزراء، ولكن الشريف لم يرد عليه بالرفض أو الإيجاب. وهذا الخبر بالنسبة لي كان خبراً كبيراً، ولكن قبل أن أنشره في وكالة الأنباء المحلية أطلعت الشريف على فحوى المعلومات هذه، وطلبت رأيه بحكم علاقتي به، لأن نشره عندي قد يسبب له الحرج مع الآخرين الذين يخالفونه

الرأي. فأجابني الشريف حسين: هذا شأنك وأنا لن أتدخل في عملك واعتبرت هذه موافقة منه، وبعد توزيع النشرة، وكان هذا هو خبرها الرئيسي، اتصل بي بعد وقت وجيز الأخ رئيس تحرير الرأي العام حينذاك المرحوم الفاتح التجاني، وقال لي حضر إلى دار الجريدة السيد الرشيد الطاهر بكر وزير الأشغال ونفى نفياً باتاً ما حملته وكالة الأنباء المحلية باسم الشريف حسين. وقال لي (ما هو تعليقك؟) فأجبته على الفور (أن النفي المنسوب للسيد وزير المالية ليس صحيحاً وما نقله إليك الرشيد الطاهر بكر هو مجرد ترضيات وتسويات للأمور قبل أن تتفجر)، وأنا أعلم تماماً أن ذلك ليس هو رأي الشريف حسين، ويمكنني أن أضيف الكثير لكنني لا أريد أن أزيد النار اشتعالاً، لهذا السبب لم أقابل الشريف حسين لأكثر من أسبوع. كان هذا هو سبب غضبي من الشريف حسين والذي نقلته لأخيه زين العابدين، وبينما نحن في جلستنا تلك وقد أوشك الليل أن ينقسم فإذا - أثناء جلوسنا - حضرت مجموعة من القوميين العرب وكان من بينهم المرحوم عبدالكريم عثمان المهدي صاحب وكالة الأنباء السودانية والأستاذ عبدالله عبيد الصحفي المعروف وطلبوا كمية من الساندوتشات من مطعم الفندق الكبير وحملها عمال الفندق ووزعوها عليهم في العربة التي أتوا بها. ولفت نظر الشريف زين العابدين قائلاً: (حضور هؤلاء الناس في وقت متأخر من الليل يعني أن هناك اجتماعاً يتم فيه التدبير للانقلاب وقد يكون صباح الغد). فرد عليّ الشريف (طيب ليه ما يمكن يكون عندهم قعدة كوتشينة مثلاً) فقلت له (القعدة ما بيشتروا ليها الساندوتشات وبالكميات دي من الفندق الكبير). وظللنا نتجادل وأنا لم أتوقف عن الكلام

وغادرنا وحملته في سيارتي الفلوكسواجن البيضاء، وكانت عربة مشهورة وجلبت لي الكثير من المتاعب، لأن كثيراً من المسؤولين بما فيهم رئيس الوزراء كانوا يركبون معي فيها. وعند وصولنا إلى منزله ببري الشريف، وأنا ما زلت أواصل الحديث بانفعال شديد، حاول هو أن يخفف من وطأة الحالة النفسية التي أنا عليها، وقال لي: ما تقوله من أمر مهم، وسأجمع توقيعات عدد من النواب بعد عودتي ضمن الوفد الذي سيقوم صبيحة هذا اليوم إلى منطقة (مايرنو) لكي يقابل سلطانها الذي أعلن انسلاخه من حزب الأمة وانضمامه إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي. وكان الوفد برئاسة الرشيد الطاهر بكر وزير الأشغال والدكتور محيي الدين صابر وبعض نواب المنطقة.

قلت له (يا أخ الشريف أؤكد لك أن وفدك لن يسافر ولا وزيرك ولا دكتورك، غداً يوم آخر تماماً فاستعدوا له، وأقول لك الآن خذ عربتي هذه وأوصلني إلى منزلي وأبحث عن أخيك الشريف حسين، وإذا وجدته فربما تكون هذه آخر مقابلة بينك وبينه، وإن لم تكن للأبد فستكون لسنوات طويلة)، ولم يقبل الشريف زين العابدين كلامي، وانصرفت عنه إلى منزلي في آخر الليل.

وفي طريقي من بري في شارع الطابية لفت نظري عربة (أوبل) قديمة وكان بداخلها شخص أبيض اللون. ومن بعد عرفت أنها عربة الرائد فاروق حمدنا الله، وذلك الشخص الأبيض هو أحد المحامين المنتمين لتنظيم القوميين العرب، فطاردتني تلك العربة إلى أن هربت منها في داخل الأزقة لصغر عربتي، وذلك استغرق مني بعض الوقت، وأنا في طريقي لمنزل رئيس

الوزراء محمد أحمد محجوب لاحظت أن هناك عدداً من الجنود وعربة مدرعة أمام منزله، وكاد الصباح أن يشرق.

ورغم المخاطر التي تحيط بي لأنني كشفت خبر الانقلاب قبل عشرة أشهر، إلا أن حاستي الصحفية لم تتخل عني، فذهبت إلى منزل الأزهري فوجدته محروساً بالجنود والسلاح، وعرفت أحد الضباط وهو (عاصم جمال محمد أحمد) الذي طلب مني الانصراف من المكان بطريقة ودية. فعدت بعد ذلك إلى الخرطوم وعرفت أن الوزراء معتقلون في بيت الضيافة في شارع الجامعة، وقفت هناك لبعض الوقت فجاء (بص) وحمل الوزراء ومعهم أمتعتهم إلى مكان من المرجح أنه سجن كوبر، وكنت أعرفهم واحداً تلو الآخر.

وبالنسبة لي لم تكن المسألة بداية مرحلة ونهاية مرحلة أخرى، وإنما استمرار لصراع الحكم في السودان الذي كلما أريد له أن ينتهي تبدأ حلقة جديدة أشدّ ضراوة، وإلى يومنا هذا.

وبعد ذلك عدت إلى منزلي وأخذت قسطاً من الراحة ولم أستطع النوم وكاد القلق أن يفترسني، لأن العالم الذي أعيش فيه رأيته بأم عيني وهو يرحل ويغيب عن ناظري وإن كان ما زال في وجداني، لأنني كنت ومازلت شديد التعلق بالديمقراطية ومن بيتي في امتداد الدرجة الثالثة توجهت إلى منزل حسن حامد فوجدت ذات المجموعة يتحدثون بدهشة عن تكهناتي التي قلتها بالأمس ويسألونني (يا زول أنت نبي ولا شيطان؟). وأمضينا الليل هناك ورجعنا إلى بيوتنا وعرفنا باعتقال الوزراء في سجن كوبر وحبس رئيس الوزراء في منزله.

في سجن كوبر ...
كل الرموز الوطنية كانت هناك

وفي اليوم الثالث للانقلاب ذهبت إلى مكتبي في عمارة اسلافوس في شارع الجمهورية، وكان في الطابق الثاني وفي الباب وجدت أحد ضباط الأمن وهو الأخ (أحمد المرتضى البكري أبوحراز) فأبلغني أنني مطلوب القبض عليّ. وكان معي في ذلك الوقت الأخ الزميل محمد حسن مهدي المحرر بصحيفة (الأيام) الذي استلم مني مفاتيح المكتب والعربة ليودعهما بالمنزل. وسألت الأخ أبوحراز عن الاتجاه فقال لي رئاسة جهاز الأمن في وزارة الداخلية، وحُبسنا هناك بعض الوقت وبعدها حولنا لسجن كوبر، ولأول مرة أدخل السجن سجيناً، وقد دخلته من قبل كمحقق صحفي وكان الوقت قريباً من الفجر، أقرب لمشاهد السينما حيث أخذني رجل ضخم الجسم يحمل أرتالاً من المفاتيح والضوء خافت، ورغم ذلك كنت متماسكاً ورأيت جزءاً خاصاً من السجن يسمى (المعاملة الخاصة)، وقد بني لأول موظف انجليزي حكم عليه بالسجن لجريمة الرشوة. وعندما تم ترحيلنا من مباني وزارة الداخلية قسم الأمن العام وكنا مجموعة من الشباب حملتنا بعض

السيارات إلى سجن كوبر، كانت الغالبية من المجموعة تنتمي إلى حزب التحرير الإسلامي، وللحقيقة والتاريخ كان أعضاء هذا الحزب أول من ناهض الإنقلاب المايوي بصورة واضحة ومكشوفة، حيث وزعوا كمية كبيرة من المنشورات وصفوا فيها الانقلاب بـ (الشيوعي)، بل أن كادراً من كوادره المعروفة كان أول من شكلت له محكمة عسكرية في ذلك الوقت والانقلاب في شهره الأول، وكان ذلك الكادر هو رشاد نجل رجل الأعمال المعروف محمد علي عباس وقضت المحكمة بسجنه بضع سنوات، وفي الطريق إلى كوبر وحينما كنت أتامل في وجوه من كانوا معي من المعتقلين كان يتملكني شعور أنهم غير مبالين تجاه ما يحدث، وكأنهم قد وطنوا أنفسهم على مجابهة الصعاب غير مكترثين، بل كان بعضهم يردد بعض الطرائف.

وقال بشرى النور وهو من كوادر حزب الأُمة الشبابية حين سأله أحد ضباط البوليس حينما كان قيد الاعتقال بالأمن العام (هل أنت تحرير؟) فرد عليه بشرى (أبداً أنا أبوعنجة)، والمعروف أن التحرير وأبوعنجة هما فريقا كرة قدم!

قطعت بنا العربة المسافة من وزارة الداخلية إلى كوبر مسرعة، لأن الشوارع لم تكن مكتظة بالسيارات كما هو حادث الآن، وحينما وقفت بنا العربة أمام سجن كوبر وخرج المعتقلون بطريقة عادية ودون جلبة أو ضوضاء، ولم يمض وقت طويل حتى تم تسليم المعتقلين إلى إدارة السجن فتم توزيعهم على عنابر السجن المختلفة، وكان من الواضح أن لجهاز الأمن دوراً كبيراً في عملية التوزيع هذه وكان من نصيبي (عنبر الكرنتينة أ). وتم تسليمي إلى صول مكتنز الجسم وتبدو على وجهه سمات الطيبة، وسرت إلى

جانبه إلى أن وصلنا إلى باب كبير من الحديد به باب صغير، فأخرج كتلة من المفاتيح، واختار منها مفتاحاً واحداً دون تردد وفتح به الباب، وكان الضوء خافتاً مع مقدم الليل، فلاحظت أن هناك غرفة وكنبة حواليها أشجار وتأكدت من بعد ذلك أنها كانت منجلة. وكان هناك شبحان لشخصين يتحدثان، وبعد قليل تبينت الصوت الذي أعرفه جيداً ويعرفه كل مواطن سوداني وهو صوت السيد الأزهري، وفي هذا اللحظة جمعت أكبر قدر من الشجاعة وصحت قائلاً (مساء الخير السيد الرئيس، أنا إدريس حسن) فرد على الفور (مساء الخير السيد إدريس حسن، الرجل الذي لم نصدقه).

وتعود قصة عبارته هذه إلى أنني كنت قد أخبرته أن هناك تحركات في أوساط الضباط والسياسيين لإحداث انقلاب عسكري في البلاد. وقد أخذ حديثي هذا مأخذ الجد، كما علمت منه بعد ذلك، لأنه وبعد أيام ذهبت إليه لكي أستفسر حول الأمر، فقال لي إنه استدعى قيادة الجيش وعلى رأسها القائد العام الفريق الخواض محمد أحمد، فأكد له أن الكلام حول التحركات مجرد شائعات ولا أساس لها من الصحة، بل أن نائب القائد العام اللواء حمد النيل ضيف الله قال إن ترديد مثل هذا الحديث بهذه الطريقة سيكون له آثار ضارة قد تشجع صغار الضباط على التحرك عملياً لإحداث انقلاب. وأكد أن عيونهم صاحية وأنه كتائب للقائد العام لديه عيون في الجيش ويعلم كل صغيرة وكبيرة، وفيما بعد حدث الانقلاب، وسأله الناس (ما قلت عندك عيون في الجيش يا حمد النيل؟) فرد عليهم ساخراً (عيوني هم السبب في آذايا).

ونذكر هنا ان المكان الذي كان فيه الرئيس الأزهري يسمى (المعاملة الخاصة) وهناك وجدت عددا كبيرا من السياسيين السودانيين ومن بينهم من هم أفضل الناس خلقا ونبلا، وأصحاب فكر ووطنية وقيم سامية، وكان من بينهم الأمير عبدالله عبدالرحمن نقدالله الأمين العام لحزب الأمة ونائبه السيد أمين التوم، والسياسي البارع السيد داؤود عبداللطيف، ومحمد أحمد عمر وهوقطب من اقطاب حزب الأمة وصاحب جريدة الحادي الأسبوعية التي كانت تصدر في أربعينيات القرن الماضي وعدد آخر من السياسيين.

استقبلني هؤلاء استقبالا حارا، ولما كانت الدهشة تتملكني باعتبار أن هذه أول تجربة بالنسبة لي مع السجن، حاولت كثيرا أن أسيطر على نفسي واغالب دموعي ليس خوفا من السجن، وإنما من الوضع الذي كنت أري فيه رجالا يعتبرون من أفضل الرجال في البلد، ولا يستحقون بأي حال من الأحوال هذا الوضع الذي هم فيه، وبعد قليل وجدت نفسي مع الدكتور عبدالحميد صالح في الحكومة المنقلب عليها. وكان الأمر مفاجأة بالنسبة لي لأنه كان يشاع أنه مختفٍ ومطلوب القبض عليه، فعندما رآني سألني على الفور (ماذا يحدث في الخارج؟) فقلت له (إن الناس في حالة صدمة، وانهم يلوذون بالصمت إزاء ما يحدث، لأن الانقلابيين قد بثوا حالة من الرعب في أوساط المواطنين)، وتحدثنا حول هذا الأمر كثيرا على ضوء ما هومتوفر من وقائع وقرائن حول بعض المعتقلين، وبعدها سألته (يقال انك مختفٍ؟) فقال لي: (إن الإمام الهادي والشريف حسين الهندى ساعيان للضغط على الانقلابيين بأي شكل من الأشكال لإيجاد حل للأزمة الحالية، بسبب الانقلاب وأن الأنصار قد تجمعوا في الجزيرة أبا). فقلت له (هل تعني

أن الإمام الهادي سيقاوم الانقلاب من الجزيرة أبا؟). فأجابني (الأمر قيد البحث، ولكن كل الاحتمالات مفتوحة).

ما أسعدني في كلام الدكتور عبدالحميد صالح هو أنني عرفت أن الشريف حسين ما زال حياً يرزق، لأن بعض الشائعات كانت قد تحدثت عن اغتياله، وانه غير معروف المكان، وكان اختفاؤه يشكل علامة استفهام كبيرة في الساحة السياسية.

وكانت تربطني به علاقة حميمة، وقد كان المغفور له الشريف حسين رجلاً عبقرياً بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ، وكان وطنياً متجرداً وزاهداً في الدنيا. وجرت في يده الملايين ولم يدخر منها شيئاً، واستمر الحديث لوقت طويل من الليل، وحرس السجن يحومون فوق رؤوسنا، وكان هناك صمت في السجن، ولا تسمع إلا أبواق السيارات في الخارج من حين لآخر، وحينما قررنا أن نأوي إلى النوم جاءوا لنا بمراتب وسراير، حملت وصديقي السيد داؤود عبداللطيف أسرتنا وانتحينا ركناً قصياً وراء العنبر، وأطلقنا عليه من بعد (حلفا الجديدة)، باعتبار أن داؤود حلفاوي، وكانت الصداقة التي تربطني بداؤود قوية ومتينة. وكنت ولا زلت أذكر أنه يحسن معاملتي لدرجة كبيرة. طبعاً لم تكن هناك راحة بال لننام بها، فسألني داؤود سؤالاً مباغتاً (مين في الخارج يمكن أن يدبر حالنا ويشوف أولادنا؟) فقلت له ضاحكا (يا سيد داؤود ما عارف انقلاب يعني شنو؟ الانقلاب معناه نحن وأصدقاؤنا تحت وخصومنا فوق).

وفي صبيحة اليوم التالي جاء بعض المساجين بأكواب من الشاي، فشرب البعض ورفض البعض الآخر، وبعدها بقليل جاءوا بأواني وجرادل فيها فول

مصري، فأكله البعض واعتزله البعض الآخر، ولما كان لا يوجد مكان ليأكل فيه الناس، فجاء بعض المعتقلين بقطعة قماش ووضعوا فيها الرغيف والفول وأكلوا.

وفي هذه الأثناء جاء السيد علي حماد المكي مدير مصلحة السجون ومعه ثلة من الضباط لكي يتفقدوا أحوالنا، ولكن ما أن رأى السيد حماد المعتقلين يتناولون إفطارهم على الأرض إلا وتقاطرت الدموع من عينيه وأجهش بالبكاء. وعلى الفور كلف مدير سجن كوبر ومساعده الذي كان يرافقه أن يعملوا الآن حالاً على إحضار وتوفير جميع وجبات الطعام للمعتقلين من الفندق الكبير وعلى حساب ميزانية مصلحة السجون، وأمر بإحضار مراتب جديدة ووسائد وثلاجات توتيا صغيرة للماء، والثلج وشاي الصباح وشاي العصر. وإذا كان هناك من يحب القهوة فعليهم أيضاً توفيرها له، وطلب تبليغ طبيب السجن لتوفير أي طعام خاص بالنسبة للمرضى من المعتقلين، وإذا كان هناك من يرغب في إحضار أدوية من المنزل أو الصيدلية فعلى الضباط أيضاً توفيرها له.

وفي ختام الزيارة طُلب منه أن يفتح الباب الواصل بين الكرنتينة (أ) والكرنتينة (ب) لكي نستطيع التحرك في مجال واسع، وفي الحال تم فتح الباب والتقينا ببقية المعتقلين وكان أغلب المعتقلين من قيادات الأخوان المسلمين وهم: الدكتور حسن الترابي، الشيخ الصادق عبدالله عبدالماجد، الأستاذ يس عمر الإمام، الأستاذ دفع الله الحاج يوسف، الشيخ عطية محمد سعيد، الأستاذ المغفور له مبارك قسم الله، والأستاذ عبدالرحيم حمدي.

وكان هناك اثنان من الاتحاديين هما أحمد محمد يس، وأحمد زين العابدين المحامي، واحد رجال حزب الأمة محمد السيد عثمان (بحلق).

وبدأت أعداد المعتقلين تتزايد في المكان فتم تحويل مجموعة منا إلى معسكر دبك في الريف الشمالي للخرطوم، وهو مكان تم إعداده لاستقبال الأسرى الايطاليين في الحرب العالمية الثانية، وظل مغلقاً منذ انتهاء الحرب بتبادل الأسرى. وكانت أول مجموعة تدخله منذ ذلك الوقت مجموعتنا، وكانت خليطاً من الشباب والكهول. وقد أحسنت إدارة المعسكر استقبالنا إلى حد بعيد، ولكن على الرغم مما بذلته من جهود لإعداد المكان، إلا أنه لم يكن لائقاً لسكن الإنسان، فكان مليئاً بالحشرات الزاحفة والطائرة وأيضاً الثعابين والعقارب والعناكب وكثيراً ما نجد تحت كل حجر عقرب.

وفي يوم ما أصبحنا فوجدنا الأستاذ يحيى محمد عبدالقادر وهو صحفي معروف تجاوز الستين من عمره يتغطى بثوب خفيف وهو نائم، فرأينا الثعبان نائماً على صدره، وحاولنا أن ننزل الثعبان منه بكل هدوء، ولكن الرجل قام مذعوراً. وبسبب هذه الحادثة لأول مرة يحدث تذمر على الأوضاع البائسة في المعسكر، ونقلنا لهم قصة الأستاذ يحيى عبدالقادر نموذجاً، ووعدتنا إدارة السجن بمعالجة المشكلة، ولكن قبل أن يحدث جاء مندوب من وزارة الداخلية وطلب من المعتقلين أن من أراد منهم إطلاق سراحه عليه أن يكتب عريضة للسيد وزير الداخلية يوضح فيها ما لديه من أسباب ويؤكد فيها تأييده للثورة.

وقد استجاب عدد كبير من معتقلي المعسكر للمقترح وشرعوا على الفور في كتابة العرائض ولم يمتنع من ذلك إلا خمسة حسب ما أذكر هم

عبدالمحمود أبوصالح وشخصي من الاتحاديين والمرحوم موسى حسين ضرار من الإسلاميين، واثنان من شباب حزب الأُمة المنتسبين لبيت المهدي من أبناء خلفاء المهدي، وكنت واقفاً خلف أحد الذين وافقوا على الكتابة وكتب كلاماً كثيراً لا يتفق مع الموقف الذي عليه البلاد وقيادتها السياسية الوطنية. وحينما التفت ووجدني خلفه كاد أن يضربني، لأن ما كتبه كان شيئاً مخجلاً لا يريد أن يعلم به أحد.

واصل ذلك الرجل الكتابة وراح يسب الاتحاديين ويصفهم بأنهم ظلوا على الدوام أعداء لأهل السودان الحقيقيين وأنهم عملاء، وأنهم كادوا أن يبيعوا البلاد لولا قوة أهل السودان، وتحدث عن تأييده لهذه الحكومة، لأنها ستصحح الكثير من الأوضاع، ووصف وجود الشريف حسين مع الإمام الهادي في الجزيرة أبا بأنه تحريض للأنصار ضد الثورة لارتكاب عمل طائش.

ووصف الإمام الهادي بالرجل المسالم، وفي حالة الإفراج عنه، سيذهب للإمام الهادي المهدي ويحدثه عن خبث الشريف حسين واستغلاله لطيبة الإمام الهادي. واستطاع المعتقلون في نهاية الأمر احتواء الموقف مع ذلك الرجل وطلبوا مني أن أتجنبه، وبالتأكيد، فإن تصرف هذا الرجل يعد معزولاً، ولا يعبر عن حزب الأُمة بقدر ما يمثل المصالح الخاصة لهذا الرجل، خاصة أنه كان على خلاف مع الإمام الهادي، ولم يكن من المؤثرين سياسياً.

وبعد يومين استجابت إدارة السجن لاحتجاجنا على الأوضاع في سجن دبك، وتم نقلنا إلى سجن كوبر مرة أخرى.

وكان من نصيبي وآخرين الإقامة في (عنبر المدرسة) الذي كان في الأصل مدرسة داخل السجن لتعليم النزلاء القراءة والكتابة. ولكن عندما ازدحم السجن تم تحويله إلى معتقل.

كان أغلب المعتقلين في عنبر المدرسة يعرفون بعضهم جيداً، إلا عدد قليل منهم. ومع ذلك كانت حركة الاعتقالات تسير بوتيرة متسارعة، فكنا كثيراً ما نصحو في الليل على صوت الأبواب تفتح لإدخال معتقلين جدد. وذات مرة تم اعتقال مجموعة كبيرة جداً من البسطاء (الغلابة) من منطقة النيل الأبيض. وفي الصباح اقتربت من رجل كبير مسن مكسور القدم، وسألته: (هل يعني هذا أن الحكومة خايفة منك برجلك المسكورة، وفي هذا العمر؟) فرد عليّ: (أنا هين، في راجل في حلتنا صدر في حقه أمر قبض وهو ميت، ولم يصدقوا ذلك حتى شاهدوا قبره، ومع ذلك قبضوا على من دلهم على مكان القبر).

وكان رجال الأمن يفرضون على ضباط السجن تركيب مكبرات الصوت لتنقل إلينا الهتافات التي يرددها الانقلابيون ومن يؤيدهم والتي تقول: (لا تحفظ بل إعدام)، وذلك لإرهابنا وبث الرعب في قلوبنا. ولم يكن كل المعتقلين من أهل السياسة، حيث إن بعضاً منهم تم اعتقالهم بتهمة التجسس أو إقامة علاقات مشبوهة مع بعض الدوائر التي تصنف بأنها عدو الانقلابيين.

وبعد يومين من وصولنا لسجن كوبر تم إحضار اثنين من المعتقلين وعندما تنظر إليهما من أول وهلة لا تعتقد أن هناك رابطاً بينهما على الإطلاق، فأحدهما طويل القامة نحيل الجسم أسود اللون مثل عود

الأبنوس، والآخر قصير وسمين وقمحي اللون، ومن أسرة مشهورة تعمل بتجارة الذهب، ولم نكشف العلاقة بينهما إلا بعد أيام.أما السبب الذي تم اعتقالهما بموجبه، فيعود إلى أكثر من عام من ذلك الوقت عندما تلقى جهاز الأمن تقريراً من القنصل السوداني في أسمرا يفيد أن اثنين من المواطنين السودانيين أجريا عدة اتصالات بالقنصل الإسرائيلي في أسمرا، مما يلقي ظلالاً من الشك على علاقة مشبوهة بينهم، خاصة أن الرجل الأسود الطويل كان ضابطاً في الجيش المصري، وشارك في حرب ١٩٦٧م وتمت إحالته للمعاش بسبب حالته النفسية. ولم توضح التقارير أن ما جمعهما مجرد زيارة لقضاء فترة الإجازة في أسمرا، وهو أمر غير مستغرب، لأن السودانيين اعتادوا زيارة أسمرا لتقضية إجازتهم هناك. وبعد أن وصل هذان الرجلان إلى السودان ألقت السلطات الأمنية القبض عليهما، وأمضيا بضعة أيام رهن الاعتقال، بعد أن أجريت معهما التحريات اللازمة، لكن تبين أنه لا يوجد ما يدينهما فأخلى سبيلهما. وفي السجن كانت هناك حساسية شديدة بين الرجلين والتي حكى قصتها الرجل الأسود الطويل بأن زميله السمين حاول تسويقه للإسرائيليين. وقال إنه في المرتين الأولى والثانية ذهب معه، ولم يكن يعلم أنه سيقابل الإسرائيليين، ولكن في المرة الثالثة علم أنه سيقابل القنصل الإسرائيلي من أجل التعاون معه، والذي سيدر عليه مالاً وفيراً فغضب الرجل الأسود غضباً شديداً، وخرج من الاجتماع بعد أن شتم صاحبه والملحق الإسرائيلي الذي كان يجيد اللغة العربية، لكن يبدو أن أقوال الضابط السابق تم التعامل معها بحذر شديد باعتبار حالته النفسية. أما الرجل السمين فقد طلب من المعتقلين تعليمه اللغة الانجليزية، ولكن

احد المعتقلين رد عليه بسخرية (إنت راجل ما عندك شغلة؟ انحنا الإنجليزي العارفنو نسيناهو انت داير تتعلم من جديد؟).

كان واضحاً أن الرجل السمين لم يكن مكترثاً للحال التي هو فيها، والحقيقة شغلت العلاقة بين هذين الرجلين الناس زماناً طويلاً، لأنهما كانا يتعاركان في منتصف الليل، وفي الصباح الباكر، وفي منتصف النهار ويسب كل منهما الآخر.

ونحن على هذا الحال تم إحضار معتقل آخر طويل ونحيف البنية، وعادة عندما يحضر مثل هذا النوع يلتف بقية المعتقلين حوله لسؤاله والتعرف عليه. وعندما سئل عن اسمه قال (عوض سلاطين دارفور- ضابط بوليس).

وهنا تبدو على الجميع نظرات الارتياب عن السبب في اعتقال ضابط بوليس. وبعد ذلك سمعنا أن هناك محاولة عنصرية لتدبير انقلاب ضد النظام، الأمر الذي ساهم في تبديد القلق بين المساجين والمعتقلين عن أسباب اعتقال ضابط البوليس.

بعد مضي بعض الوقت تم نقلي من عنبر المدرسة إلى المستشفى حسب طلب الدكتور الشلالي، الذي لاحظ انحرافاً في صحتي العامة وهو إجراء يفعله مع المعتقلين رأفة بهم. ومن المستشفى تم نقلي الى عنبر الكرنتينة وبعد يومين تم استدعائي في وزارة الداخلية، وهناك تم التحقيق معي، لأول مرة بعد مرور أكثر من شهرين من دخولي المعتقل وتم التحقيق بواسطة الرائد صلاح محمود عبدالله احد ضباط الأمن، وكان وقتها يشغل وظيفة سكرتير وزير الداخلية الرائد فاروق حمدنا الله. وبدأ بالأسئلة التقليدية عن

الاسم والعمر والسكن، ثم سألني: من أين لك التمويل الذي أنشأت به وكالة الأنباء المحلية؟

فأجبته: إنني أنشأت هذا العمل بمعاونة الأستاذ محجوب محمد صالح وبقرض من بنك النيلين مقداره ٥٠٠ جنيه، بضمان السيد داؤود الخليفة الذي ضمنني أيضاً بمبلغ ٥٠٠ جنيه من البنك التجاري السوداني، وهو المبلغ الذي دفعته مقدماً لشراء عربتي الفلكسواجن.

فسألني: يقال إن لك أرصدة وثروة تقدر بنحو ٤٠ ألف جنيه، فمن أين أتيت بها، وأن لك ثلاثة بيوت؟

قبل أجيب عن السؤال، تذكرت بأن هذا ما كان يردده لي دائما أحمد سليمان المحامي الشيوعي الذي سبق ذكر روايته، لكنني أجبت عن السؤال قائلا (أنا لي أكثر من شهرين في السجن ولا صلة لي بالخارج ويمكن أن تطلب من البنوك أن توافيك بأي أرصدة لي فيها، ويمكنك أن تراجع سلطات الأراضي عن أي بيوت أمتلكها).

سألني المحقق: يقال إن لك علاقات مع دائرة أجنبية.

أجبت: هذا غير صحيح

سألني: ألم تلبي دعوة السفارة الأمريكية لزيارة الأسطول السادس في البحر الأحمر إبان أحداث لبنان؟

أجبت: تلقى رئيس التحرير الأستاذ رحمي سليمان هذه الدعوة ولم تكن الظروف تسمح له بالسفر فرشحني للسفر بدلاً عنه، وبالطبع كانت هذه أول مرة أخرج فيها من السودان.

سألني: من كان معك من الصحافيين؟

أجبت: الأستاذ صالح عرابي صاحب جريدة التلغراف، ومحمد مكي صاحب جريدة الناس.

سألني: هل منحوكم عضوية شرفية في نادي البحرية الأمريكية؟.

أجبت: هذا صحيح وقد منحوها لكل الصحافيين الذين زاروا الأسطول السادس.

سألني: ما هي علاقتك بمحمد مكي.

أجبت: مثل علاقتي مع الآخرين، والمناسبة محمد مكي تربطه علاقات بكل السياسيين بما فيهم الشيوعيون، بل له علاقة بعبدالخالق محجوب وكثيراً ما أراه في مكتبه، ثم أنني لم أحضر أو أشارك في أي حفلة أو أزور أي سفارة من السفارات الأجنبية في الخرطوم، ما عدا مرة واحدة عندما كنت أعمل بوكالة أخبار اليوم التي كان يديرها المرحوم سعد أحمد الشيخ فطلب مني أن أسعى لأجري مقابلة صحفية مع السفير الأمريكي وكان اسمه وليام رتونتري حول الأزمة التي نشبت بين السودان والكنغو آنذاك. وكان السودان قد اتهم أمريكا بالوقوف ورائها، لكن السفير نفي ذلك الاتهام نفيا باتاً، وقال إن بلاده إذا كان لديها أي نفوذ على الكنغو فستعمل على تحسين العلاقات بين البلدين. وهذه المقابلة تمت بترتيب أحد موظفي السفارة وهو رجل قريب من العمل الصحفي وهو الأستاذ كمال عبدالماجد بشارة، وقبل عمله في السفارة الأمريكية كان يصدر مجلة اسمها الأخبار المصورة، وعند حضوري لمقابلة السفير كان كمال عبدالماجد يتولى الترجمة بيني والسفير. وكان من المدهش بالنسبة لي قبل أن أصل لمكتب الوكالة أن وجدت الأسئلة والأجوبة جاهزة.

وانتهى التحقيق لكني مكثت طوال الوقت افكر في أسئلة ذلك المحقق وعلاقتها بأسئلة المحامي أحمد سليمان، وعندما عدت للسجن والتف الناس حولي، فإذا بصلاح عبد السلام الخليفة وكان من المقربين للإمام الهادي يقول (إن ذلك المحامي كان قد سأله في منزل الأستاذ محمد أحمد محجوب عن عدد ١٠٠ الف قطعة سلاح لدى الأنصار في الجزيرة أبا) وكنت حاضراً في ذلك اليوم، فإذا بصلاح عبد السلام يقول إنه قد سُئل ذات السؤال حين التحقيق معه، وبعدها سارت الأمور برتابة مملة كدنا معها أن نفقد إحساسنا بالعالم من حولنا إلى أن تم استدعائي للتحقيق مرة أخرى.

لم تشغل بإلي كل الاتهامات التي وجهت لي في التحقيق الذي أجراه جهاز الأمن العام معي في المرة الأولى، لأنني كنت واثقاً من سلامة موقفي معتبراً أنني أملك تاريخاً ناصع البياض. واعتبرت أن كل ما قيل عني لا يعدو إلا أن يكون رد فعل لأناس امتلأت قلوبهم حقداً وكراهية للآخرين. هذا الشعور منحني ثقة في النفس وفوضت أمري لله وحده، وأنا أتعرض لمحنة قاسية وظلم في ذلك الوقت في المعتقل، وانخرطت في الصلاة وتلاوة القرآن والعبادة كما كان الآخرون من المعتقلين إذ كان لديهم إحساس عميق بالظلم، لهذا فإنهم كانوا يرددون دعاء القنوت في صلواتهم الخمس الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يردده في أوقات الشدة والنوازل والدعاء يقول: (اللهم يا ذا العرش المجيد يا فعال لما يريد نسألك بملكك الذي لا يضام ومجدك الذي لا يرام، اللهم فرق جمعهم وشتت شملهم، وزادوا عليه بقولهم اللهم رمّل نساءَهم ويتم أطفالهم إنك القوي العادل المنتقم الجبار الذي لا يظلم عندك عبد لعبد أبداً).

وكـان المعتقلـون في السـجن في حالـة أقـرب إلى التصـوف، وإن كـان بعضهم قد قطع علاقته بكل ما هو خارج الأسوار، بعد أن أصابهم قدر من الإحباط فأخذ القلق يستبد بهم، ويكاد الفراغ يقتلهم، وهم في هذا المصير المجهول لا يدرون ماذا ينتظرهم.

وفي هذه الأثناء استدعيت للمرة الثانية للتحقيق في الأمن العام بوزارة الداخلية، وحين تم استدعائي كانت المشكلة أنني لم أكن أملك ملابس أستطيع الخروج بها للتحقيق، لأنني كنت أمتلك فقط بنطلونين وقميصين تمزقا من كثرة الاستعمال في السجن. وعندما تحدثت مع زملائي في المعتقل تبرع لي الشيخ الصادق عبدالله عبدالماجد بجلابية وأعطاني الدكتور حسن الترابي عمامة وطاقية، فذهبت إلى التحقيق في الأمن واستقبلني الرائد صلاح محمود وكانت تعلو وجهه ابتسامة عريضة وكأنه يحمل لي خبراً ساراً. وقال لي (أنا استدعيتك لكي أنقل إليك أننا في تحرينا عن أرصدتك في البنوك فوجدناك مديناً في البنك التجاري السوداني بمبلغ ٢٣٠ جنيهاً، وهو ما تبقى من سلفية مقدارها ٥٠٠ جنيه بضمان السيد داؤود عبد اللطيف، ثم وجدنا لك حساب آخر باسم العمل في بنك الكريديه ليونيه (بنك النيلين فيما بعد) وكان مديناً بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً كانت أيضاً بضمان السيد داؤود عبد اللطيف، ووجدنا عندك حساب خاص به مبلغ ١٦ جنيهاً فقط في البنك التجاري السوداني. أما عن المنازل فقد تبين أن عندك قطعة أرض واحدة في امتداد الدرجة الثالثة مربع ١٤، وقد قال الجيران من حولك أنك وشقيقك تحاولان بناء هذه القطعة منذ خمس سنوات ولم تكتمل بعد).

وكان الضابط سعيداً وهو ينقل لي مثل هذه المعلومات فأحسست بالثقة نحوه، لأنه تعاطف معي في المرة السابقة.

أما عن علاقتي مع السفارات فقد قال لي (قد تبين أنه لا توجد لديك أي علاقة بأي سفارة من السفارات في البلاد وأنك لم تحضر أياً من المناسبات التي عادة ما يدعي لها الصحافيون) فرديت عليه وأنا في حالة من السعادة والنشوة لسماع هذا الكلام السار قائلاً (بأن حديثك هذا يعني بالنسبة لي أن حكماً بالبراءة قد صدر) وأفضت في حديثي قائلاً (أنا سعيد بما سمعته منك وقد كنت واثقاً من سلامة موقفي حيث لم يكن يساورني أدنى شك، أن تلك النتيجة سيتم التوصل إليها طال الزمن أو قصر، وإن ما قيل عني هو مجرد أكاذيب وافتراءات لا أساس لها من الصحة).

وشرحت له (كيف أن أحد المحامين الشيوعيين الذي يعد الآن عنصراً فاعلاً في الحكومة الحالية كان هو الذي دبر لي كل ذلك، لأنه سبق ووجه لي ذات الاتهام بطريقة خبيثة كأنه يمازحني، لهذا كنت أشعر دائماً أن هناك شيئاً بيني وبينه يعود لسبب ما، لأنه كثيراً ما كان يقتحم الأماكن التي كنت أذهب إليها ليفتعل معي المشاكل، ويحاول كثيراً استفزازي، لأنه كان يعتقد أنني قد كشفت تحركاتهم لإحداث الانقلاب، ثم تابعت نشر اكتشاف الوكر السري الذي يتبع للحزب الشيوعي في أحد المنازل بامتداد الدرجة الثالثة بالخرطوم جنوب الذي وجدت فيه كميات من الأسلحة أكد فيما بعد عبدالخالق محجوب في محاكمته أنها كانت مرسلة إليهم من الرئيس المصري جمال عبدالناصر للدفاع عن أنفسهم، وكان لهذا الشخص اعتقاد بأنني وراء الحديث الذي قيل لوزير الداخلية

عن ضابط الأمن الذي وصفه محمد مكي صاحب جريدة الناس أنه يرفع التقارير الأمنية للحزب الشيوعي لتعاد صياغتها على نحو يموه حقيقة المخطط الانقلابي حتى تنصرف الأنظار عنه ويقلل من أهميته، ثم يرفع إلى الحكومة تقريراً مطمئناً ومفبركاً لكي يجعلها لا تولي أمره كبير اهتمام. وأذكر أنني قلت له إن هذا المحامي حاقد، وأنه ليس لديه أي نوع من الإنسانية، بل أنني أعتقد أن الرحمة منزوعة من قلبه لأنه يتعامل مع الناس بقسوة وفظاظة. وفي حقيقة الأمر إنه (بلطجي) يرتدي روب المحاماة، وقلت له (إنني أحب أن أقول إنني رجل فقير أعتمد على عملي في معاش أسرتي وتربية أبنائي، ولا أملك في هذه الدنيا لا مالاً ولا عقاراً ولا إرثاً، فأنا إنسان من عائلة فقيرة شقيت طريقي في صخور هذه الحياة بأظافري)! والدليل على ذلك أنه عندما دخلت السجن كانت أسرتي تحضر لي باكو سجائر وبعد الباكو بقى نص باكو والنص بقى ربع والربع بقي علبتين وعندها أدركت أنهم في حالة من العسر، وأنهم لا يملكون شيئاً فقررت التوقف عن التدخين حتى لا أكلفهم ما لا طاقة لهم به، ورفضت أن أتلقى السجائر حتى من زملائي في المعتقل، وفي مرة من المرات أذكر أن زوجة السيد داؤود عبد اللطيف السيدة فتحية العمدة وهي سيدة فضلى وكريمة كانت قد أرسلت لي باكو سجائر في السجن وكنت قد توقفت عن التدخين فوزعته على بقية زملائي في المعتقل وقلت للمحقق إنني كنت أطلب من إدارة السجن أن توفر لي بعض الملابس، لأن ملابسي قد تمزقت من كثرة الاستعمال، لأنها قليلة. وقلت له الملابس التي أرتديها وجئت بها إليك للتحقيق ليست ملابسي، وأن هذه الجلابية هي للسيد صادق عبدالله

عبدالماجد والعمامة التي على راسي هي للدكتور حسن الترابي. وكان يستمع لي بإنصات تام واهتمام كبير وتجاوب معي إلى حد كبير حتى تحدرت دموعه وعرفت كم كان هذا الإنسان نبيلاً، ظللنا نتجاذب أطراف الحديث وحينما ازف وقت العمل على الانتهاء أمر بإعادتي إلى السجن مرة أخرى وقدم لي لفافة من ورق الجرائد فأخذتها منه شاكراً).

وعند عودتي إلى السجن التف حولي المعتقلون كما هي العادة عندما يرجع أي معتقل من التحقيق فحكيت لهم ما دار في التحقيق من البداية إلى النهاية. قام محمد السيد عثمان وقال لي مبروك سيتم إطلاق سراحك قريباً. وأمن على هذا الرأي آخرون رغم أن هذا الأمر يبدو مريحاً إلا أنه سبب لي قلقاً، فقد كنت في انتظار الإفراج صباح كل يوم حيث كانت تنتابني حالة من القلق لم يكن أمامي من سبيل للخروج منها سوى الإكثار من الصلاة والعبادة وتلاوة القرآن. وبعد أيام تم نقل بعض المعتقلين إلى مناطق أخرى خارج العاصمة وأغلبهم من الإخوان المسلمين. أما أنا فقد تم نقلي إلى الركن الشمالي الغربي من سجن كوبر وكان اسمه (المديرية) وهناك وجدت عدداً من الأشخاص الذين أعرفهم الأستاذ عبدالرحمن النور وزير الإعلام السابق، وكان رجلاً كريماً وعطوفاً ومجموعة من الأنصار شيوخاً وشباباً، وأذكر منهم الرجل القامة عوض صالح وكذلك مجموعة من الاتحاديين تم إحضارهم إلى السجن أثناء موكب تشييع الزعيم الخالد إسماعيل الأزهري الذي كنا قد أقمنا له مأتماً داخل السجن تحدثنا جميعاً عن مآثره الوطنية وما أكثرها، أليس هو من صنع الاستقلال وكان من بين هؤلاء الأخ الصديق التجاني محمد أحمد عليه رحمة الله من الشخصيات

القريبة من الزعيم الراحل إسماعيل الأزهري ومن الاتحاديين المعروفين وهو صحفي من طراز فريد وآخرين من بينهم الأخ بكري عثمان لاعب الموردة الشهير، وفي ذلك الوقت كان ينتابني شعور عميق بالظلم سيطر على مشاعري وانعكس على تصرفاتي مع الآخرين، وكنت ضيق الصدر في كثير من الحالات، وقررت لكي أتفادى هذه الحالة أن أكثر من قراءة القرآن وصرفت لذلك جل وقتي، وفي ليلة من الليالي رأيت فيما يرى النائم أنه في أثناء مرور الموكب الصباحي لإدارة السجن على العنابر المختلفة أن الضابط حسين مدني أمد الله في عمره وكان وقتها شاباً في مقتبل العمر وكان متعاطفاً معي كثيراً فقد دس في يدي أثناء مرور الموكب وهو يصافحني ورقة صغيرة فاحتفظت بها بطريقة لا تلفت الأنظار إلى أن غادر موكب إدارة السجن حتى لا ينفضح الأمر. وعندما قرأتها كنت أرقص فرحاً، لأنها قصاصة تحمل خبراً من صحيفة ما .. يقول الخبر قرر الرائد فاروق عثمان حمدنا الله وزير الداخلية إطلاق سراح الصحفي إدريس حسن المعتقل بسجن كوبر اليوم، وبعد ذلك وأنا ما زلت أحلم جاءني الضابط صلاح محمود الذي كان يجري التحقيق معي وكان الوقت صباحاً باكراً وعند مقابلتي له بادرني قائلاً: مبروك الوزير قرر إطلاق سراحك اليوم، وقد أبلغت الأمر للأخ محمد عمر الخضر وهو صديق لي للحضور للسجن ليرحلك لمنزلك وسيأتيك في الساعة الثامنة والنصف. وعندما استيقظت لصلاة الفجر كان الجميع ملتفون في مكان الوضوء رويت حلمي لبعض الأخوة المقربين مني، ولم اتحدث إلى كل المعتقلين حتى لا يظن البعض أن مساً من الجنون قد أصابني، ولم يصدقني كل من حدثته، وبعد أن أدى الناس صلاة الفجر

وانتشر الخبر بالعنبر وكانت نظرات الناس بها شفقة نحوي، وما هي إلا ساعات قلائل وقد حضر الموكب اليومي لإدارة السجن حدثت القصة بعد ذلك بكل تفاصيلها بدءاً من قصاصة الورق وانتهاء بإطلاق سراحي وحضور محمد الخضر إلى بالفعل، وظلت هذه الحكاية في ذهني طويلاً، على الرغم من أن حادثة مماثلة وقعت لي في السجن وكانت تتعلق بالجزيرة أبا، حيث كانت آمال المعتقلين معلقة بالإمام الهادي وما يحدث في الجزيرة أبا، والآن ما شاهدته في الحلم هو أن الجزيرة أبا قد قصفت بشكل فظيع بالمدافع وأنني قد رأيت الضرب بشكل تفصيلي حيث أن الدانات قد أحدثت فجوة في قصر الإمام الهادي، وقد رأيت أيضاً عربة الإمام التي أعرفها جيداً (الرولزرويس) وهي مليئة بالغبار وكان القصر كله مهجوراً، وسألت أين الإمام ومن معه فأخبروني أنهم هاجروا، وفي خارج الجزيرة شاهدت كثيراً من الناس موثوقين ومكتفين بالحبال وشاهدت منظراً لا أنساه طيلة حياتي حيث رجل مكتوف اليدين والرجلين وأمامه إناء ماء وكان يلعق فيه مثل الكلب وهو منظر لا إنساني وهذا منظر ما زال يؤرقني حتى الآن.

وبعد إطلاق سراحي من سجن كوبر التحقت بالعمل في صحيفة الأيام بعد سحب رخصة وكالتي (وكالة الأنباء المحلية) وبالفعل في يوم ضرب الجزيرة أبا تم انتدابي للسفر إلى الجزيرة أبا، وقالوا إن هناك بعض الإجراءات وظللنا في ذلك المكان إلى أن أوشكت الشمس على المغيب فدخلنا الجزيرة أبا فإذا بالمشهد الذي رأيته في المنام يتكرر أمامي بالتفصيل حتى ذلك الرجل المكتوف اليدين والرجلين والذي يلعق الطعام والشراب.

وبعد ان خرجنا من سجن كوبر التقيت بالمرحوم العميد التاج حمد وهو صديق قديم، وتجاذبنا أطراف الحديث، فسألته لماذا تأخر دخولنا إلى الجزيرة إلى مغيب الشمس؟ أجاب: كان التأخير بسبب الجرافات التي كانت تدفن في الجثث في ذلك الوقت، وفي أثناء تجوالنا مع رجال الأمن هناك عرضوا علينا بعض الأشياء مثل ملابس داخلية نسائية ونسخة من مجلة البلاي بوى وزجاجات ويسكي فارغة. وكان هدف العرض التشهير بالإمام الهادي والإساءة إلى سمعته والنيل من مكانته الدينية، إضافة إلى الهجوم الذي شنه عليه النميري بعد ذلك. والمعلوم أن الإمام الهادي كان رجلا زاهداً عابداً وتقياً ورعاً، وعرضوا تلك الأشياء في التلفزيون، ولكن حينما جئت إلى الصحيفة، ولم أكتب هذه الأشياء في تقريري الشخصي، فإذا بي أتفاجأ بذات المحامي الشيوعي الذي صار وزيراً في الحكومة يتصل بي عبر الهاتف ويتكلم معي بحدة شديدة ويسألني: (ما رأيت زجاجات الويسكي والملابس النسائية والمجلات الفاضحة، وأنت لسه بتحلم ... الزمن القديم تاني ما برجع والثورة لن ترحم، وهددني بإعادتي للسجن، وأقسم لي بشرفه الماركسي أن يفعل ذلك).

أثناء حديثه مر في ذهني شريط طويل كدت أن أراه أمامي بالنسبة لهذا الرجل القاسي، وتذكرت واقعة لن أنساها، وهي أنه في ذات ليلة من الليالي وعند تناولنا لطعام العشاء بمنزل المغفور له محمد الحسن عبدالله يس بمناسبة سفره إلى خارج البلاد، فإذا بهذا الرجل يقتحم المكان، وهو أمر لم يكن غريباً عليه، إذ عُرف عند الناس أنه كان جريئاً، ولم يعرف الخجل أو الحياء على الإطلاق. وبعد مجيئه احتكر الكلام وبعد قليل دخل علينا

الفنان عبدالعزيز محمد داؤود، وبعد التحية وجه حديثه للشريف الهندي وزير المالية، وقال له كنت ابحث عنك منذ عدة ايام، لأن البنك الزراعي يريد بيع مزرعتي بالمزاد واريد منك مساعدتي لتاجيل القرار، فجاة التفت ذلك المحامي وقبل أن يتحدث الشريف نطق المحامي وقال لعبدالعزيز داؤود، (على الطلاق، الشريف ما حيرجع ليك مزرعتك أنا الوحيد البقدر أرجعها ليك)، ثم التفت إلى الدكتور محيي الدين صابر وكان من بين الحضور وقال له: (عليّ الطلاق، الشريف ما يسويك وزير، أنا الهاأعملك وزير) وقد حدث بالفعل أن محيي الدين صابر صار وزيراً في الوزارة الأولى لمايو ليشغل حقيبة التربية والتعليم.

وهنا دار في ذهني كثير من التساؤلات هل كل القائمين على الأمر غافلون عما يجري أم أنهم كانوا حسنى النوايا تجاه الآخرين؟ أم أنَّ لهم ثقة في جهاز الدولة، بسبب تناسق الإيقاع؟ أم أن هناك اعتقاداً لدى المسئولين أن الديمقراطية التي أعادها الشعب بثورة لا يمكن أن تكون هدفاً للمغامرين مرة أخرى؟!

ما أن فرغت من تأملاتي، حتى وجدت نفسي في حالة خوف من حديث ذلك الرجل، حيث إنه رجل نافذ ولا يرعوي أن يلحق الظلم بأي إنسان، قادني تفكيري قبل قدمي للذهاب للمرحوم عمر الحاج موسى الذي كان قد عين وزيراً للإعلام، ورويت له قصتي مع ذلك الرجل، وقد عُرف السيد عمر الحاج موسى بأنه رجل ودود وحلال للمشاكل ثم عُرف فوق ذلك أنه من الذين احدثوا تغييراً في نظام مايو نحو الأفضل. وعندما أخبرته بما هددني به المحامي الحاقد فقال لي: (فلان دا مالو معاك؟ لأنه اتهمك اتهامات

خطيرة للغاية في مجلس خاص بالأمن، وكان يتحدث بثقة عما اتهمك به واقل تهمة قالها عنك أنك جاسوس). واستمر عمر الحاج موسى في حديثه: (عندما سألته عن الجهة التي يتجسس لها إدريس حسن، قال المحامي أمريكا فضحكت وقلت له أمريكا يتجسس ليها المسكين ده؟!).

وتابع المرحوم عمر الحاج موسى يسرد لى حديثه للمحامي قائلاً له: (مثل هذا الاتهام حتى ولو كان كاذباً وعلق بالشخص من الصعب نفيه لأنه يتعلق بالرجل وأسرته وتاريخها). ثم أردف قائلاً لي: (هناك حالات كثيرة حدثت لآخرين وهم موجودون معانا في المجتمع، ولعل الناس يذكرون أنه كانت هناك بيوتاً وأسر بأكملها يقال أنها تتبع للمخابرات، وإن هذا القول استمر إلى يومنا هذا).

بدايات مايو...
الناس لم يكونوا أولئك الناس!

عندما خرجت من المعتقل في أواخر شهر يوليو ١٩٦٩م وجدت تغييراً كبيراً قد حدث في الساحة، فالأشياء لم تعد هي الأشياء، والناس لم يكونوا أولئك الناس، فقد تغيرت العلاقات الاجتماعية وشهدت تركيبة المجتمع تحولاً واضحاً، بعد أن نشأت علاقات جديدة بين فئات مختلفة اختلافاً شديداً.

مجموعة من الناس صعدت إلى أعلى، ولم يكن لها وجود يذكر في يوم من الأيام، بسبب أنها تحكمت في مصائر الناس وكان بيدها كل شيء، وهكذا انقلب سافلها عاليها، وقد كان واضحاً جلياً بالنسبة لي. وخلال الأيام القليلة التي أصبحت فيها مطلق السراح وحصلت فيها على حريتي، لفت نظري، وأنا في زيارة لصديق لي من قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كانت تربطني به علاقة وثيقة وحميمة، وكان هناك إعداد لحفلة عشاء في منزله، ولكني أدركت هذا حينما بدأ يكثر في الكلام عن أن لديه ضيوفاً ولديه ميعاد، فما كان مني إلا أن وقفت مهنئاً وشاكراً

له استقبالي، ولعله لاحظ ما بدا على وجهي من ضيق، فادخل يده في جيبه ليعطيني حزمة من أوراق البنكنوت لشراء رضائي فرفضتها وخرجت، ولكن الفضول الصحفي دفعني للوقوف بعيداً عن بيته لأراقب الضيوف الزائرين، وكان من بينهم المحامي الشيوعي، الذي صار وزيراً في الحكومة، ومن أكثر الوزراء قرباً وصلة بمجلس قيادة الثورة، وكان لديه بعض الألقاب التي يطلقها على بعضهم، كان يسمي أحدهم الغزال الأسمر، وآخر المناضل الثوري، والشاب المناضل، والمفكر غزير الثقافة، وكان معه ثلاثة من هؤلاء، وانصرفت من المكان، وبدأت أفكر... ماذا أفعل في هذا المسرح غير الأخلاقي الذي ما عاد لي فرصة للظهور فيه أو مكان للتحرك عليه، فمهنة الصحافة التي عشقتها لحد الوله بات بابها مغلقاً إلى حد كبير أمامي، وشغلني التفكير ماذا أفعل لكي أعول أسرتي. وبعد أن عدت إلى المنزل استغرقني التفكير طوال الليل محاولاً الإجابة على هذا السؤال.

وفي صباح اليوم التالي رن جرس الهاتف في منزلي، وكان قريباً من رأسي، فإذا بالشاب النبيل الرائد صلاح محمود سكرتير وزير الداخلية يقول لي إنه قد رتب لي مقابلة مع الوزير الرائد فاروق حمدنا الله وزير الداخلية في الساعة الواحدة ظهر ذات اليوم. وفي الوقت المحدد وصلت المكان، وجلست نحو ثلث ساعة حتى أذن لي بالدخول، واستقبلني بترحاب وود كبيرين، ولم يعتذر لي بصورة مباشرة، ولكن كل ما قاله لي كان يوحي بذلك، حيث قال لي (إنه قد جاءت تقارير كثيرة ضدك من بعض إخواننا، بالإضافة إلى أنك قد تسببت في تأخير الثورة لمدة عشرة أشهر، وكان بعض الناس قد حقدوا عليك، ولكنا لم نأخذ الناس بالشبهات، ولم نحبذ أن تبدأ الثورة

مشوارها بظلم المواطنين) وأبدى الرغبة في فتح صفحة جديدة مع كل الناس، فسألته: (كيف تفتح الثورة صفحة جديدة مع الناس والشيوعيون ما زالوا متمسكين بالصفحة القديمة، وتصفية الحسابات؟ لهذا أقول لك بوضوح إن الناس لن يقبلوا على الثورة). فرد علي: (أؤكد لك أن الشيوعيين هم جزء من تحالف عريض، وليست كل الأمور بأيديهم، ولا يخفى على أحد أن هناك خلافات داخل الشيوعيين، فأهل الشرعية منهم يرفضون بعض التصرفات التي تصدر من بعض ممثليهم في الحكومة وكوادرهم في المواقع الأدنى).

وهنا أحسست بخشية أن يفلت مني العيار، وفضلت أن أنضبط ولا أقول كل ما عندي، وأسعدني أنه تحدث حديثاً طيباً عن الشريف حسين. وقال: (إن الشريف رجل يملك قدرات كبيرة، بالإضافة إلى أنه رجل وطني ومخلص، وأنه يأسف لأن الشريف اتخذ منذ البداية موقفاً مضاداً للثورة) .ولم أكن متيقناً أن كان هذا الحديث صادراً من قلبه أم أنه يجاملني بحكم معرفته لعلاقتي بالشريف، ولكن بعد ذلك بدأ يسألني عن ظروفي، فقلت له: (إنني أبحث عن عمل لأنني أشعر أن لا فرصة لي في عالم الصحافة وأنتم قد أوقفتم تصديق نشرتي، ولكنه وعدني بالمساعدة، فشكرته على ذلك). وقبل أن أغادر أخرج من جيب بدلته الأعلى مبلغاً مالياً كبيراً، فاعتذرت شاكراً له، لكنه أقسم أن هذا المبلغ ليس من خزينة الحكومة، وإنما من جيبه الخاص، فقلت له: (أنا غير محتاج الآن وإذا احتجت سأتصل بالرائد صلاح)، ولكنه أصر إصراراً شديداً وأصررت على موقفي وخرجت، وبعدها بيومين اتصل بي الأستاذ محجوب محمد صالح رئيس تحرير جريدة

وطلب مني أن أحضر إليه في الأيام، وعرض على أن أعود للعمل في الجريدة، وبالفعل ذهبت إليه فوجدت أن هنالك مشكلة، حيث صبيحة اليوم التالي، أن السيد بشير محمد سعيد كان متحفظاً، بسبب رؤيته أن الحكومة تعاديني، وهذا قد يدخل الجريدة في أزمة، ولكن محجوب اقترح أن يسأل وزير الداخليـة إن كـان لـديهم اعـتراض، فاتصـل علـى الفـور بالرائد فاروق حمدنا الله وزير الداخلية، وقال له إنهم بصدد إعادة تعيين إدريس حسن، فهل لدى وزير الداخلية أي اعتراضات أو تحفظات ضده، وهل هناك ما يحول دون تعيينه؟ فرد عليه الرائد فاروق أنه محرج معي ويسعى للبحث لي عن عمل، وانه ليس لديه أي اعتراض على تعييني، وبالفعل تم تعييني واستلمت عملي في اليوم التالي مباشرة، وعندما استلمت العمل في الجريدة رحب بي الزملاء ترحيباً حاراً، ولكن واجهتني مشكلة كبيرة، وهي أن الساحة التي كنت اتحرك عليها طولاً وعرضاً، وهذا ما جعلني صحفياً مميزاً في مجال الأخبار، ما عاد لها وجود سياسي فجلست أفكر ماذا أفعل؟ فأنا لا أعرف هؤلاء الوزراء واليساريين منهم لديهم وجهة معادية نحوي، وهو ما يجعل من العسير أن أكسب ثقتهم وأتواصل معهم، واستخرج منهم الأخبار.

ولم أجد مفراً غير أن أسعى لوزير الداخلية، وأشرح له الموقف، وقلت له (إنني مشهور كمخبر صحفي ناجح، وبهذا الوضع الجديد، فسأكون مخبراً فاشلاً، وقد احتاج لمعونتك) وبالفعل لم يخيب ظني وكان كريماً معي إذ قال لي (كل يوم تعال لوزارة الداخلية هنا نهاية اليوم، لأنني أستلم تقارير الأمن في هذا الوقت).

وكانت الأخبار المسيطرة على الساحة وقتها هي أخبار الاعتقالات السياسية، وكان الناس يتابعونها باهتمام كبير، لأن المعتقلين كانوا ينتمون إلى أحزاب وكيانات سياسية وأسر كبيرة تهتم لأمرهم، إضافة إلى أنهم كانوا نجوماً في المجتمع، ولهذا فإن هذه الأخبار تجذب الناس وتشد انتباههم. وأوفى الرجل بوعده، فكنت أخرج منه في كل يوم بسبق صحفي في هذا المجال، ولم تخل الأخبار من اعتقال البعض أو ترحيل معتقلين من سجن إلى آخر أو الإفراج عن البعض وتوجيه تهم للآخرين.

ولما كنت أذهب في كل يوم إلى وزارة الداخلية كنت ألتقي بالسيد ثاني مدير الأمن ونائبه عبدالوهاب إبراهيم سليمان الذي شغل فيما بعد منصب وزير الداخلية ومدير الأمن، وعلق ساخراً على وجودي في وزارة الداخلية، بأنني حريص على أن أظل كل يوم في الوزارة لكي لا يقبض عليّ، وبعد فترة استطعت إلى حد ما أن أسترد كثيراً من الأراضي التي فقدتها بذهاب النظام السابق، ويعود الفضل في هذا للأستاذ عمر الحاج موسى وزير الإعلام، وكان بمساعدته لي في كثير من الأحيان حيث يسأل لي الوزراء لكي يستقطب لي الأخبار، وأحيانا يسأل الرئيس نميرى، وبعد ذلك استرددت مكاني تماماً، وفي بعض المرات حينما يجد الأستاذ بشير محمد سعيد خبراً أو سبقاً صحفياً يفرح ويسره فكان يعطيني حافزاً من عنده.

وبعد ذلك تغير توجه مايو تجاه وسائل الإعلام، حيث قررت أن تسيطر على الصحافة، فكانت قرارات التأميم الشهيرة التي جاءت في ظل التوجه الاشتراكي الجديد للنظام .ودُمجت كل الصحف في دارين دار الأيام وكانت تتبع لها: جريدة الأيام القومية، السودان الجديد الأسبوعية،

وجريـدة كردفـان الإقليميـة. ودار الصحافة الـتي كانـت تصـدر جريـدة الصحافة اليومية والرأي العام الأسبوعية. وتم تعيين مسؤول سياسي لكل دار.

وبعد التأميم كونوا لجنة لقيد الصحافيين واختاروا من يعمل في الصحف والآخرين غير المرغوب فيهم أجلوا النظر في أمرهم لفترة طويلة. وفي نهاية الأمر أبلغوا بعضهم بعدم الموافقة، وكنت واحداً منهم.

وكان على رأس تلك اللجنة قاضٍ من أهل اليسار اسمه محمد الحسن الطيب، وكتب لي حيثيات بالرفض في غاية اللؤم، ضمنها كل الاتهامات التي وجهت لي في فترة الاعتقال، وختمها بقوله: (إنه يرى أن هناك شكوك في سلوكي الوطني).

وحملت ذلك الخطاب للأستاذ الكبير المحامي أحمد خير وكنت وثيق الصلة به، فدرس الخطاب ورد عليه رداً قاسياً، وسأله عن الشكوك التي لا يعلمها إلا من يعلم ما في الصدور، وتحدث عن إطلاق سراحي دون إثبات أي تهمة، وطالبه باحترام القانون الذي يحتم عليه البعد عن الغرض والهوى.

وكان خطاب المحامي أحمد خير نفسه هو الخطاب الذي قدمته للجنة الاستئناف التي انشئت لهذا الغرض وقد كانت مكونة من السادة قاضي محكمة الاستئناف العليا المرحوم دفع الله الرضي، والأستاذ محجوب محمد صالح رئيس مؤسسة الصحافة، والعميد عمر محمد سعيد وكيل وزارة الإعلام، حيث أجمع ثلاثتهم على قبول الاستئناف ورفض الحيثيات التي أوردها ذلك القاضي برفضه تسجيلي في قائمة الصحافيين العاملين، بل قال العميد عمر في الاجتماع إن لدى إدريس حسن مواقف مشرفة معهم في

جوبا حين تم إحالتهم إلى الاستيداع حيث كانوا متهمين بما حدث لوزير الدفاع والقائد العام في جوبا. وقال عمر (إنهم حاولوا مقابلة المسؤولين لكن كل الأبواب أوصدت في وجوههم، لكن ادريس حسن ساعدنا كثيراً في فتح الأبواب المغلقة، وشرح الموقف للمسؤولين).

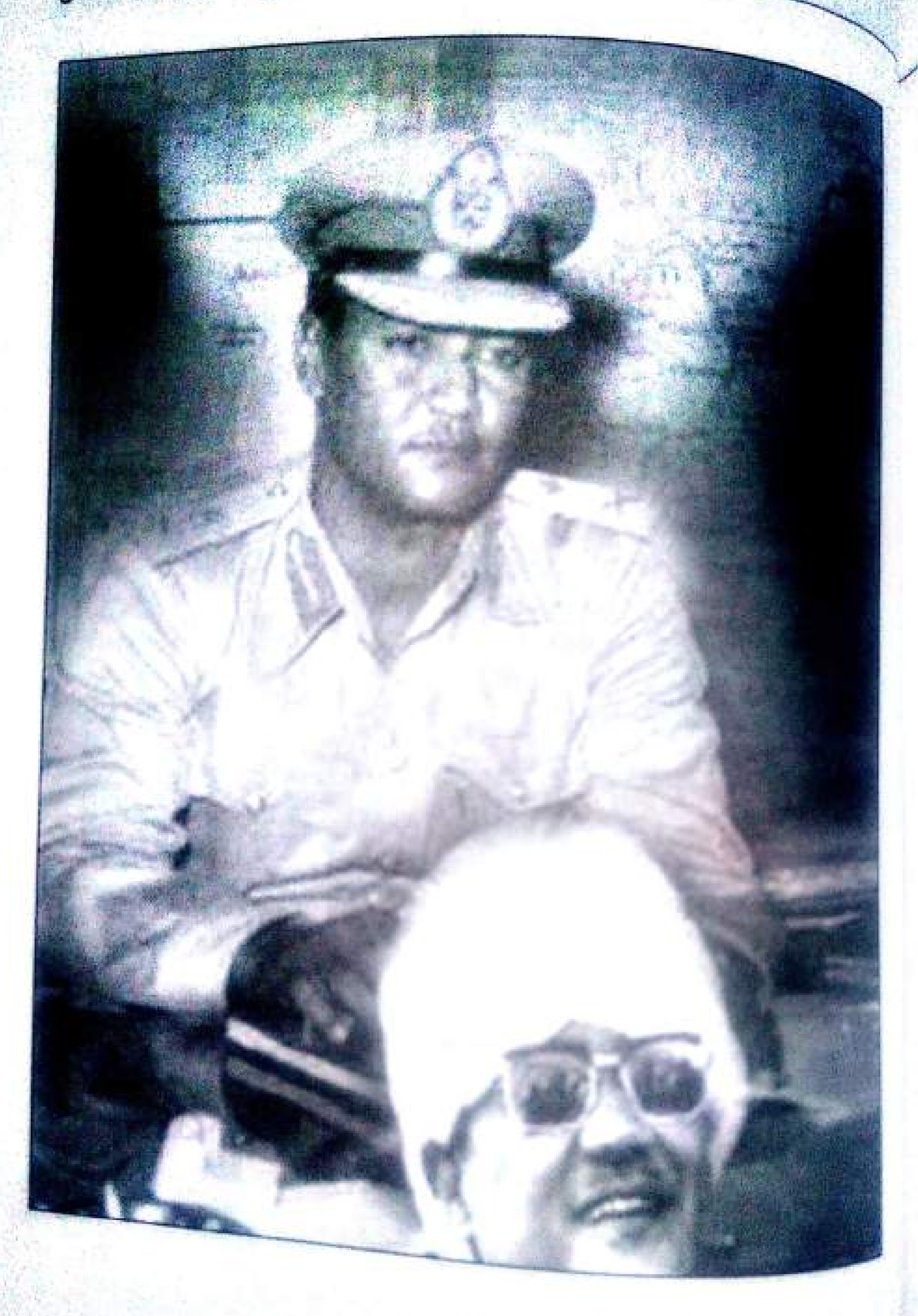
وختم العميد عمر حديثه بالقول (إن رجلاً يقوم بمثل هذا العمل الوطني لا يمكن أن توجه له مثل هذه الاتهامات). وتم رفض حيثيات القاضي وعدت لعملي في صحيفة الأيام للمرة الثالثة.

وفي هذا الوقت مارسنا المهنة بنوع جديد من صحافة الطريق الواحد، حيث كانت الصحف والإذاعة والتلفزيون عبارة عن نسخة واحدة مكررة، خاصة أن الرئيس نميري قد أصبح ذا سطوة وسلطة قوية بعد الانقسام وسط الشيوعيين.

العشاء الأخير مع حمدنا الله!

بدأ الخلاف يدب في أوساط الشيوعيين بصورة واضحة، وهو خلاف قد بدأ منذ قرارات المصادرة والتأميم. وكانت قيادة الحزب وعلى رأسها الأمين العام تعارض تلك القرارات معارضة شديدة، وتعارض الطريقة التي تم بها تنفيذها ويناوئها في هذا الأمر الجناح الآخر الذي كان راغباً في السلطة بقيادة أحمد سليمان المحامي وفاروق أبوعيسى ومعاوية إبراهيم سورج وآخرين من الذين انتفعوا من الشركات المؤممة والمصادرة، لكن مع ذلك كان التيار الغالب هو المؤيد لعبدالخالق محجوب الأمين العام للحزب الذي كان قد كتب سلسلة من المقالات قبل تأميم الصحافة في جريدة أخبار الأسبوع الأسبوعية، وانتقد فيها التأميم وسياسات الحكومة بشكل عام، وهو ما جعل الانقسام واضحاً وبيناً، فالجناح الذي جرفه تيار السلطة كان يحاول جاهداً أن يستقطب بعض كوادر الحزب الشيوعي بإغرائهم بالمال والوظائف وبعض منهم صمد على موقفه، والبعض الآخر استجاب للإغراءات، ولما كان تيار عبدالخالق قوياً لم يجد الحاكمون بداً من اعتقاله ونفيه إلى مصر، ونفي معه السيد الصادق المهدي وسافرا في طائرة

واحدة، وقبل عبدالناصر هذا الأمر على مضض، بل قال (إن مصر ليست مكانا لاعتقال الوطنيين والشرفاء). وبعد ذلك أرجع النظام عبدالخالق وتم اعتقاله في مستودع الذخيرة، وكان قد سبق ذلك إعفاء ثلاثة من مجلس قيادة الثورة، هم: المقدم بابكر النور، الرائد فاروق حمدنا الله، والرائد هاشم العطا، وتم اعتقالهم تحفظياً لفترة في منازلهم. وأذكر بهذه المناسبة ومن باب الوفاء لفاروق حمدنا الله أنني حاولت زيارته بعد عزله، فمنعوني من مقابلته وبعد ذلك ترددت عليه بعد رفع الحظر، وأصبحت صديقاً ومقرباً منه، وكنت أقابله يومياً، وفي يوم ما كان في طريقه إلى خارج البلاد، وكان هناك ميعاد بيني وبينه للعشاء مع محجوب محمد صالح في منزله بالصافية. في هذا العشاء تأخرنا كثيراً للساعات الأولى من الصباح وكان يركب معي في عربتي، وفي طريق العودة زرنا منزل أسرة والدة أبنائه في زيارة قصيرة، وبعده أوصلته إلى منزله في شارع الطابية وودعته، إذ كان متأهبا للسفر خارج السودان ولم أكن أتوقع أن يكون هذا الوداع الأخير، رغم أن حاستي أنه كان يدبر لانقلاب جديد، إلا أني لم أكن أتوقع أن يكون ذلك هو العشاء الأخير.



مجلس قيادة ثورة مايو ١٩٦٩م



جعفر محمد نميري



بابكر عوض الله



خالد حسن عباس



بابكر النور



فاروق عثمان حمدنا الله



هاشم العطا



أبوالقاسم محمد إبراهيم



زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر



مامون عوض ابوزيد



أبوالقاسم هاشم



أعضاء مجلس ثورة مايو من اليمين إلى الشمال

ابو القاسم محمد ابراهيم، خالد حسن عباس، الرئيس جعفر نميري، بابكر عوض الله ، بابكر النور،

الواقفون : هاشم العطا، ابو القاسم هاشم ، زين العابدين عبد القادر، فاروق حمدنا الله، مأمون عوض ابوزيد





صور للراحل عبد الخالق محجوب



المرحوم جوزيف قرنق



المرحوم بابكر النور أمام خالد حسن عباس



المرحوم الشفيع أحمد الشيخ

البيان الأول الذي تلاه المرحوم الرائد هاشم العطا يوم ١٩ يوليو ١٩٧١



الباب الثالث

١٩ يوليو ١٩٧١م .. نحروه أم انتحر ؟!

على غير العادة ... الانقلاب عصراً

انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م ذو التوجه اليساري الشيوعي كان فريداً في نوعه فأول مرة في تاريخ العالم الثالث يحدث الانقلاب عصراً وليس في الصباحات الباكرة، وقد تجلت روح الدهاء والخبرة بأساليب العمل السري الذي تميز به الشيوعيون في إنتاج هذا الانقلاب، الذي أنجزه الكادر العسكري للحزب الشيوعي بالجيش. هذا الكادر العسكري الشيوعي كان يتسم عمله داخل القوات المسلحة بسرية محكمة وكان يشرف عليه شخصياً المرحوم عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب، واستطاع هذا التنظيم تضليل واختراق الأجهزة المايوية الاستخبارية داخل الجيش، وتجلى هذا الاختراق في تهريب عبدالخالق محجوب من معتقله العسكري في قلب الجيش بمصنع الذخيرة بالشجرة وإخفائه في آخر مكان لا يخطر على البال... هو القصر الجمهوري! وكان أبرز منفذي الانقلاب العقيد عثمان حسين (أبوشيبة) قائد الحرس الجمهوري والعقيد عبد المنعم محمد أحمد (الهاموش) قائد كتيبة المدرعات وكان الأول موضع ثقة مطلقة للرئيس نميرى والجهة العسكرية الموكل لها حماية الرئيس، بينما كان الثاني صديقاً ونديماً

مقرباً لأبي القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبوزيد وزين العابدين محمد احمد عبدالقادر، بالإضافة إلى مجموعة من الضباط الذين أحيلوا للتقاعد وعلى رأسهم هاشم العطا ومحجوب طلقة وآخرون. وقد نجح انقلاب (العصر) في الاستيلاء على السلطة واعتقال كافة أركان النظام بما فيهم الرئيس في فترة لا تتجاوز الساعة، وكان أذان المغرب الذي أعقب عصر ذاك اليوم يتزامن مع استيلاء الحزب الشيوعي السوداني على السلطة في أكبر بلد إفريقي.

ساد الأجواء في اليوم التالي لانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م بقيادة الرائد هاشم العطا نوع من القلق والتوجس والخوف في أوساط قطاعات كبيرة من المواطنين، خاصة بعد أن خرجت جموع كبيرة من الشيوعيين إلى الشوارع والطرقات فرحين بالانقلاب ومعبرين عن تأييدهم له.

وفي ذات الوقت خرجت مظاهرات صغيرة كانت عبارة عن فلول المؤيدين لثورة مايو ورددت هتافات (عائد عائد يا نميري). وتصدت قوات الشرطة للأمر كي لا يضطرب الأمن وينفرط عقده. وقد تمكنت من فرض سيطرتها على الموقف.

حدث كل هذا في الوقت الذي كان يجتمع فيه الرائد هاشم العطا بكبار مسؤولي الخدمة المدنية في الإدارات المختلفة طالباً منهم تصريف الأمور الى حين تشكيل الحكومة الجديدة. غير أن أحد الحاضرين في الاجتماع قال له (إن الأمر ليس بهذه البساطة، فموظف الخدمة المدنية رجل يحكم مهامه قانون الخدمة المدنية الذي لا يبيح له التدخل في السياسة، وبالتالي فإنه إذا اضطربت الأوضاع الأمنية فلابد أن يكون هناك مسئول

سياسي في أعلى قمة الجهاز المعني يصدر تعليماته واتخاذ ما يراه مناسباً لواجهة الموقف، مثلاً إن كان هناك ما يستدعي إطلاق الرصاص إذا ما اقتضى الحال، لذا عجل بتكوين الحكومة أو قم أنت بإصدار الأوامر في مثل هذه الحالات)، ولكن الرائد هاشم العطا لم يعر الأمر اهتماماً. وكل ما قام به هو تعيين مدير للبوليس كان محسوباً على أهل اليسار، وأبعد لهذا السبب من الخدمة في الشرطة، إلا أن الرجل ومنذ أن تم تعيينه في المنصب انشغل بالبحث عن ملفاته القديمة ليعرف التقارير، لكن يبدو أن قيادة الحزب الشيوعي كانت واعية لهذا الأمر ومدركة لمخاطر الفراغ التنفيذي الناجم عن غياب السلطة السياسية، ولعل هذا هو السبب الذي جعل السيد عبدالخالق محجوب يجلس في ذلك الركن القصي في منزل المرحوم حامد الأنصاري وينهمك في كتابة تلك الورقة التي أخفاها عني (قلبها) عندما وقفت أمامه. وقد تبين لي فيما بعد أنها كانت تحتوي مقترحات بأسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة وأسماء الوزراء، وذلك حينما قُدمت هذه الورقة كوثيقة اتهام ضده أثناء محاكمته بالشجرة.

وقد كانت تلك الورقة جزءاً من كراسة ملونة تحوي أسماء بابكر النور رئيس مجلس قيادة الثورة وفاروق حمدنا الله نائباً له وآخرين من العسكريين أعضاء المجلس ودكتور مصطفى خوجلي رئيساً لمجلس الوزراء. ومن الأسماء التي لفتت نظري عبد الرحيم موسى وزيراً للعدل، حيث كان يشغل منصب النائب العام في الحكومة السابقة، فضلاً عن أنه مثل الاتهام في كل القضايا التي قُدم بموجبها بعض وزراء حكومة السيد محمد أحمد محجوب للمحاكمة أمام ما سمي بـ (محاكم الشعب) خلال السنة الأولى

من العهد المايوي والملاحظ ان معظم من قدموا لتلك المحكمة كانوا من الوزراء الاتحاديين ... يحيى الفضلي وحسن عوض الله وأحمد السيد حمد وأحمد زين العابدين عمر وعبدالماجد أبوحسبو. وأذكر أنني قلت لعبدالخالق في ذلك الوقت ودون استئذان بعد أن قلب الورقة (الشيلة تقيلة على الشيوعيين فأرى من المناسب أن يجري الحزب الشيوعي اتصالات بالقوى السياسية الموجودة الآن في البلاد) واقترحت عليه تحديداً السيد عبدالله عبدالرحمن نقدالله الأمين العام لحزب الأُمة والحاج مضوي محمد أحمد القطب الاتحادي المعروف، لكي يتباحث معهما في تشكيل حكومة قومية. وقلت له (إذا ما فعل الشيوعيون ذلك فإنهم سيستردون شرعيتهم بحجم ما حققوه من نجاح في استعادة الديمقراطية) فنظر لي عبدالخالق وعلى شفتيه نصف ابتسامة ساخرة وقال لي (القديم داك تاني ما برجع وسنعطي السودانيين فكرة كويسة عن حكم الشيوعيين).

بعد ذلك شعرت بعدم جدوى مواصلة الحديث معه في هذا الموضوع، فسألته: (اعتقلوا كل وزراء الحكومة لماذا لم تعتقلوا وزيراً بعينه ؟). فقال متسائلاً: (منو؟) فقلت له: (الدكتور محيي الدين صابر) والذي عرفت فيما بعد أنه خال العقيد أبوشيبة أحد أهم ضباط الانقلاب ومن المدبرين الأساسيين له، والذي كان عبدالخالق مختفياً في منزله بالقصر الجمهوري بحكم أنه كان قائد حرس القصر الجمهوري، الأمر الذي يجعله بعيداً عن أي نوع من الشبهات.

في هذه الأثناء تواترت أنباء كثيرة عن تحركات بالخارج ضد الانقلاب، حدث هذا في وقت كان الشيوعيون يستعدون فيه لعمل موكب ضخم

تأييداً للانقلاب. وبالفعل تم الإعداد له وكان موكباً احتشدوا له امام دار اتحاد العمال وقد ارتفعت فيه اللافتات الحمراء بأعداد كبيرة يحسبها المرؤ وكأنها في الميدان الأحمر في موسكو.

ثلاثة أيام وتبدد الحلم الأحمر!

وفي هذا الوقت جاءت الأنباء تحمل مفاجأة غير سارة للانقلابيين، بل مؤلمة للغاية إن لم تكن الضربة القاضية بالنسبة لهم، وهي أن السلطات الليبية قد أجبرت طائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كانت تقل المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمدنا الله قادمين من لندن في طريقهما إلى الخرطوم، وبالفعل اضطرت الطائرة للهبوط في ليبيا، وتم ترحيلهما بطائرة ليبية وتسليمهما إلى الخرطوم. وقد أحدث ذلك الخبر ربكة كبيرة في الداخل ووسط الانقلابيين والشيوعيين وغيرهم وبدأ الكل يعيد حساباته، خاصة بعد أن بدأت الإذاعتان المصرية والبريطانية تذيعان أخباراً تفيد بتحركات من جهات عديدة في بعض الدول ضد الانقلاب، وأن اللواء خالد حسن عباس القائد العام الذي كان خارج البلاد سيحرك الكتيبة السودانية الموجودة في قناة السويس إلى الخرطوم بدعم من مصر.

وكانت هنالك أيضاً تحركات لعناصر استخباراتية غربية معادية للانقلاب حاولت أن تعزل الانقلابيين عن محيطهم الجغرافي، ولما كان العراق مسانداً للانقلاب وكان الانقلابيون قد نزعوا الأسلحة من جنود

سلاح المدرعات وسلاح المظلات فأصبحت الدبابات بالنسبة لهم عبارة عن آليات صماء لا يستطيع أحد تحريكها، وكان لابد من إيجاد مخرج إزاء هذا الوضع وحدث اتصال بالقيادة العراقية التي أوفدت فريقاً من الدبابين باعتبار أن تسليح الجيش السوداني والعراقي موحد المصدر من الاتحاد السوفيتي. وكان على رأس الوفد شخصية مدنية سودانية هو المرحوم محمد سليمان الخليفة حفيد الخليفة عبدالله التعايشي والذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، ولكن تلك الطائرة قد انفجرت في الجو في حادث مجهول فوق الأراضي السعودية وضاع المدد العراقي للانقلاب، ولكن بعض المحللين كانوا يرون هذا الحدث نتيجة لعمل استخباراتي غربي ضد الانقلاب. ولكن أياً كان هذا، فإن الفاعل الأصلي ظل مجهولاً حتى اليوم.

وفي مساء ذلك اليوم حضر إلى منزلي الرائد أحمد موسى الخير، وهو يعيش الآن في كندا وتحدث كثيراً عن أن الأوضاع بالنسبة لهم قد خرجت من السيطرة محملاً ما حدث من فشل للرائد هاشم العطا بعد أن وجه له نقداً شديداً. وذكر أنه أدار المعركة بكثير من عدم الاهتمام، وإن كثيراً من تصرفاته كانت (طائشة)، ولم يكن يدرك حجم المخاطر بشكل واضح.

وقال أحمد موسى (إنه شخصياً طلب منه أن يجري اتصالاً بالقيادة الليبية بعد إجبار طائرة بابكر النور وفاروق حمدنا الله على الهبوط لإبلاغه أنه يوجد معه الآن أعضاء مجلس قيادة الثورة المايوي بمن فيهم جعفر نميري وطاقم السفارة الليبية، وإنه إذا لم يتم إطلاق سراح بابكر النور وفاروق حمدنا الله فإنه على رأس كل عشر دقائق سيتم إطلاق الرصاص

على أحد أفراد طاقم السفارة وكذلك أعضاء مجلس قيادة الثورة). وقال (إن هاشم العطا لم يول هذا المقترح الاهتمام اللازم وظل مشغولاً طوال اليوم بالطواف على أسر أعضاء مجلس قيادة ثورة نميري لكي يطمئنهم على إطلاق سراحهم قريباً، وبهذا انشغل عن تأمين الانقلاب إلى مهام اجتماعية). وفي ختام حديثه معي قال (إن ذلك سيكون له عواقب وخيمة).

وفي حقيقة الأمر كان القائمون على أمر الانقلاب في حالة يأس شديد، بعد أن بدأت الأمور تفلت من بين أيديهم. وبدأ اللواء خالد حسن عباس يصدر العديد من البيانات من القاهرة منذراً فيها بالقضاء على الانقلاب وكانت هذه الصورة هي التي كانت سائدة ذلك الوقت.

في يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١م، بدأت الروح المعنوية وسط جنود الانقلاب تنهار، وبدأ الإحباط يتسرب إليهم، وهذا ما قاله لي أحمد موسى عندما التقيته صدفة في السجن، حدث هذا في الوقت الذي اكتسب فيه الآخرون الجرأة في مواجهتهم.

وبعد منتصف النهار حدثت أشياء لم تكن في الحسبان، فالضابط المكلف بقيادة سلاح المدرعات بالشجرة المقدم عبدالمنعم محمد أحمد قام في ساعة يأس بتسليح الجنود الذين تم نزع السلاح منهم في سلاح المدرعات بالشجرة، وكانوا جميعهم من الفنيين الذين يقودون الدبابات، وكان أول فعل قام به هؤلاء الجنود هو القبض على هذا الضابط واقتحام مخازن الأسلحة والتحرك من الشجرة عبر شارع الحرية نحو القصر الجمهوري. وفي طريقهم لتحرير نميري ورفاقه عبأوا خزانات وقود الدبابات من طلمبة (ود الحسين) في شارع الحرية بمنطقة أبوحمامة وواصلوا السير، والمدهش والمضحك في

الأمر أنهم كانوا يسيرون في الطريق إلى القصر لتغيير نظام الحكم، لكنهم في إشارة المرور التي تسبق كبرى الحرية وجدوا الإشارة حمراء فتوقفت كل الدبابات في انتظار الخضراء بعدها تحرك جزء منهم نحو القصر وتحرك جزء نحو بيت الضيافة.

أما أحداث مذبحة بيت الضيافة التي ما زال يحيط بها الغموض حتى الآن، فقد تضاربت حولها الروايات، فانقلابيو يوليو كانوا يحتجزون عدداً كبيراً من الضباط الموالين لنظام مايو والذين يشكلون نواة التنظيم الطليعي للقوميين العرب في داخل الجيش .. يحتجزونهم في بيت الضيافة. وعندما تحرك جنود سلاح المدرعات كان من المفترض أنهم يعلمون أن الضباط المحتجزين هم من الفريق الموالي لهم وليس لنظام ١٩ يوليو أو هذا ما يقوله المنطق السليم، ولكن الذي حدث هو أن معظم الضباط الذين كانوا في بيت الضيافة قد أبيدوا وقتلوا . وهنا ظهرت عدة روايات فالاتهام الرسمي الذي حوكم به بعض الضباط بالإعدام، ومن بينهم الضابط الحردلو، هو أن الانقلابيين هم الذين قتلوا ضباط بيت الضيافة.

وفي هذه المناسبة الحزينة أذكر أنه حينما استدعى نميرى المقدم بابكر النور للتحقيق معه شخصياً كان يوجد معه في المكتب اللواء خالد حسن عباس الذي عاد لتوه من الخارج، والذي بادر بابكر النور بالاتهام بأنهم قتلوا ضباط بيت الضيافة وكان اللواء خالد يحمل معه صورة أخيه الصغير الملازم محمد حسن عباس الذي قُتل في بيت الضيافة، وكان بابكر النور ينفي ذلك بشدة وقال إن القوة التي جاءت من الشجرة هي التي قتلت ضباط بيت الضيافة.

ولكن المنطق يقول غير ذلك، فهناك لغز لم يصل الناس إلى فك طلاسمه. كما أن هناك من يقول بوجود عنصر ثالث كان يريد استغلال هذه الفوضى لاستلام السلطة في البلاد. وهناك حديث وشبهات دارت حول بعض الضباط وقيل أن أحدهم كان يحمل بياناً في هذا الخصوص وإنه كان في طريقه للإذاعة لإعلانه على المواطنين، ولكنه وجد أن الرئيس النميري قد وصل للإذاعة وبدأ تلاوة بيانه فما كان من الضابط إلا أن هتف (عاش الرئيس القائد عاش الرئيس القائد) وركب موجة مايو ونسي بيان الانقلاب الذي جاء من أجله. ولم يكن هناك إثبات حول هذا الأمر وإنما كانت فقط مجرد شبهات.

وفي هذا الوقت اختفى الشيوعيون وآخرون، منهم من تم اعتقالهم من منازلهم ومنهم من اختفى وكان بينهم السيد عبدالخالق، واستعاد النميري السلطة تماماً، (وأرسل الليبيون في ذات اليوم بابكرالنور وفاروق حمدناالله بطائرة ليبية) واُعتقل الشفيع أحمد الشيخ الأمين العام لاتحاد العمال ومصطفي خوجلي الذي كان مرشحاً لرئاسة الوزراء وحامد وبرير الأنصاري (الذي كان يختبئ في داره العسكري الذي كان يحرس عبدالخالق) وجوزيف قرنق عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

وفي ليل ذات اليوم عقدت محاكم عسكرية ميدانية على عجل قضت بإعدام كل الضباط الذين وردت أسماؤهم في مجلس قيادة ثورة يوليو مثل بابكر النور وفاروق حمدنا الله وهاشم العطا ومحمد أحمد الريح وعبد المنعم محمد أحمد والعقيد عثمان حسين (أبوشيبة) ومن المدنيين الشفيع أحمد الشيخ وجوزيف قرنق وآخرين، وتم تنفيذ حكم الإعدام في حقهم.

وكان عبدالخالق قد اختفي تماماً، أما د. مصطفى خوجلي فقد حوكم في اليوم التالي لأنه كان مريضاً وقد حكم عليه بالإعدام وتم استبدال الحكم في آخر لحظة بالسجن المؤبد نظراً لأن العقيد سيد المبارك أحد قادة جهاز الأمن وأحد الذين قتلوا في بيت الضيافة متزوج من شقيقة الدكتور مصطفى خوجلي فرأى بعض العقلاء وسط ذلك الجو المتشنج أن من الظلم أن تفقد هذه السيدة زوجها وأخاها في لحظة واحدة وإن تباينت مواقعهما من الانقلاب. وكانت هناك حملة مسعورة ضد الشيوعيين والأجواء مسمومة لذا كان الناس في حالة قلق شديد، وأصبح السودان موضع اهتمام العالم بسبب عملية تنفيذ أحكام الإعدام، وكذلك لأهمية الحزب الشيوعي السوداني الذي يعد أقوى الأحزاب الشيوعية خارج نطاق المنظومة الشيوعية في العالم، فالأحكام كلها جرت دون الخضوع لقانون، فمثلاً بابكر النور حكمت عليه المحكمة العسكرية برئاسة العميد تاج السر المقبول بخمس سنوات سجن، وحين جئ بالحكم لنميري لكي يصدق عليه رفضه وأعاده مرة أخرى لتشديد العقوبة، فرد العميد المقبول (أنا لا أجد أي قانون يدين هذا الضابط بأكثر مما حكمت عليه، لأنه لم يكن في مسرح الأحداث، وهذا ينفي عنه تهمة الاشتراك في التنفيذ). فقام النميري باستدعاء العميد فبيان وحوّل إليه القضية لإعادة المحاكمة من جديد وترأس فبيان محكمة جديدة لمحاكمة بابكر النور، ولكنه كان في غاية الشجاعة فحكم على بابكر بعشر سنوات،حيث أيد فبيان الأسباب التي قال بها تاج السر المقبول. وإزاء هذا الموقف الصلب من العميد فبيان لم يجد

نميري بدأ من أن يستدعي المقدم صلاح عبدالعال، وطلب منه محاكمة بابكر النور، ولم تستغرق المحكمة ثلث ساعة فحكم عليه بالإعدام.

أما فاروق حمدنا الله الذي استلمه أحد ضباط الصف من المطار، وشتمه شتيمة قاسية، والسبب في هذا أن ذلك الضابط كان متهماً في حادث قتل في جريمة أخلاقية مشهورة في امتداد الدرجة الثالثة قُتل فيها أحد المراجعين التابعين لوزارة الثروة الحيوانية، والتي اتُهم فيها هذا الضابط الذي ترقي إلى رتبة النقيب من الصف وكان وقتها جندياً عادياً، إلا أنه كان على صلة وثيقة مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكان يقدم لهم الخدمات الخاصة، فحاول هؤلاء الضباط سحب البلاغ والملف من أيدي العدالة، وكان وزير الداخلية وقتها الرائد فاروق حمدنا الله الذي أصر على تطبيق القانون وإحقاق العدالة، لهذا السبب يقال إن السبب الرئيسي لإبعاد فاروق حمدنا الله مع العضوين الآخرين في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠م هو تلك القضية رغم ما قيل عن اشتراكه مع هذين العضوين في تسريبهم للمعلومات للحزب الشيوعي.

ومن المعروف أن فاروق حمدنا الله ليس شيوعياً، وعندما تسلم ذلك الضابط الرائد فاروق حمدنا الله من المطار تلفظ بألفاظ بذيئة، لكن فاروق لم يرد عليه وتم اعتقاله. وقبل أن تشكل له محكمة حضرت أخته الكبرى لمقابلة النميري بحسبان العلاقة الحميمة التي كانت بين الرجلين واستعطفته على فاروق، لكنه لم يعطف عليه ولم يستجب لتوسلاتها. وكل ما فعله هو أن أرسل إلى فاروق لكي يودع أخته لكن فاروق رفض، وقال للضابط الذي أرسل إليه (قل للنميري دايرني أجي أبكي قدام أختي، ما

جايي). فقال النميري لأخت فاروق وكان أسمها نفيسة (فاروق قال ليك ما جايي). وقُدم إلى محاكمة عسكرية عاجلة يترأسها العميد أحمد عبدالحليم قائد سلاح المدرعات، وكان يرتدي ملابس لواء في الجيش المصري لأنه كان عائداً لتوه من القناة، وقضت المحكمة عليه بالإعدام رمياً بالرصاص. وفي الطريق إلى الدروة قابل ضابط الصف الذي استلمه وشتمه في المطار واسمه محمد إبراهيم فقال له فاروق (يا ضابط أنت قبيل الصباح شتمتني وقلت أنا ما راجل أنا هسع ماشي الإعدام تعال شوفني راجل ولا ما راجل، وأنا ما رديت عليك لأن هناك فرق كبير بيني وبينك أنا دخلت الكلية الحربية من جامعة الخرطوم في حين إنو الدبابير الفي كتفك جاتك بدون مقدرة وبدون علم، وأنا أعرف كيف شقت طريقها إلى كتفك).

ولما كانت الشجرة مسرحاً للمحاكم والإعدامات والموت، وفي تلك الليلة تم القبض على عبدالخالق محجوب وأتوا به إلى الشجرة وكان الجو مشحوناً بالتوتر وكان العساكر يضربون بأسلحتهم على البلاط والجملونات ويهتفون

(عايزين إعدام .. عايزين إعدام)، وهو ما شكل نوعاً من التحريض.

كانت الأيام التي أعقبت انقلاب هاشم العطا وتواكبت مع فشله وانهياره من الصفحات الدامية في تاريخ السودان. ففيها غاب العقل والمنطق وطاش الصواب وأضحى الناس نهباً للخوف والقلق. الخوف على النفس والخوف على الأبناء والخوف على الوطن. خيم شبح الموت والدمار فوق كل مكان وزمان، وعلا صوت البنادق والمدافع وساد منطق الغاب في الساحة الـ

كانت آمنة قبل ساعات. كانت الأحداث تجري بسرعة مذهلة، وكأنها في سرعتها وفي غرابتها مسرحية من مسرح اللامعقول. الصدفة وحدها كما ذكرت هي التي قادتني إلى الفندق الكبير في صباح ذلك اليوم الذي كان واحداً من الأيام التي هزت أحداثها السودان هزاً عنيفاً من أقصاه إلى أقصاه.

كان الناس في حالة ذهول تام يلهثون وراء الأحداث المجنونة وأيديهم تمسك بمؤشرات المذياع أو التلفزيون، وأجهزة الإعلام تتابع مستجدات الأحداث وما تحمله من مفاجأة تتجدد في كل دقيقة بل في كل ثانية، بدءاً من مفاجأة اختطاف الحكومة الليبية لطائرة زعيمي الانقلاب بابكر النور وفاروق حمدنا الله، ومروراً بنداء قائد الانقلاب هاشم العطا للمواطنين بالتصدي لتدخل أجنبي بات وشيكاً، وانفجار طائرة محمد سليمان مبعوث العراق فوق الأراضي السعودية، وانتهاء بعودة النميري بعد فشل الانقلاب التي زادت الأحداث سرعةً فوق سرعتها وعنفاً على عنفها، بسبب ردود الفعل المأساوية التي انهمر فيها الدم أنهاراً.

محاكمة عبدالخالق

في هذا الجو المخيف المرعب المتسارع الأحداث أراد لي القدر أن أحضر أخطر محاكمة جرت خلال تلك الأحداث، بل في تاريخ السودان الحديث، وهي محاكمة السيد عبدالخالق محجوب (الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني آنذاك) فقد اتصل بي صباح ذلك اليوم على الهاتف بمنزلي الصحفي اللبناني المعروف فؤاد مطر وكان وقتها رئيساً لقسم الشئون العربية بجريدة النهار البيروتية الواسعة الانتشار، والتي كنت مراسلاً لها من الخرطوم.

وذهبت للأستاذ فؤاد مطر حيث كان ينزل بالفندق الكبير، وقد جاء خصيصاً لتغطية الأحداث ذات الأصداء الواسعة التي جعلت السودان يتصدر جميع نشرات ومحطات الإذاعة العالمية وكافة وسائل الإعلام الأخرى. وقد صاحب ذلك الاهتمام نقد عنيف في تعليقات الصحافة والإذاعات العالمية بل واحتجاجات من بعض المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على الإعدامات والطريقة التي تمت بها بالنسبة لقادة الانقلاب وبعض قادة

الحزب الشيوعي السوداني ومن بينهم حتى تلك اللحظة المرحوم الشفيع أحمد الشيخ الذي كان معروفاً لكثير من الدوائر العالمية بوصفه أحد قادة الحركة النقابية في العالم.

جلست في أحد أركان الفندق أتحدث مع الأستاذ فؤاد مطر، وفجأة بدات في المكان حركة غير عادية إذ أخذ رجال الإعلام والصحافة العالمية يأخذون معداتهم ويهرولون خارج الفندق ويتجمعون حول عدد من البصات الحكومية كانت قد وصلت لتوها. وعندما استفسرت عن حقيقة الأمر قيل لي إنه قد سمح للصحفيين الأجانب بحضور محاكمة عبدالخالق محجوب التي أعلن أنها ستكون ميدانية أسوة بالمحاكمات الأخرى التي تمت من قبل، وركبت في أحد البصات مع الزميل فؤاد مطر، وبعد دقائق لحق بنا الزميل بشير فوكاف المصور في جريدة الأيام في مكان المحاكمة.

كان أغلب ظني بعد تحرك العربة بنا أن الضباط الذين كانوا يشرفون على عملية ترحيل الصحفيين الأجانب اعتقدوا أني وزميلي فوكاف موظفان من موظفي الإعلام، وإلا لما سمحوا لنا إطلاقاً بالذهاب خاصة بعد أن تعرضنا بعد انتهاء المحاكمة إلى مصادرة أوراقنا والأفلام التي التقطها فوكاف.

تحركت بنا العربات من أمام الفندق الكبير متجهة من شارع النيل إلى شارع الحرية في اتجاه الجنوب على طريق الشجرة الذي كان محطماً تماماً، بسبب ما أحدثته الدبابات حتى بات كالأرض المحروثة لكثرة ما لحق به من أخاديد. وبعد مسيرة ثلث ساعة وجدنا أنفسنا أمام مقر قيادة سلاح المدرعات بالشجرة، وبعد التأكد من هوية الضباط المرافقين لنا سمح جنود الحراسة

لمدرعات ومن فيها بالدخول إلى مقر القيادة، حيث ستجرى المحاكمة. كل المحاكمات جرت هنا وكل أحكام الإعدام رمياً بالرصاص ضد العسكريين المشتركين في عملية الانقلاب نفذت هنا كما علمنا فيما بعد.

ادخلونا إلى مكتب يجلس فيه ضابط برتبة عقيد تلا علينا تعليمات مفادها أن الحديث مع المتهمين ممنوع، وقد علمنا في ذات الوقت أن هناك محاكم كانت تعقد في المكان لمحاكمة مجموعة من المعتقلين، ومنعونا من الاقتراب من تلك المحاكم، لأن حضورنا قاصر فقط على محاكمة عبدالخالق محجوب. وأذكر أنني كنت أول الخارجين من ذلك المكتب، فإذا بي أفاجأ بالسيد عبدالخالق محجوب وجهاً لوجه، وعقدت الدهشة لساني واضطربت اضطراباً شديداً ولم أستطع أن أحييه إلا بالإشارة من يدي ردّ علي بمثلها. كان يبدو عليه الإرهاق والتعب حتى خيل لي أنه مريض وكان يرتدي جلباباً، ولكنه متسخ مع حذاء أبيض هو الآخر أكثر اتساخاً. وكان واضحاً أنه لم يتمكن من حلاقة ذقنه لبضعة أيام. كانت عيناه محمرتين كأنه لم يذق طعم النوم دهراً كاملاً، وقطع عليَّ هذا المشهد السريع وصول ضابط قاد عبدالخالق محجوب واختفى به من المكان تماماً لمدة تزيد عن ساعة كنا خلالها ننتظر في إحدى ورش سلاح المدرعات.

بدأ رجال الصحافة والإعلام الأجانب في إعداد معداتهم وكاميرات تصوير مختلفة الأنواع وآلات التسجيل. كان المكان أشبه بخلية النحل من شدة الحركة والزحام، وازداد المكان حركة وضجيجاً عندما دخل عبدالخالق محجوب قاعة المحكمة مع حراسة مشددة وصديقه العميد محمود عبدالرحمن الفكي الذي اختاره ليكون صديقاً له في المحاكمة

للمتهمين الذين يمثلون حسب النظم العسكرية التي تقتضي ان يكون للمتهمين الذين يمثلون امامها أصدقاء لهم من العسكريين يعاونونهم في الدفاع عن أنفسهم.

دخل عبدالخالق المكان وانطلقت الكاميرات هنا وهناك فرحة بالصيد الثمين لتصويره، وكان قد ألقى التحية للحاضرين عند دخوله للقاعة ثم تبادل التحايا الخاصة مع أكثر من واحد من رجال الصحافة العالمية الذين يعرفونه باسمه، بل أن السيد أريك رولو مندوب جريدة لوموند الفرنسية قد شد على يده مصافحاً.

كان مظهر عبدالخالق قد تغير تماماً عن مظهره في المرة الأولى، كان حليق الذقن بادي الحيوية والاطمئنان وعليه لمعة وإشراق. كان يرتدي حلة إفريقية أنيقة للغاية بيجية اللون وينتعل حذاءً بنياً لامعاً يكاد أن يكون تسلمه لتوه من المصنع، وكان يحمل في يده اليسرى بعض علب السجائر (البنسون). جلس في المكان المخصص له في المحكمة على مقعد خشبي أمام طاولة صغيرة وجلس بجانبه صديقه الضابط ووقف من خلفه حراسه المسلحون وخيم على المكان صمت شديد. فبعد أن هدأت حركة آلات التصوير يكاد دبيب النمل يُسمع ولم يقطعه إلا صوت أحد الجنود الذي فتح الباب في جلبة وضوضاء صائحاً بالجملة التقليدية: محكمة.

وحضرت هيئة المحكمة وكانت برئاسة العميد أحمد محمد الحسن رئيس فرع القضاء العسكري آنذاك، وعضوية عدد من الضباط. ثم شرع رئيس المحكمة في توجيه قائمة من التهم الموجهة إلى عبدالخالق وهي تتلخص فيما يلي: شن الحرب على الحكومة. إحداث تمرد في داخل القوات

المسلحة، إدارة تنظيم سياسي محظور، والتسبب في مقتل عدد من الضباط والجنود.

وأجاب عبدالخالق على كل الاتهامات بالنفي، بعد ذلك طلب رئيس المحكمة من ممثل الاتهام العقيد عبدالوهاب البكري أن يتلو مرافعته، وكانت خطبة منبرية قاسية الكلمات وصف فيها عبدالخالق بالدكتاتور المتسلط الذي أعمته شهوة الحكم على كل شيء سواها وحمله نتيجة كل ما حدث من مآسي.

كانت الخطبة متأثرة بالجو الذي كان سائداً، بعد ذلك أتيح لعبدالخالق أن يتحدث وكان منظره مهيباً مثيراً أشبه بفرسان الأساطير القديمة، بدأ حديثه وصوته هادئ صاف وواضح فنفى الاتهام الأول، (شن الحرب على الحكومة) وقال إنه لا يملك أدوات تلك الحرب، لا هو ولا التنظيم الذي يتولى قيادته، وسرد في هذا الخصوص حديثاً طويلاً عن طبيعة الفكر الماركسي قاطعه رئيس المحكمة أكثر من مرة بلهجة مصرية صارمة بقوله (هذا الكلام لا يفيدك)، ثم تطرق عبدالخالق للاتهام الذي يليه (إحداث تمرد في القوات المسلحة) قال عبدالخالق (إن حزبه ضد الانقلابات العسكرية وإن موقف الفكر الماركسي من هذا واضح، وسبيله إلى التغيير هو الثورة الشعبية) وقال إنه أي عبدالخالق وحزبه كانوا ضد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م قبل حدوثه وإنهم تعاملوا معه فيما بعد كأمر واقع بعد أن تبنى أغلب شعاراتهم. وعن عدم مشروعية الحزب الشيوعي قال إن مايو عندما تولت السلطة حظرت نشاط جميع الأحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي، بل على العكس طلبت التعاون معه واختارت عدداً من أعضائه

وزراء في حكومتها بصفتهم الحزبية. وقال إن مايو كانت في بدايتها تعتمد في مسارها اليومي على منفستو يعده الحزب الشيوعي. وقال إنه عندما حدث الخلاف على بعض المسائل الجوهرية بين مايو والحزب الشيوعي كانت هناك لقاءات وحوارات بين ممثلين للطرفين اشترك فيها الشفيع أحمد الشيخ ومحمد إبراهيم نقد من جانب الحزب ومن جانب حركة مايو الرائدان أبوالقاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبوزيد عضوا مجلس قيادة الثورة. وقال إن السيد بابكر عوض الله نائب رئيس مجلس قيادة الثورة كان يحضر بعض هذه الاجتماعات. وأضاف متسائلاً كيف يمكن أن يكون الحزب الشيوعي محظورا والسلطة في أعلى مستوياتها تتعامل معه وطلب شهادة أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين ذكر أسماءهم للدفاع، ولكن رئيس المحكمة رفض طلبه.

أما فيما يتعلق بمقتل بعض الضباط والجنود، فقد قال إن الأمر يبدو متعلقاً بما حدث آنذاك في بيت الضيافة. وقال إن ذلك الحدث معروف ومعلوم، ولا دخل لنا فيه. وقال إن كل ما في الأمر أنها تهمة يريدون إلصاقها بنا للقضاء علينا. وقال إن كل ما يعلمه عن انقلاب ١٩ يوليو هو أن الشفيع أحمد الشيخ كان قد أخبره بعد هروبه من معتقله أن بعض الإخوان يقصد بعض الشيوعيين قالوا (إن بعض العسكريين يفكرون في انقلاب ولكن لا يعلم متى سيتم الانقلاب) ولم يعر الأمر برمته اهتماماً، لأن الجو كان مليئاً بالشائعات ومشحوناً بالتوتر، وهذا ما فهمته من الشفيع الذي كان تقييمه مثل تقييمي موضحاً أنه لم تكن معروفه الجهة التي ستقوم بالانقلاب، وذلك لأن نظام مايو كان قد دخل في خصومات كثيرة

مع قوى سياسـية متعـددة. وقـال إنـه لم يعلـم بـالانقلاب، إلا بعـد حدوثـه، موضحاً أنهم تعاملوا معه بعد ذلك ليجنبوا البلاد المشاكل.

ونفى أن يكون للحزب الشيوعي كادر عسكري داخل القوات المسلحة. وقال إن هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمدنا الله ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي، ولكن يمكن القول أنهم متعاطفون معه.

وبعد هذا الحديث أعلن رئيس المحكمة تأجيل الجلسة لبعض الوقت، بعد أن استغرقت أكثر من أربع ساعات وأخطر الصحفيين الأجانب بعد تأجيل الجلسة أن المحكمة قد انتهت بالنسبة لهم، وإن الجلسة التالية ستكون سرية.

وكان الغرض في تقديري من إحضارهم لمحكمة عبدالخالق بالذات يعود إلى أهمية شخصية عبدالخالق وإلى أهمية الحزب الشيوعي السوداني، بحسبانه أكبر حزب شيوعي في المنطقة، إضافة إلى ما صدر من تعليقات من وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان حول المحاكمات وتنفيذ أحكام الإعدام، ووصفها للنظام بالهمجية. ولهذا فقد أراد القائمون على أمر النظام أن يظهروا أن المحاكم تعمل وفق القانون والعدالة.

وبدأت الجلسة السرية للمحكمة (التي لا يحضرها سوى الصحفيين الأجانب، وربما أرادت الحكومة أن ترسل رسالة أن هناك محاكمات عادلة. وتم حضوري وفوكاف كممثلين لوزارة الإعلام السودانية) في الساعة الثانية من بعد الظهر وكانت عبارة عن إعادة استجواب من المحكمة لعبدالخالق ومناقشة أقواله، فمثلاً قال رئيس المحكمة- وهو الوحيد الذي كان يتحدث مع عبدالخالق أما الآخرون من أعضاء المحكمة كان يبدو

عليهم وكان الأمر لا يعنيهم في كثير او قليل قال رئيس المحكمة: (يا عبدالخالق أنت إذا ما دبرت الانقلاب كيف هربت من المعتقل وبهذه الكيفية وبمثل هذا التوقيت المطابق؟) وأردف (إن الذي يستطيع أن يهرب من معتقل داخل القوات المسلحة يستطيع أن ينظم انقلاباً). رد عبدالخالق: (خشيت على حياتي من الموت، لأنه أثناء وجودي في المعتقل سمعت معلومات جعلتني لا أطمئن على حياتي).

قال رئيس المحكمة: (ما هي المعلومات التي سمعتها؟)

قال عبدالخالق: (سمعت أنهم يدبرون لاغتيالي بعد إذاعة نبأ عن هروبي من المعتقل).

قال رئيس المحكمة: (فسر لنا يا عبدالخالق لماذا تم الانقلاب بعد هروبك مباشرة، هم أنفسهم الذين قاموا بالانقلاب أوهكذا يقول المنطق وتؤكد قرائن الاحوال؟)

قال عبدالخالق: (كما ذكرت ليس للحزب الشيوعي أي كادر داخل الجيش، وإن الأمر كله لا يعدو أن يكون صدفة خاصة وإن أي شيء كان متوقع الحدوث).

قال رئيس المحكمة: (فيما اختلفتم مع الثورة؟)

رد عبدالخالق: (حول السياسات التي كانت تمارسها).

قال رئيس المحكمة: (قدم لنا مثلاً)؟

رد عبدالخالق: (ضربة الجزيرة ابا والقرارات الاقتصادية الخاصة بالمصادرة والتأميم).

قال رئيس المحكمة: (اليس موضوع سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وقيام المجتمع الاشتراكي من الشعارات التي ينادي بها حزبكم وتدعو لها النظرية الماركسية، ولازم تنفذوها إنتو بس؟)

رد عبدالخالق: (نعم ندعو لتحقيق كل الشعارات، ولكن ليس بالكيفية التي تمت بها تلك القرارات، حيث إنها تجاهلت كافة ظروف البلاد، بل أن القرارات نفسها جاءت غير مدروسة ومرتجلة، وتعتبر خطوة سابقة لأوانها. وقد أوضحنا موقفنا منها في سلسلة من المقالات في جريدة (أخبار الأسبوع)).

وأخذ عبدالخالق يستفيض في الحديث عن أخطاء القرارات وما صاحب تنفيذها من أقاويل وشائعات حول الفساد الذي حدث حقيقة في بعض المؤسسات. وقاطعه رئيس المحكمة بلهجته المصرية الصارمة (خلص ..خلص).

وللحق فقد كانت هذه المرة الوحيدة التي شاهدت فيها المرحوم عبدالخالق محجوب متأثراً، عندما قال لرئيس المحكمة (أرجو يا سيدي الرئيس أن توسع صدرك عليَّ قليلاً لأن المسألة بالنسبة لي بضع ساعات فقط) وقد لاحظت أن الدهشة قد علت وجوه الحاضرين بعد سماعهم لكلمات عبدالخالق التي كانت إشارة واضحة إلى أنه كان يعلم مسبقاً أنهم قرروا إعدامه. لقد كان الأمر أكبر من الدهشة وأعمق من الخوف، لقد كانت لحظة صراع رهيبة بين شخصين أحدهما يريد أن يضيف إلى عمره حتى ولو بضع دقائق معدودة وآخر لعله يريد أن يخلص نفسه بسرعة من مهمة ثقيلة حتى ولو كانت حياة إنسان.

وقد لاحظت أن رئيس المحكمة قد تجاهل تماماً الحديث عن ضربة الجزيرة أبا، على الرغم من أن عبدالخالق ذكرها ضمن أسباب خلاف الحزب الشيوعي مع مايو.

وفجأة سأل رئيس المحكمة عبدالخالق: (هل لدى حزبكم أسلحة؟) وكان رد عبدالخالق أكثر من مفاجأة، قال: (نعم وقد أرسلها لنا جمال عبدالناصر عام ١٩٦٨م عند تعرض الحزب الشيوعي إلى طرد نوابه من الجمعية التأسيسية بسبب (حادثة طالب معهد المعلمين العلمي. شوقي محمد علي).

لعل هذا كل ما أذكره عن ما ورد في تلك المحكمة التي كانت أشبه بالمسرحية الدرامية التي تنهمر فيها الأعين بالدموع. وفي مقام التعليق يتعين عليّ أن أسجل موقف عبدالخالق محجوب الإنسان، فقد كان شجاعاً بكل ما في الكلمة من معانٍ وثابتاً كل الثبات كأشجع الرجال في مثل هذه المواقف.كان يتحدث في المحكمة في وقت حرج بالنسبة له وكأنه يتحدث في ندوة سياسية. وعلى الرغم من أن عبدالخالق كان يعلم سلفاً مصيره، فلا شك عندي كشاهد عيان من أنه كان أكثر ثباتاً من الذين حاكموه إذ لاحظت أثناء المحاكمة أن القلق والاضطراب يسيطران على رئيس المحكمة وأعضائها، بل أن بعضهم كان ينظر إلى ساعة يده بين الفينة والفينة كأنه على موعد.

وفي حوالي الخامسة مساء أعلن رئيس المحكمة نهاية المحكمة. وقال إن المحكمة سترفع قرارها إلى القائد العام الذي كان مقيماً في مكتب قائد المدرعات العميد أحمد عبدالحليم. وهذا المكتب اتخذ منه اللواء جعفر نميري مقر قيادة لتنفيذ أحكام الإعدام.

وطلبت من المقدم عبدالمنعم حسين وكان يعمل بفرع القضاء العسكري أن انتظر معه حتى يتم التصديق على الحكم وطال انتظاري حتى تجاوزت الساعة منتصف الليل. وكان المقدم عبدالمنعم كثير الخروج من مكتبه وفي إحدى مرات عودته إلى مكتبه طلب مني الذهاب إلى مقر جعفر نميري، لأرى ماذا يفعل النميري. لقد كان المقدم عبد المنعم متأثراً تأثراً شديداً لما يحدث مما دفعه إلى رفع عريضة ينتقد فيها ما تم من إجراءات. وقد فصل من الخدمة بسبب تلك العريضة وأعتقل أكثر من مرة.

وبالفعل ذهبت إلى مقر قيادة نميري ووقفت بالقرب من النافذة لأرى عجباً، النميري ينهال ضرباً على أحد الضباط ويسبه بألفاظ بذيئة وهو في حالة من الهياج .. أُخرج الضابط وأتووه بآخر وتكرر نفس المشهد معه ومع آخرين من بعده. ولم تتوقف هذه العملية إلا عندما همس أحد الضباط في أذن نميري الذي سمع سماعة الهاتف وكانت المحادثة من القاهرة ومن الرئيس السادات، عرفت هذا من ردود النميري على محدثه وانتهت المحادثة التي لم تستغرق طويلاً وقد بدا بعدها النميري سعيداً جداً. ولم أكن أعلم بمضمون المحادثة، إلا بعد أن حضر العميد أحمد عبدالحليم الذي بادره النميرى ضاحكاً بل منفجراً من الضحك. وقال له إن الرئيس السادات قد اتصل به منذ قليل، وقال له إن الجماعة الروس طلبوا منه أن يتوسط لكي يبقي على حياة عبدالخالق محجوب، ولكن الرئيس السادات قال لي خلص عليه وهذا ما أكده لي العميد أحمد عبدالمنعم، ولكن بعد يومين علمنا من مصدر آخر أن طلب السادات كان متعلقاً بإعدام الشفيع أحمد الشيخ.

وكان الطلب عبارة عن رجاء من القيادة السوفيتية بحكم أن الشفيع يحمل وسام من أرفع الأوسمة السوفيتية.

وقال المصدر إن النميرى قد أبلغ السادات أن حكم الاعدام قد نُفذ في الشفيع حينها، فقال السادات: (شطب على رأس الحية؟) .. يقصد عبدالخالق محجوب.

وفي الثانية صباحاً حضر إلى مقر المدرعات المرحوم الأستاذ موسى المبارك وكان وقتها يعمل رئيساً لمجلس إدارة الأيام واجتمع لبعض الوقت مع النميري وعند خروجه أبلغني وكان يبدو عليه التأثر أن النميري قد أبلغه أن حكم الإعدام قد نفذ في عبدالخالق، ثم جاء بعد ذلك السيد عمر الحاج موسى وعندما علم بالخبر خرج من المكان.

وهكذا أسدل الستار على أحد فصول تلك المسرحية الدموية التي شهدتها البلاد ... ولكن يبقى السؤال قائماً: هل كان عبدالخالق محجوب مسئولاً عن انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م؟ وما هو الدليل؟ أم أن الأمر كله كان صراعاً على السلطة بين العسكريين؟ تلك الحقيقة لابد أن تكشف في يوم من الأيام مهما تراكمت السنين وتباعدت الأزمنة. ويجوز لنا أن نسأل كما سأل الصحفي المعروف الأستاذ فؤاد مطر في كتابه الشهير (الحزب الشيوعي السوداني- نحروه أم انتحر؟).

لقد حاولت جاهداً من خلال ما توفر لي من معلومات وعلاقات بالكثيرين الذين يعرفون الأسرار والخفايا الوصول إلى إجابة شافية عن ذلك السؤال الذي ظل مثار جدل واسع قرابة أربعين عاماً بين الجادين في البحث عن الحقيقة وبين أصحاب الهوى والغرض. ولكن السؤال ظل

مطروحاً بلا إجابة مقنعة. والمتتبع لتطورات الأحداث وقرائن الأحوال يستطيع أن يجد مدخلاً ربما يفضي إلى الإجابة، فقد كان الحزب الشيوعي في حقبة الستينيات يعيش فترة ازدهار سياسي ويمثل بؤرة جذب لكثير من الشباب الذين تصادف أفكاره هوى في نفوسهم بحكم بيئة الفقر والتطلع نحو مستقبل أفضل، ففي هذا تساوى العامل والمزارع والطالب والموظف والمرأة والعامل. وقد سرّع من وتيرة هذا الجذب أن قيادات الحزب كانت من صفوة المتعلمين الذين يجيدون مخاطبة تطلعات الناس، مما مكن الحزب أن يحصد معظم دوائر الخريجين في أول انتخابات عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وينافس في دوائر الوعي في المدن، بالإضافة إلى الظرف العالمي الذي كان فيه التطلع نحو الاشتراكية سمة من سمات العصر، حيث نشطت حركات التحرر الوطني وأصبحت أسماء مثل لوممبا ونكروما وكاسترو ومن الأسماء المألوفة حتى في وجدان البسطاء. كما أن الارتباط العضوي بين الأحزاب الشيوعية على مستوى العالم كله ساعد الحزب في تأهيل الكثير من كوادره في دول أوروبا الشرقية، وأصبح الحزب قبلة للشباب الطامعين في استكمال تأهيلهم الأكاديمي بتلك الدول، وذلك لقلة المؤسسات التعليمية داخل الوطن.

كل هذه العوامل أعطت الحزب حجماً مقدراً وتقديراً معترفاً به من كل قوى اليسار العالمي حتى بات يصنف كأقوى الأحزاب الشيوعية العربية والإفريقية.

غير أن بروز نجم الحزب الشيوعي السوداني، خلف أثراً مزعجاً للحزب على الساحتين الداخلية والخارجية، إذ ظلت القوى السياسية الوطنية ترقب

نمو الحزب بتوجس وريبة وعينها على رصيدها الجماهيري الذي بنته وفق مفاهيم وطنية أحياناً ووفق ولاءات طائفية أحياناً أخرى.

أما على الصعيد العالمي قد كان المناخ أكثر توجساً، بسبب مناخ الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتسابقاً لملء الفراغ الذي نجم من تداعي الامبراطوريات الأوروبية في العالم الثالث وغروب شمسها. ويجب الا نغض الطرف عن حقيقة أن الحزب الشيوعي كان محظوراً على عهد المستعمر وعلى عهد عبود تحت طائلة قوانين النشاط الهدام منذ أن وفدت خلاياه الأولى من مصر في أربعينيات القرن الماضي، وظل ينشط تحت الأرض مستغلاً حيويته في النشاط السري من منشورات وكتابة على الجدران، ولم يخرج إلى دائرة العمل العلني المقنن إلا بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م حين اكتسب شرعيته ونظم عضويته في النور، مما قوى ساعده السياسي مستعيناً بالفكر الماركسي الذي يؤطر للقبضة المركزية الحديدية.

وبات يحصد ثمار نشاطه الدؤوب في مقاعد البرلمان، حيث بلغت عضويته أكثر من عشرة نواب، بالإضافة إلى هيمنته على مفاصل النشاط النقابي والفئوي، بل أصبح في مقدوره أن يؤجج الصراعات وينفخ في جذوتها، حيث بات في إمكانه إصابة المناخ السياسي بأكمله بالشلل. وبلغ به الحال من السيطرة على نقابات العمال أن يناهض الحقوق التي وفرها (كادر العمال) الذي أقره الشريف حسين الهندي وزير المالية في حكومة ائتلاف الوطني الاتحادي وحزب الأمة. وراح قياديوه يعبئون الحركة العمالية في وجه هذا القرار الذي أغدق على العمال حقوقاً وفيرة، إذ كانت الغاية من مناهضة

الحزب تكمن في الا يستأثر حزب آخر بتعاطف جماهير العمال، فكأنهم يفضلون مصلحة الحزب على مصلحة القواعد، متناسين أن مهمتهم هي تحقيق المزيد من المكاسب لمصلحة تلك القواعد.

كان لهذه الحادثة أصداء واسعة في دوائر الأحزاب التقليدية. وكانت بداية الصراع بين هذه الأحزاب والحزب الشيوعي. وقد ازدادت شدة وضراوة هذا الصراع بسبب وجود إسلاميين داخل البرلمان، ممثلين في جبهة الميثاق الإسلامي بقيادة الدكتور حسن الترابي. وتبلور الصراع بين معسكرين اولهما المعسكر الأكبر ويضم الأحزاب الوطنية التقليدية، بالإضافة إلى القوى الإسلامية السياسية المناهضة لليسار التي راحت تنادي بدستور إسلامي، بينما انتظمت في المعسكر الآخر قوى اليسار بقيادة الحزب الشيوعي وتنظيمات جنوبية وتنظيمات القوميين العرب والتي لا ترضى بغير دستور علماني.

وظل الصراع على هذا الحال، ولم يهدأ له حال إلى أن جاءت حادثة معهد المعلمين، وهي حادثة حار الناس في تفسير أسبابها، فالبعض يراها هدية السماء وآخرون يرونها حادثاً مفتعلاً من صنع أعداء الحزب الشيوعي، لكنها كانت القشة التي قصمت ظهر الحزب الشيوعي، فسرعان ما استغلها المتربصون به، وشحذوا نصالهم لذبح الحزب.

ويبقى بعد ذلك أن نطرح المزيد من التساؤلات:

هل الظروف المحبطة والمؤامرات التي مورست ضد الحزب الشيوعي هي التي دفعت الحزب للتفكير والشروع في الانقلاب؟ وهل كان خيار الانقلاب هو الخيار الأمثل للحفاظ على الحزب من التشتت والضياع؟ وهل ادرك

الحزب أنه لم يعد يملك الفرصة للعودة للجماهير وممارسة نشاطه وسطها، خاصة أن نظام مايو كان يكن له عداءً كبيراً، ويريد إضعافه والتخلص من قياداته؟

رغم كل ذلك فقد حاول الحزب الشيوعي الحفاظ على شعرة معاوية (وبالطبع ليس هو معاوية سورج) بينه ونظام مايو الذي حاول ضرب الحزب بأعضاء الحزب أنفسهم الذين كانوا يعتقدون أن وصولهم للسلطة بالانقلاب هو الغاية وقمة تحقيق الأهداف، وهو غير ما يعتقده عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب، فأصبح الأمر أشبه بالمواجهة بين جناحي الحزب ... جناح داخل السلطة وجناح خارج السلطة ومناوئ لها بقيادة عبدالخالق. وازدادت المواجهة بعد أن أصدر مجلس قيادة الثروة قرارات ١٦ نوفمبر ١٩٧٠م التي أعفي بموجبها المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمدنا الله والرائد هاشم العطا الذي قاد انقلاب ١٩ يوليو بعد ذلك. وكانت قرائن الأحوال كلها تشير إلى أن انقلاب الرائد هاشم العطا كان هو المنفذ الوحيد للحزب الشيوعي للعودة إلى صدارة المسرح السياسي في البلاد .. كان خياراً طموحاً وحلماً وردياً لكنه أصبح آخر الأمر كابوساً فادح الكلفة.

أما علم عبدالخالق بذلك الانقلاب فهو أمر ما زال محل جدل، فبينما يرى الناس أنه كان وراء الانقلاب، إلا أن عبدالخالق نفسه نفى صلته به في محاكمته الشهيرة بالشجرة.

نحروه أم انتحر؟ ....

سؤال مزمن ما زال مجالاً للاجتهاد والبحث عن الحقيقة.

الباب الرابع

انقلاب حسن حسين.. انقلاب الغفلة والسذاجة

انقلاب حسن حسين

لعله من المفارقات المدهشة في قصتي مع الانقلابات العسكرية ذلكم الانقلاب الذي وقع في صبيحة الجمعة الموافق(٥ سبتمبر ١٩٧٥م) بقيادة المقدم حسن حسين عثمان، والمفارقة في هذا الأمر هي أنني عندما حدث الانقلاب لم أكن أعمل بمهنة الصحافة، حيث كنت أعمل حينها بالتجارة بعد أن افتتحت سوبر ماركت بسوق العمارات الدرجة التانية، ثم أنني لم أكن على علم به وليست لدي أي علاقة بالأشخاص الذين نفذوا الانقلاب، بل كنت منصرفاً بكل جهدي في هذا العمل التجاري، لكن كانت المفاجأة أن تم اعتقالي أمام متجري في نفس يوم الانقلاب. وأذكر أنني في ذلك اليوم كنت أنا ومجموعة من الأصدقاء في انتظار زيارة السيد/ عمر الحاج موسى وزير الإعلام حينذاك وهي زيارة اعتاد عليها عمر الحاج موسى حيث كنا مجموعة أصدقاء نلتقي كل يوم جمعة أمام المتجر وأصبح اللقاء في شكل حلقة تقام كل جمعة. وفي أثناء انتظارنا للأخ عمر الحاج موسى إذا بشخص يقول لنا إن عمر كان في المطار ومن هناك ذهب إلى كسلا مباشرة، ثم جاءنا نبأ الانقلاب وجلست أنا ومن معي نتجاذب أطراف الحديث عنه

ومن الأشياء التي اتذكرها أن أحد الأصدقاء قال إن هذا الانقلاب هو انقلاب جهوي وعنصري وهو (انقلاب غرابة) بحكم أن حسن حسين أصوله من كردفان، ولديه شقيقان يعملان بالحكومة هما العميد: عثمان حسين وشقيقه محمود حسين الذي كان مدير مديرية أعالي النيل، وفي أثناء هذا الحديث اتصل بي المرحوم الأستاذ/ رحمي محمد سليمان الصحفي المعروف وكان سعيداً غاية السعادة بالانقلاب لأسباب تتعلق بأنه كان لديه موقف من النظام وأسلوبه في إدارة الحكم، ويعتقد أن النظام ضيق على الحريات الصحفية وغيرها، وكان ناقماً ضد النظام وقد قال لي (إنه الآن ومعه بعض الصحفيين يريدون أن يوقعوا برقية تأييد لقائد الانقلاب باسم الصحفيين الوطنيين) فقلت له (تمهل شوية علشان نفكر في الأمر ونشوف الأمور ماشة على وين .. وإنو الانقلاب دا شكلو ما حينجح لأنهم فقط عملوا على الاستيلاء على الإذاعة وإعلان البيان ولم تكن هناك خطوات أخرى) وأضفت (إنني أخشى أن تكون قيادة الانقلاب معزولة لا تأييد لها وسط العساكر) وقلت له (إننى حين أفرغ من عملي سوف أمر عليه لنكمل النقاش). بعد أن انتهيت من محادثتي رجعت إلى ضيوفي لتداول أخبار الانقلاب وأحاديث المدينة، وبعد انصرافهم من أمام المحل قمت بزيارة إلى الأستاذ/ بشير محمد سعيد بشارع تسعة بالعمارات كي أسأله عن الانقلاب لأنه لم تكن لدى فكرة عنه، ووجدت معه بعض أصدقائه يتداولون الحديث حول الانقلاب. ومن الواضح أن الانقلاب كان مفاجأة لهم وبعد الانتهاء من الزيارة رجعت إلى السوبر ماركت، فوجدت بعض الأصدقاء يجلسون أيضاً في انتظار بعض الحقائق عن طبيعة الانقلاب، إلا أن الانقلاب

لم يصمد سوى سويعات لم تتجاوز الساعتين وتم إجهاضه واسترداد الإذاعة والقيادة العامة وتم أسر قائده المقدم حسن حسين عثمان بعد جرحه جراء طلق ناري أصاب يده داخل القيادة العامة. وفي هذه الأثناء حضرت عربة فلكسواجن كاكية اللون أعرفها جيداً وأعرف سائقها وأذكر أن اسمه عوض لأن العربة كانت خاصة بصديقي العميد/ سيف الدين عبدالرحمن الضابط بجهاز الأمن وكان وقتها في ألمانيا هو وصديقه العميد/ صلاح محمد عبدالله. ذهبت إلى العربة وفي ظني أن العميد سيف الدين قد رجع من ألمانيا ولكني لاحظت أن هناك شخصاً آخر في المقعد الخلفي وألقيت التحية للسائق عوض ومن معه فأخبرني الشخص الجالس بالخلف بأني مطلوب لدى جهاز الأمن، وقال لي (قبل ما نمشي للجهاز مطلوب تفتيش بيتك). ذهبنا إلى المنزل وتمت عملية التفتيش ولكنهم لم يعثروا على شيء يأخذوه معهم وذهبنا بعد ذلك إلى الجهاز وتم إيداعنا في حراسات ضيقة، وكان هنالك أعداد كبيرة من المعتقلين حتى ضاقت بهم الحراسات. وفي فجر اليوم الثالث تم ترحيلنا إلى سجن كوبر وعندما تم ترحيلنا شعرنا بغاية السعادة بسجن كوبر لأننا كنا في ظروف لا تطاق، وبعد ان أمضيت بضعة أيام في سجن كوبر التقيت بواحد (عامل صحفي) وقال لي إنه تم اعتقاله وشكا لي من الأوضاع ولم أهتم به كثيراً، واستمرينا على هذا الحال لبضعة أيام، وأذكر أثناء سجن كوبر كان هنالك تعارف بين المعتقلين الجدد والقدامى والتقيت برجل كبير في السن ولم يكن من المعتقلين بسبب الانقلاب، بل كان معتقلاً في أمر آخر، وأثناء حديثي معه قال لي (والله انا مجرد ما سمعت اسم قائد الانقلاب تأكدت إنو ما حينجح) ولما استفسرته

عن السبب أضحكني جوابه إذ قال: (ياخي قائد الانقلاب اسمو حسن حسين عثمان، هو أصلاً سيدنا الحسن مات مقتول وسيدنا الحسين مات مقتول وسيدنا عثمان مات مقتول ... كيف زول بالاسم دا ينجح في الانقلاب؟!).

بعد أيام تم إجراء تحقيق معي بواسطة الضابط/ الفاتح أبوداؤود ولم تكن لديه أي معلومات يحقق معي بها سوى سؤالين:

١. هل كنت بصدد عمل مذكرة تأييد للانقلاب باسم الصحفيين؟

٢. شوهدت مرة- وقد حدد لي التاريخ في فندق السودان- تتناول طعام العشاء مع المحامي أنور أدهم وكان يدور بينكم حديث هامس، ما طبيعة هذا اللقاء وماذا دار فيه من حديث؟.

رددت عليه بالقول: (إن أنور أدهم هو صديق لي منذ سنوات وليس بالأمر الغريب أن أجلس معه وأتناول العشاء، ثم إن الناس في المحلات العامة عادة يتحدثون بصوت خفيض، كما أن الاستاذ أدهم هو أحد الأشخاص المرضي عنهم من قبل نظام الحكم بدليل أنه عضو في مجلس الشعب (البرلمان) بالتعيين وليس بالانتخاب، ومعنى هذا أنه من أصحاب الثقة ولا يمكن أن يتآمر على النظام). وانتهى الكلام بيني وبين ضابط الأمن عند هذا الحد ولم أره بعد ذلك إلى أن غادرت السجن. وفي تلك الأثناء شُكلت لجان تحقيق مع المتهمين بالانقلاب وأصدر نميري قراراً بعدم الإفراج عن أي معتقل إلا بعد التحقيق مع المتهمين بالمحاولة الانقلابية، لذلك قضينا وقتاً طويلاً حتى الفراغ من التحقيق وإصدار الأحكام بالإعدام، وقد أعدم المتهمون في عطبرة في منطقة تسمى وادي الحمار.

بعد خروجي من السجن أصبحت أتساءل (لماذا تم اعتقالي؟) وأثناء بحثي عن الاجابة اكتشفت أن ذلك الشخص (العامل صحفي) والذي التقيت به في السجن يسكن بالقرب من منزل الأستاذ رحمي محمد سليمان، واستمع إلى المحادثة التي حدثت بيننا والتي دعاني فيها رحمي لإصدار مذكرة باسم الصحفيين الوطنيين، وأن هذا (العامل صحفي) يصنف كمتعاون مع جهاز الأمن (مصدر)، وهو من قال لهم إن إدريس هو الذي حضر الاجتماع. وسبب اعتقال هذا (العامل صحفي) معنا بالسجن هو أن مدير جهاز الأمن السيد عبدالوهاب إبراهيم، وهو رجل دقيق في عمله وعادل في قراراته، اكتشف ان هذا الرجل نقل معلومات كاذبة عني وعن آخرين، وقاد كذب هذه المعلومات المضللة إلى اعتقاله بموجب صلاحيات مدير الجهاز القانونية وايداعه السجن، وتم ترحيله فيما بعد من سجن كوبر إلى سجن شالا. أيضاً من أسباب اعتقالي أن أحد رجال الأعمال الذين سطع نجمهم في ذلك الوقت ويدعى بابكر الفقس نقل إلى جهاز الأمن مقولة مفادها أنني قلت وسط مجموعة من الناس كنا نتحدث في الحالة العامة للبلد أن هذه الحالة هي حاله انقلاب وسوف تؤدي إلى انقلاب، صحيح أنني قلت ذلك في إحدى الجلسات، وبابكر الفقس هذا استفاد من علاقته بالجهاز واشتهر وبرق نجمه فجأة وأصبح واحداً من رجال الأعمال الذين يشار إليهم بالبنان، ولكن انطفأ بريقه فجأة مثل ظهوره، وكان يتاجر في المحاصيل مثل الذرة والفول السوداني ولكنه على علاقة مع مدير مكتب أحد الوزراء، والذي يقوم بتسريب المعلومات إليه عن أسعار المحاصيل ويحدد له في أي المحاصيل يشتري، ثم قدمه ذات الرجل للبنوك لأخذ قروض وتمويل برهن المحاصيل.

هذه العلاقة استفاد منها الرجل كثيراً وكون ثروة طائلة ولكنها فجاة اختفت مع اختفاء المؤثرات.

بقيت كلمة أخيرة في شأن انقلاب حسن حسين ورفاقه، فقد كان تنفيذ الانقلاب ممعناً في السذاجة والنوايا الحسنة، ونجاح هذا الانقلاب في الاستيلاء على الإذاعة والقيادة العامة لا يعود لحسن التدبير والتخطيط ولكن لغفلة أجهزة الأمن المايوية واسترخائها عقب تخلصهم من كوابيس انقلاب هاشم العطا، وثمة سبب آخر للنجاح هو أن بعض عناصر الانقلاب من ضباط الصف وأطقم الدبابات الذين شاركوا في الانقلاب هم ذات العناصر المتمرسة بالانقلابات والتي أعادت نميرى للسلطة عقب انقلاب هاشم العطا ومن بينهم الرقيب أول حماد الإحيمر الذي قُتل أثناء استرداد الإذاعة من قوات حسن حسين. ومما يؤكد روح الغفلة والسذاجة التي سادت الانقلاب أن المرحوم عباس برشم وهو أحد قادة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وهو محسوب على حزب الأُمة ومن الضالعين في تنفيذ الانقلاب مما تسبب في إعدامه استغل واحدة من الدبابتين اليتيمتين اللتين أنجزتا الانقلاب في الطواف بها مثل السيارة للذهاب لجامعة الخرطوم وسجن كوبر لكسب المؤيدين وإطلاق سراح المعتقلين. كذلك يورد البعض عن روح السذاجة التي سادت الانقلاب أنه وبعد فشل الانقلاب كان قائده الجريح المرحوم حسن حسين يسأل الضباط المكلفين عن حراسته عما إذا كان هذا الجرح سيتسبب في (تلجينه) اي فصله من العمل في القوات المسلحة! ولعل الإفادة التي أدلى بها الأستاذ عبدالحليم الطاهر المحامي- وكان محامي الانقلابيين في المحكمة العسكرية التي انعقدت لمحاكمتهم بمدينة عطبرة-

والتي ذكر فيها أن المتهمين كان آخر ما يخطر ببالهم أن يطالهم حكم الإعدام جراء ما أقدموا عليه، ولكن وللأمانة يجب أن نذكر أنهم ورغم هذه العفوية أو السذاجة في تقدير الموقف إلا أنهم كانوا من أكثر الرجال ثباتاً وإيماناً أثناء المحاكمة وحتى عقب صدور حكم الإعدام عليهم. وما زال لغز الجهة التي وقفت خلف الانقلاب غامضاً إلى يومنا هذا، وحسب ما أورده الأستاذ عبدالحليم الطاهر فإن المتهمين رفضوا بإصرار أن يكشفوا عن هذه الجهة، وقد نفت قيادة حزب الأمة وقيادات الإسلاميين في المحكمة أية علاقة بالانقلاب ولكن ثمة معلومات لدي تفيد بأن المرحوم الشريف حسين الهندي هو المخطط والممول الرئيس لهذا الانقلاب.



المقدم حسن حسين قائد الانقلاب



حسن حسين في المعتقل

الباب الخامس

٣٠ يونيو ١٩٨٩م.. الإسلاميون على ذات الطريق!

الإنقاذ ... النسخة الإسلامية للانقلابات!

بعد عودة الديمقراطية الثالثة في أعقاب الثورة الشعبية التي اطاحت بحكم مايو في ٦ إبريل ١٩٨٥م لم يدم الوضع طويلاً حتى عاد الصراع بين الحزبين الكبيرين، لكن هذه المرة كان هنالك حزب ثالث بات له تأثير قوي في الساحة السياسية أفرزته انتخابات عام ١٩٨٦م وهو تنظيم الجبهة الإسلامية القومية. ويتميز عن الحزبين الكبيرين بأنه حزب قوي في البنية التنظيمية ومترابط في التكوين وجل المنتمين له على قدر كبير من التعليم، واخذ الصراع بين الحزبين الكبيرين يتطور بصورة مستترة بعد سيطرة الحركة الشعبية بقيادة قرنق على الكرمك في ولاية النيل الأزرق على الحدود الأثيوبية وتحرك السيد/ محمد عثمان الميرغني وسفره إلى العاصمة العراقية بغداد بحثاً عن السلاح لدعم الجيش السوداني، وقد كللت مهمته بالنجاح بدرجة كبيرة، حيث إن الرئيس العراقي أمد السودان بقدر كبير من الأسلحة قال (إنها لم تكن موجودة في المخازن لكنه سحبها من أيدي المقاتلين في جبهات القتال حين كانت حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية)، وعندما جاءت الأسلحة من العراق وتم تحرير

الكرمك، اعطى هذا الحدث الميرغني شعبية كبيرة له ولحزبه وهتفت الجماهير (حررت الكرمك يا عثمان). هذه الهتافات زادت من حدة التوترات بين الحزبين، واستمرت حالة الشد والجذب بينهما إلى أن تم حل الحكومة في مايو ١٩٨٧م، واتهم الصادق المهدي رئيس الوزراء وزراء الاتحادي بضعف الأداء الوزاري. وكان كثيراً ما يسخر منهم ويتندر بحكايات وقصص تناولتها مجالس المدينة بكثير من السخرية والتندر، ومن بين الروايات التي شاعت آنذاك أن الهندي أول من أدخل صحن الفول إلى مكتب وزير الخارجية، هذه السخرية والتندر من المهدي تسببت في إحداث أزمة مع زين العابدين الهندي، أدت إلى أن يشعر بقدر من المرارة والإحباط، بات بعده زاهداً في المشاركة في المنصب الوزاري والحكومة كلها. وأذكر في يوم من الأيام ذلك الوقت ذهبت إلى القصر الجمهوري في منتصف النهار، لأتابع اجتماعاً للقيادات العليا في الحزب الاتحادي الديمقراطي، لبحث الأزمة غير المعلنة بين الهندي والمهدي.

وهناك التقيت بزين العابدين الهندي بالقصر وكان في انتظار اجتماع سيعقد لبحث الأزمة السياسية بين الحزبين ودار حديث كثير بيننا حول الحكم ومشاكله وما يعانيه بصورة شخصية من ذلك، وطلب مني الرأي في الأمر، وقلت له (بالنسبة لموقفك الشخصي أم بالنسبة لموقف حزبك؟) قال لي (بالنسبة لموقفي الشخصي). قلت له (قدم استقالتك فوراً، لصعوبة التعاون بينك ورئيس الوزراء) وعلى الفور فتح وبدون نقاش درج إحدى الطرابيز وأخرج ورقة بيضاء وكتب استقالته من الحكومة ومن وزارة الخارجية وأرسلها للميرغني الذي كان في تلك اللحظة يترأس الاجتماع المشار إليه بالقصر، واحتفظ بموقعه كأمين عام للحزب، وبعد أن كتب

الاستقالة خرجنا سوياً من القصر وذهبنا إلى منزل صهره السيد صلاح مكي في الخرطوم (٣) وفارقته هناك وذهبت إلى مكتبي في جريدة الأيام. وعندما قرأ الناس الخبر الذي انفردت به الأيام وحدها في صباح اليوم التالي ذلك أحدث تأثيراً كبيراً في الساحة السياسية، خاصة في دوائر الحزبين الكبيرين. وأذكر أن الأستاذ بشير محمد سعيد رئيس مجلس إدارة صحيفة الأيام أبلغني أن (أولاد الميرغني) شكوا له مني بدعوى أنني (أقوم بتحريش الهندي ضدهم). ولم تفارق هذه المرارة الهندي زمناً طويلاً، ودفعته إلى المطالبة بحل الجمعية التأسيسية وإجراء انتخابات جديدة، خاصة عندما حل المهدي الحكومة واتهم وزراء الاتحادي بالضعف.

وفي هذه الفترة اندلعت حرب الاتهامات بالفساد التي أطلقها الدكتور محمد يوسف أبوحريرة ضد أطراف في الحكومة (كان أبوحريرة أستاذاً بكلية القانون بجامعة الخرطوم ونائباً برلمانياً عن حزب الوطني الاتحادي، وعين وزيراً للتجارة وكان قد اتخذ قرارات لمصلحة المستهلك السوداني فيما يتعلق بأسعار السلع، وفي هذا الإطار قام باستيراد لحوم من خارج السودان(استراليا)، واستمرت هذه المعركة قرابة شهر، وساهمت في تأخير إعلان تشكيل الحكومة الجديدة، التي أعلن تشكيلها في ٤ يونيو ١٩٨٧م بعد لقاء السيد محمد عثمان الميرغني والسيد الصادق المهدي. وبعد تشكيل الحكومة تم تشكيل لجنة برئاسة القاضي دفع الله الرضي للتحقيق في الاتهامات التي أطلقها أبوحريرة.

وفي هذه الأثناء عقد الحزب الاتحادي الديمقراطي اجتماعاً يوم ٩ يونيو ١٩٨٧م لحسم الخلافات الداخلية. ودار جدل كثيف حول طبيعة المشاركة

في الحكومة والصراع حول القوانين البديلة التي اقترحتها الحكومة، وضرورة حسم الخلافات الداخلية في الحزب.

وتركز الصراع حول القوانين البديلة بين الجبهة الإسلامية التي نادت بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية والأحزاب المنادية بالعودة لقوانين ١٩٧٤م. وفي ظل هذا الجو المضطرب تقدم السيد محمدالحسن عبدالله يس باستقالته من عضوية مجلس رأس الدولة، ليزيد الأزمة ويوسع رقعة الخلاف بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة.

وأذكر أنني كنت في زيارة للقاهرة في مهمة عمل تتعلق بتوفير ورق طباعة لصحيفة الأيام، وكنت ضيفاً على السيد محمدالحسن عبدالله ياسين في شقته في مصر الجديدة، وفجأة بعد أيام من ضيافته لي قال لي في مساء ذات يوم وبدون مقدمات (أنا راجع للخرطوم غدا، لكي أفجر أزمة سياسية كبيرة جدا سيكون لها دويّ هائل على الساحة السياسية).

سألته عن السبب؟

رد على بالقول "جاءتني معلومات تفيد أن السيد أحمد الميرغني وأحد رجال الأعمال الاتحاديين الموالين لطائفة الختمية حولا القصر إلى مرحلة بهاء الدين ونميري وأن هناك فساداً كبيراً يحدث في الخرطوم" (كان بهاء الدين محمد إدريس استاذاً جامعياً عينه نميري وزيراً للشئون الخاصة برئاسة القصر الجمهوري).

ولم يكشف لي المزيد من التفاصيل عن الذي ينوي فعله، ولكنه أضاف (حصلني بسرعة لأنو حادخل في معارك كبيرة). وعند وصوله إلى الخرطوم

قدم استقالته من مجلس رأس الدولة. وحدث ذلك في نهاية مايو ١٩٨٧م، فيما قبلت الجمعية التأسيسية الاستقالة في ٢٥ يونيو من العام نفسه.

وقد أحدثت الاستقالة ردود فعل متباينة كان لها تأثير كبير على الوضع السياسي، وفتحت الساحة على كافة الاحتمالات. وقد عزاها البعض إلى تباين وجهات النظر بينه وبين الشريف زين العابدين الهندي (الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي) في عدد من المسائل أبرزها الخط الاقتصادي الذي انتهجه الدكتور أبوحريرة وهيكل الأمانة العامة للحزب، خاصة أن ياسين قد تقدم بتصور لتنظيم الأمانة، إلا أن الهندي رفض التصور. إضافة إلى ترديد اتهامات بإضعاف موقف الاتحاديين داخل الحكومة، مما جعلها تتمادى في تحميل وزراء الحزب مسؤولية القصور في الفترة السابقة.

ولم يستبعد البعض أن استقالة ياسين جاءت بعد الحملة الإعلامية التي شنتها الصحف المعارضة متهمة إياه بالفساد، وقدم استقالته حتى يواجه الاتهام محرراً من كل الأعباء الحزبية والرئاسية. ولكن ما يؤكد الصراع الداخلي هو تصريح عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد هاشم بامكار (سياسي ونائب برلماني كان ممثلاً للحزب الوطني الاتحادي عن دائرة بورتسودان الشرقية وكان معروفاً بسخريته من أعضاء الحزب)، الذي اعتبر أن الاستقالة جاءت في محلها ويجب ملء ذلك المنصب بشخصية ذات تجارب سياسية واسعة.

واضاف بامكار ان قبول السيد محمدالحسن عبدالله ياسين لمنصب راس الدولة تم بعد ضغوط حزبية لم تراع حاجة الحزب الاتحادي الديمقراطي للطاقات التنظيمية وقدرات البناء الحزبي التي يتمتع بها. لكن محمدالحسن أكد انه ليس على خلاف مع الأمين العام وأنه يرغب في التفرغ للعمل الحزبي نسبة للتدهور الشديد الذي أصاب العمل التنظيمي والقيادي في الحزب وأن الوضع لو استمر بهذه الطريقة فسوف يؤدي إلى نتائج حزبية خطيرة. ومع هذا فإن ياسين ربط استعداده للتفرغ الحزبي بدعم الأعضاء لتحقيق ثلاثة أهداف هي:

توحيد كافة فصائل الاتحاديين.

إشاعة الديمقراطية في كل أجهزة الحزب.

قيام مؤتمر الحزب بأسرع فرصة ممكنة.

ومن واقع مراقبتي للأحداث في تلك الفترة وصلتي الوثيقة بالقيادات الاتحادية وإلمامي بأدق التفاصيل بما يدور داخل الحزب الاتحادي، أستطيع القول (إن محمد الحسن لم يكن على خلاف مع الشريف الهندي).

وخلافاً لما تناولته صحف الخرطوم آنذاك، فإن محمد الحسن كان على خلاف مستتر مع الميرغني، إذ كان يعتقد أن الميرغني يرفض قيام المؤتمر العام ويرفض المؤسسية، وهو موقف عبر عنه بالتفرغ للعمل الحزبي. وكان يأمل في التفاف العضوية حول مقترحاته، وكحل وسط لأزمة الحزب الاتحادي والاتحاديين تم عقد مؤتمر إقليمي في مدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان التي ينحدر منها محمدالحسن واختيار المكان قصد منه الميرغني إرسال رسالة إلى محمدالحسن.

وقال الشريف الهندي في الجلسة الافتتاحية عبارة ذات مدلولات عميقة وكان يخاطب الميرغني بقوله (نريد منك أن تكون قائداً ومرشداً لنا) ورفع طرف جلبابه وهو ينظر للميرغني، قائلاً (وأن تتركنا نفور وندلق في عبك). في إشارة منه إلى أن الميرغني يحابي طرف ضد طرف آخر داخل الحزب، ولكن المؤتمر بدلاً من أن يداوي الجراح ويسهم في حل المشاكل زادها تعقيداً، فالميرغني انفرد بالرأي والقرارات وحده وقام بتعيين رجل الأعمال الاتحادي ميرغني عبدالرحمن بديلاً لأبوحريرة في وزارة التجارة دون علم الأمين العام. وبالتالي ضرب الميرغني عرض الحائط بكل الكلام الذي قاله زين العابدين الهندي، خاصة أن أبوحريرة محسوب على تيار الهندي وأن محمدالحسن لعب دوراً كبيراً في تعيينه. وقصد الميرغني من ذلك توجيه رسالة للهندي ومحمدالحسن فحواها أنه مسيطر على مقاليد الأمور في الحزب.

وأضاف المنصب الشاغر في مجلس رأس الدولة بعد استقالة محمد الحسن عبدالله يس بعداً جديداً في صراعات الاتحاديين فيما بينهم وخصومتهم مع الأحزاب الأخرى خاصة حزب الأُمة والجبهة الإسلامية لأن المنصب ظل شاغراً لفترة من الزمن. وقد رشح الحزب الاتحادي الدكتور أحمد السيد حمد باعتبار أن المنصب من نصيبهم. غير أن حزب الأُمة اعترض على الترشيح. وقال الصادق المهدي (إن عهد الخديوية قد انتهى) في إشارة لعلاقة الاتحاديين بمصر وخاصة أحمد السيد حمد، لأنه أحد القيادات الداعية تاريخياً لوحدة وادي النيل، وتوترت الأجواء بين الحزبين ورشح حزب الأُمة المحامي ميرغني النصري، وقد شغل النصري نقيب المحامين خلال الانتفاضة وهو إسلامي التوجه، وطُرح الخيار للجمعية

والجبهة الإسلامية. وزادت هذه الخطوة من حدة التوترات بين الحزبين في الساحة السياسية وانتقلت بين وزراء الحزبين في الحكومة، حيث كانت هنالك العديد من التراشقات تحدث بين وزراء الحزبين في الحكومة.

التأسيسية ووافقت عليه بالأغلبية، نتيجة تصويت نواب حزب الأمة

إدريس حسن

اتفاق الميرغني قرنق وزيادة تعقيد الساحة السياسية

من أكثر القضايا التي شغلت الساحة السياسية في ١٩٨٨م منذ مطلعه حتى شهر أكتوبر منه، هي قضية القانون الجنائي. وقد أحدث هذا القانون حراكاً سياسياً واسعاً بين القوى والتنظيمات السياسية وتباينت حوله الآراء. فالجبهة الإسلامية القومية كانت تنادي بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية. أما حزب الأمة فكان منقسماً في داخله، فرئيس الحزب السيد الصادق المهدي اتخذ موقفاً ضبابياً، فيما شن المكتب السياسي للحزب هجوماً عنيفاً على القانون. وكذلك تباينت المواقف داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي، فالميرغني موقفه مثل الصادق، ولكن هنالك تيار داخل الحزب رفض القانون وعبر عنه الدكتور أحمد بلال عثمان بالقول (إن محاولة إلصاق القانون الجنائي بالإسلام مزايدة سياسية). (وأحمد بلال عثمان هو الآن وزيراً للثقافة والإعلام والناطق الرسمي بحكومة الإنقاذ الوطني ممثلاً للحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل، برئاسة جلال الدقير، وعمل قبل ذلك وزيراً للصحة).

وفي ظل هذه الأجواء المضطربة سياسياً جاء الحديث عن زيارة سيقوم بها السيد محمد عثمان الميرغني على رأس وفد من الحزب الاتحادي للقاء والتفاوض مع قيادة الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق سعياً وراء إيقاف الحرب التي تقودها الحركة الشعبية والوصول لاتفاق يرضي الطرفين.

والحقيقة أن اتفاق (الميرغني قرنق) تم بترتيب مصري كامل وتم تنفيذه بدقة متناهية. وأذكر في صبيحة اليوم الذي توجه فيه السيد محمد عثمان الميرغني إلى أديس أبابا شهدت داره في الخرطوم (٢) إطلاق نار كثيف، نشرته أحد الصحف وتباينت الآراء حوله. وذهب بعض الناس إلى أن الحادث تم بترتيب من الميرغني نفسه القصد منه إرسال رسالة إلى قرنق فحواها أن هناك من يعارض الاتفاق إلى هذا الحد.

وكنت ضمن الوفد الصحفي الذي رافق الميرغني لأثيوبيا وكنت وقتها مدير التحرير لجريدة الأيام، وسألت الميرغني قبل إقلاع الطائرة من مطار الخرطوم عن حادثة إطلاق النار؟ فأجابني بصورة طريفة حيث (ضحك ووضع يده على فمه)، في إشارة إلى أن أصمت عن هذا الكلام الذي هو غير مباح.

وعند وصولنا لأديس استقبلنا استقبالاً حافلاً وكبيراً من قبل المسؤولين في الحكومة الأثيوبية وقيادات الحركة الشعبية وعدد من السودانيين المقيمين هنالك. ومن الأشياء الغريبة أن أول لقاء جمع الميرغني وقرنق شهد تحرك قرنق بخطوات عسكرية منتظمة وحيا الميرغني تحية عسكرية ثم حضنه وسلم عليه في يده مثل الحوار مع الشيخ، أو كما يفعل حواريوه في الطريقة الختمية. وقد سمعنا أثناء وجودنا في المفاوضات أن

قرنق قبل وصول الميرغني سأل عن الطريقة والكيفية التي يتم بها السلام على رجل الدين في مقام الميرغني، ومنذ اللحظة الأولى ومن طريقة السلام استنتجنا أن الأمور ستسير بصورة جيدة، خاصة أن الدبلوماسية المصرية كانت تتحرك بصورة نشطة وفاعلة بين الأطراف وكانت تتابع الأمور بصورة دقيقة. وكان هدف المصريين توفير دعم سياسي لحليفهم في السودان عن طريق توقيع اتفاق سلام ينهي الحرب خصماً من رصيد غريمه حزب الأمة، خاصة وأن حليفهم أصبح له وضع متقدم بعد تحرير الكرمك، وقد جرت المفاوضات وسط أجواء من التفاؤل.

غير أن القوانين الإسلامية كانت العقبة الكبرى التي تحطمت عندها كل الطموحات والآمال المنتظرة. وتمثلت أسباب الخلاف في المفاوضات بين الجانبين حول القوانين الإسلامية، لأن قرنق أصر إصراراً شديداً على إلغائها تماماً، فيما قدم الميرغني مقترحاً معتدلاً في أن يتم تجميدها لمزيد من التشاور والتباحث حولها من كافة القوى الأخرى وسعياً للوصول لقواسم مشتركة ترتضيها كل الأطراف أو غالبية السودانيين، إلا أن قرنق أصر على موقفه ونتيجة لهذا الموقف أبلغ الميرغني الوفد المرافق له بالمغادرة وقال لهم (احزموا شنطكم) في إشارة للعودة وأن المفاوضات قد فشلت.

وأذكر أنني عندما علمت بهذا توجهت للميرغني وأبلغته بأنني قد علمت أن السيد بونا ملوال الآن موجود بفندق هيلتون أديس أبابا. وقلت له أرجو أن تأذن لي لأذهب إليه لكي تلتقي به لعله يستطيع أن يقنع قرنق بتعديل موقفه، وقد وافق الميرغني على الفور وذهبت إلى الفندق والتقيت بيونا ملول، وأبلغته أن الميرغني يريد مقابلته وكانت المفاجأة، أن بونا وافق

على الفور وتحرك معي بدون تردد إلى الميرغني. وعقدا على الفور اجتماعاً ثنائياً مغلقاً في مقر إقامته ولم يدم الاجتماع طويلاً. وعندما خرج بونا من الميرغني طلب مني أن أرافقه إلى قرنق في منزله في إحدى أحياء أديس ابابا، وقد التقينا بقرنق في منزله ومعه دينق ألور وكان وقتها شاباً صغيراً يتبع قرنق، ودخل بونا في اجتماع مغلق مع قرنق، وخرج الاجتماع بموافقة قرنق على اقتراح الميرغني بالتجميد لوقت قصير للوصول لاتفاق حولها، وبعد ذلك عادت المفاوضات وأثمرت عن توقيع الاتفاق بين الميرغني وقرنق، وللأمانة كان هناك وجود كبير للدبلوماسية المصرية والأثيوبية وبعض الدول الغربية. وبعد الاتفاق أجريتُ حواراً مع قرنق لصالح (صحيفة الأيام) أعرب فيه قرنق عن تفاؤله بنجاح الاتفاقية وتحقيق السلام وأنه عازم على العودة للبلاد وأنه سيترشح في دائرة الحاج يوسف.

وبعد التوقيع على الاتفاق عاد الوفد بقيادة الميرغني يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٨٨م، وقد استقبل الميرغني بصورة خرافية في المطار وأعلن رئيس الوزراء الصادق المهدي في البدء دعمه وتأييده للاتفاقية، وبعد يومين من وصول الميرغني تعرضت طائرة وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل إلى حادثة إطلاق نار في مطار واو مما أدى إلى تراجع موقف رئيس الوزراء الذي قال إن الحادث يشكك في مصداقية الحركة وتوجهها نحو السلام. والحزب الوحيد الذي رفض الاتفاقية جملة وتفصيلاً هو الجبهة الإسلامية وعملت على تحريك الشارع وقادت مظاهرات حاشدة في شوارع الخرطوم يوم الثلاثاء ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨م، وقد أحدثت الاتفاقية حراكاً سياسياً كبيراً بين القوى السياسية وتباينت الآراء بين القبول والرفض. وكان هنالك حديث عن

تحركات من القوى السياسية لتكوين جبهة لدعم مبادرة السلام، ولكن الحكومة لم تعلن موقفها صراحة من الاتفاقية والقضايا التي تناولتها ومن بينها المؤتمر الدستوري، واحتلت قضية المؤتمر الدستوري حيزاً كبيراً من النقاش وأصبحت نقطة الخلاف الرئيسية، فالصادق طالب بتفويض من الجمعية التأسيسية لعقد المؤتمر الدستوري فيما أصر الاتحاديون على مبادرة السلام أو الانسحاب من الحكومة، وتم تقديم اقتراح بطرح المبادرة على الجمعية التأسيسية، ولكن نواب الحزب الاتحادي كانوا يرون ضرورة عدم تعريض المبادرة لهزة الانقسام، وإذا أصر الصادق فأنهم يفضلون الانسحاب واستقالة وزرائهم من الحكومة، وتم طرح المبادرة على الجمعية التأسيسية ولكن مقترح تأييد المبادرة ودعمها سقط بأغلبية ١٣٦ مقابل ٧٨ صوتاً. وأجازت الجمعية الاقتراح بتفويض رئيس الوزراء لاتخاذ إجراءات لعقد المؤتمر الدستوري، بعد سقوط المقترح بيومين زادت الحكومة سعر السكر ٥٠٪ وفرضت ضريبة جديدة لزيادة الهيكل الراتبي ولكن على الفور رفضت النقابات الزيادة ونزلت بجماهيرها إلى الشوارع، وبعد يومين من إضراب النقابات وثمانية أيام من سقوط مقترحه في الجمعية التأسيسية انسحب الحزب الاتحادي من الحكومة وكان ذلك يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨م، وبعد انسحابه طالب الحزب الاتحادي بتكوين حكومة مصالحة وطنية. بعد سقوط المبادرة ونزول النقابات إلى الشارع وانسحاب الاتحادي من الحكومة زادت حدة الاضطرابات السياسية مما أزم الموقف السياسي بدرجة عالية، وزاد ذلك من احتمالات تحرك القوات المسلحة واستلامها السلطة. وفي ظل هذه الأوضاع السياسية القابلة للانفجار، كثفت قوات

التمرد بقيادة الحركة الشعبية من نشاطها العسكري في الجنوب وتم إخلاء الناصر من قبل الجيش وزيادة الهجمات على شرق الاستوائية وحامية فم الزراف وغيرها من مناطق تمركز القوات المسلحة.

وسط هذه الأجواء التي توشك على الانفجار تم إعلان التعبئة لدعم القوات المسلحة وتغير أولويات صرف الميزانية، وكل هذه الأشياء حدثت في ظل عدم اكتمال الحكومة بعد انسحاب الحزب الاتحادي ولم يتم تشكيل الحكومة إلا في أول فبراير ١٩٨٩م، وتكونت الحكومة الجديدة من حزب الأُمة الذي نال (١١) وزارة ونالت الجبهة الإسلامية (٧) وزارات والباقي للقوى الجنوبية وبعض القوى الحزبية الأخرى. بعد تشكيل الحكومة قرر الحزب الاتحادي وقف مباحثات الوفاق مع حزب الأُمة، وبعد تكوين الحكومة زادت وتيرة المعارك العسكرية في الجنوب، كما تسللت قوات مسلحة من ليبيا إلى السودان ومنها إلى تشاد ومارست هذه القوات عمليات نهب مسلح كبيرة وأخلت بالأمن في الإقليم وتضاربت حولها الأقاويل. ومع التصاعد المستمر للأحداث بصورة جنونية عاد الصراع بين أحزاب الحكومة والمعارضة حول منصب رأس الدولة، حيث نادت الجبهة الإسلامية بإبعاد أحمد الميرغني فيما اختلف الموقف في حزب الأُمة. أما الحزب الاتحادي فلم يكن له موقف قوي في القضية بعد الاستقالة من الحكومة بل طالب أحزاب الحكومة بحسم موقفها بشأن رئاسة مجلس رأس الدولة سواء كان ذلك باستمرار السيد أحمد الميرغني في منصبه أو الدعوة للاستقالة كما صرح بذلك عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الزين حامد. وفي تلك الفترة كثف الحزب الاتحادي اتصالاته بالقوى السياسية والحركة الشعبية، وفي أثناء

المعارك الضارية في الجنوب كانت اتصالات الحزب الاتحادي لم تنقطع بالحركة الشعبية وتم في منتصف فبراير نفسه عقد ندوة في أمبو في إثيوبيا واتهمت الحكومة المشاركين فيها بالتآمر فيما اتهمت المعارضة الحكومة بالديكتاتورية ومصادرة الحريات وأثناء الجدال المستمر بين الحكومة والمعارضة حول ندوة أمبو واستمرار الاتحادي في الاتصالات مع الحركة الشعبية، اتفقت الجبهة الإسلامية وحزب الأُمة على منصب رئيس مجلس رأس الدولة في يوم ١٩ فبراير ١٩٨٩م، واقترح إسناد المنصب إلى حزب الأُمة ونائب له من الجبهة الإسلامية، وفي ظل هذه الأوضاع تقدم وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل باستقالة مسببة إلى رئيس الوزراء في يوم ٢٠ فبراير ١٩٨٩م، وكانت الاستقالة عقب عودته من زيارة غير معلنة للدول العربية، وبعد الاستقالة بيوم تقدمت القوات المسلحة برؤية لعلاج مشاكل وقضاياه السودان وهي ما عرفت بمذكرة الجيش.

مذكرة الجيش ...
انقلاب مع وقف التنفيذ

كانت مذكرة الجيش في الحقيقة عبارة عن انقلاب مع وقف التنفيذ، واذكر في يوم من الأيام في تلك الفترة كنت أواصل عملي بصحيفة الأيام واتصل بي اللواء عثمان خضر وقال لي إنه يريدني أن ألتقي به لأمر مهم وضروري، وقال لي: (بعد ما تنتهي من عملك وفي طريقك للبيت أرجو أن تغشاني في البيت)، وبالفعل لبيت طلبه وزرته بمنزله بحي المطار حيث كان يسكن كثير من العسكريين، وبدأنا في الحديث عن الأوضاع السياسية ومذكرة القوات المسلحة وردود الفعل، وبعد فترة وجيزة حضر ثلاثة أشخاص أحدهم رجل كبير والآخران شابان، ودون مقدمات دخلوا معنا في الحديث، حيث إن اللواء عثمان لم يعرفني بهم ولم يعرفهم لي وأثناء الحديث سمعت عثمان خضر يتحدث مع الشخص الأكبر ويقول له هذا الرجل مقرب من السيد محمد عثمان ويمكن أن تبلغوه الرسالة التي تريدون إبلاغها للسيد محمد عثمان، وبعد ذلك تحدث الرجل الكبير معي بصورة مباشرة وقال لي (نحن ضباط المذكرة عايزين نديك رسالة للميرغني

وتقـول ليهـو، (إن مـذكرة القـوات المسلحة هـي انقـلاب لمصلحة الحزب الاتحادي الديمقراطي وإنها تبنت كل مواقفكم) وتقول ليه (الذي يقوم بانقلاب لأبد أن يؤمنه تماماً خشية من أن الذي انقلب عليه يدبر الأمر وينقلب هو أيضاً، ورسالتنا هي الآتي:-

أولاً: في الحكومة الجديدة لا نريد الصادق المهدي رئيساً للوزراء وحتى لا يتأثر الائتلاف مع حزب الأُمة نحن نقترح أن يكون السيد محمد إبراهيم خليل رئيساً للوزراء.

وهنا استدرك قائلاً قد يقول لك (إن السيد محمد إبراهيم ليس عضواً في البرلمان وأن الدستور يشترط أن يكون رئيس الوزراء عضواً فيه، وفي هذا الخصوص قول ليه إن الحكومة السابقة لم يحلها البرلمان وإنما حلتها مذكرة القوات المسلحة) (وفي هذا الخصوص ينبغي أن تجتمع الجمعية التأسيسية لتعديل الدستور).

ثانياً: نحن لا نريد مشاركة عدد من أعضاء حزب الأُمة في الحكومة الجديدة وهم د.عمر نورالدائم ومبارك الفاضل وعبدالله محمد أحمد، أما أنت – يقصد الميرغني- فنأمل أن تريحنا من وزرائك المعاقين.

ثالثاً: يجب عليك تأمين نفسك في الحكومة الجديدة وذلك بالمطالبة باثنين من المواقع الأمنية الثلاثة وهي: الدفاع، الأمن، والداخلية، وأنهم يرون أن يكون نصيبك الأمن والدفاع وأنهم يرشحون للدفاع: يوسف أحمد يوسف واللواء طيار: محمد عثمان حامد كرار للأمن).

هذه المذكرة الشفاهية أدهشتني جداً وأصبحت أفكر فيها كثيراً، وفي الصباح الباكر توجهت إلى منزل السيد محمد عثمان في الخرطوم[2]

وعلمت أنه تحرك إلى جنينة الميرغني وذهبت على الفور إلى هنالك، ووجدت معه بعض الناس وقلت ليهو (اريدك في امر مهم جداً) استأذن من الحضور لوقت قصير وتحركنا سوياً إلى غرفة جانبية وقلت له: (أنا جاي حامل ليك مذكرة من القوات المسلحة ومن ضباط المذكرة بالتحديد)، سألني: (مكتوبة أم شفاهية؟ قلت له: (لا شفاهية) ورويت له القصة كما نُقلت لي من أصحابها، لاحظت أن الرجل أصبح مشدود الذهن ومهتماً كثيراً بالحديث، ووقف وفتح إحدى حقائبه وأخرج منها مفكرة وبدأ يسجل ما أقوله له بالحرف، وبعد أن انتهيت قال لي (أنت يا إدريس تقترح شنو؟) قلت له: (يا مولانا هذا أمر كبير ويحتاج لبعض قيادات الحزب ليبحثوا بصورة عاجلة) ويبدو أن التداعيات ستكون على قدر كبير من الحساسية وواضح أنها مرحلة كبيرة ومهمة ومليئة بالتحديات) وبعد أن فرغنا رجع هو إلى ضيوفه وتحركت أنا إلى مكتبي في الأيام، ولكن كان يساورني فضول في معرفة هذا الضابط الذي حملني الرسالة حيث لم أعرفه قط قبل الرسالة ولا بعدها، ولكن بعد قيام ثورة الإنقاذ عرفت فيما بعد أنه هو ذلك الشخص الذي قاد انقلاب ٣٠ رمضان ١٩٨٩م، اللواء خالد الزين الذي تم إعدامه مع بقية الضباط الآخرين المشاركين في الانقلاب.

لقد أحدثت مذكرة القوات المسلحة دوياً كبيراً وسط الساحة السياسية. وعاد التنافس بشدة بين الحزبين الكبيرين، وتحرك الصادق المهدي بصورة كبيرة لتفادي تداعيات المذكرة، حيث عقد الصادق يوم الخميس ٢٣ فبراير ١٩٨٩م، أي بعد يوم من المذكرة، اجتماعاً مع قادة الأحزاب السياسية وتم اجتماع آخر تنويري مع رؤساء تحرير الصحف، ورتب للقاء قادة الاتحادات

بعد إطاحة المذكرة النقابية، وتداول الحديث كثيراً بين الحزبين الكبيرين بالجبهة الإسلامية، حول ضرورة قيام حكومة إنقاذ وطني ذات قاعدة عريضة، ولكن الجبهة الإسلامية رفضت مسألة قيام حكومة تضم كل الفعاليات السياسية، وتطورت الأحداث بصورة درامية بعد خطاب رئيس الوزراء في الأول من مارس ١٩٨٩م أمام الجمعية التأسيسية والذي طالب فيه بتفويض من الجمعية، مما دعا القوات المسلحة في صباح اليوم التالي إلى إصدار بيان رفضت فيه أي تفويض لرئيس الوزراء وأكدت أنها لن تفوض مسئولياتها وصلاحياتها المنصوص عليها في المادة (١٥) من الدستور لأي سلطة سياسية أو أمنية. وقادت هذه الخطوة إلى حل الحكومة بعد إصرار القوات المسلحة والاتحاديين الذين أوقفوا كل مشاوراتهم مع حزب الأمة لحين حل الحكومة، وقد تم ذلك ودخل رئيس الوزراء في مشاورات لتكوين الحكومة الجديدة وصاحب تشكيلها بعد ذلك العديد من الأزمات والمناورات بين الأحزاب السياسية والقوى النقابية زادت من سيولة الوضع السياسي في البلاد. استغرق تكوين الحكومة قرابة الشهر ولم يؤد الوزراء القسم في أول اجتماع لهم في مجلس الوزراء، وبعد تكوين الحكومة وتشكيل مجلس الوزراء وافق في اجتماعه الثاني على اتفاقية السلام، وبعد الموافقة على الاتفاقية من قبل مجلس الوزراء بدأت الحكومة اتصالاتها مع الحركة الشعبية.

أدى هذا الاضطراب في الأوضاع السياسية إلى تأزم الموقف بالنسبة للجبهة الإسلامية، وأصبحت الساحة السياسية أكثر ترقباً لإمكانية قيام انقلاب عسكري بعد توفر الشروط المؤهلة لذلك ودار حديث كثير في مجالس المدينة عن أن هنالك انقلاباً وشيكاً سوف يحدث في الساحة السياسية.

(أخوك عابدين) .. المكالمات الغامضة!

عندما كنت في مكتبي بجريدة الأيام كان هنالك شخص دائم الاتصال بي، ويقول لي بمجرد أن أرفع السماعة معاك (أخوك عابدين)، وعابدين هذا كان ينقل لي أخبار ومعلومات عن تحركات القوات المسلحة في مناطق العمليات بالجنوب، وبالطبع كنت أدرك أن الرجل ضابط بالجيش، وكنت دائماً انقل ما يقوله لي إلى مدير التوجيه المعنوي آنذاك المرحوم اللواء محمد عثمان مالك، وكان (أخوك عابدين) في كل الحالات يمدني بمعلومات صحيحة. غير أن اللواء مالك كان يعدل فيها ثم أقوم بنشر ما يراه مناسباً. عندها ازدادت هواجسي عن الانقلاب وكانت الساحة وقتها شديدة الاضطراب ومفتوحة الاحتمالات، وكان خوفي أساساً من البعثيين وخطرت لي فكرة تشاورت فيها مع الأخ العميد أحمد محمد موسى الخير وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة وكنا نلتقي يومياً بمنزله مع بعض زملائه من الضباط، وطرحت عليه فكرة أن نتحدث مع المسؤولين في قيادة الجيش لكي يقوموا بانقلاب مؤسسة تفادياً لأي انقلاب تقوم به جهة

عقائدية، فتحمس للفكرة وأيدها . واتفقنا أن ينقل هو الأمر للفريق مهدي بابو نمر رئيس الأركان والذي كان تربطه به علاقة الدفعة (في خورطقت وفي الجيش) وكانا من كردفان، وكان مهدي بابو نمر كثيراً ما يتردد على منزل أحمد موسى، لكنني في ذات اليوم نقلت الفكرة إلى اللواء محمد عثمان مالك مدير التوجيه المعنوي وقتذاك، وطلبت منه أن ينقل الأمر إلى قيادة الجيش، لأن الموقف أصبح خطيراً لكي يجنبوا البلاد أي انقلاب يمكن أن تقوم به جهة عقائدية بعدما تبين أن كثيراً من الأحزاب لديها كوادر في الجيش مثل الشيوعيين، والبعثيين، والمايويين، والإسلاميين. وكان البعثيون أكثرهم نشاطاً وتنظيماً، ثم أن هناك تعاطفاً من المواطنين السودانيين نحو العراق الذي منح الجيش سلاحاً لتحرير الكرمك، وبالفعل أبلغنا الأخ مهدي بابو نمر، وطورنا الأمر إلى أكثر من ذلك، وقبل أيام معدودات من الانقلاب رُتب اجتماع في منزل أحمد موسى الخير بين السيدين سيد أحمد الحسين الذي تم تعيينه وزيراً للخارجية في حكومة الصادق المهدي الأخيرة، ومهدي بابونمر رئيس هيئة الأركان، واستمر لأكثر من سبع ساعات، وكان مهدي يملك عربة رياضية معروفة، وكنت أراقب الباب فمرت عربة كريسيدا أكثر من ٥٠ مرة من أمام الباب. وفي الساعات الأولى من الصباح خرجوا من اجتماعهما هذا، وحتى الآن لا أعلم ما دار في ذلك الاجتماع بين الرجلين، لأن أحداً منهما لم يفصح عنه. وبعد ذلك عندما تحدثت مع اللواء محمد عثمان مالك، وأخبرته بالاجتماع الذي كان في منزل السيد أحمد موسى فقال لي إنه شرح الأمر لبعض الضباط في هيئة الأركان، وقال لكن كانت المفاجأة بالنسبة لي هي أنهم قالوا لي بالحرف الواحد (انحنا

عايزين تأييد النقابات والأحزاب لإحداث الانقلاب). فقلت لهم (إنكم تطلبون المستحيل، ولكن اعملوا الانقلاب وقولوا إن المؤسسة العسكرية قد تدخلت خشية على مصير البلاد ووحدة الجيش وتفادياً لسفك الدماء) وأن تحدد فترة انتقال محددة للأحزاب لكي ترتب نفسها للانتخابات، وسيكون مثل انقلاب عبود، ولكن تقاعس الضباط ولم يحدث أي تحرك من جانبهم. وطوال تلك الفترة ظلت علاقتي (بأخوك عابدين) متواصلة من جانب واحد، حيث كان هو الذي يتصل بي، وفجأة قطع اتصالاته وغاب عني صوته لبعض الوقت إلى أن فاجأني في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً من يوم ٢٨ يونيو ١٩٨٩م فإذا بي أسمع صوته بعد طول غياب ولكن في هذه المرة بادرني مفاجئاً وقال كلامه على عجل (أنا في عجلة من أمري حصل ناسك، النظام إذا ما اتلحق في خلال ٤٨ ساعة تاني ما بتلحق). فقلت له (دا كلام خطير جداً يا أخي لو من الممكن نلتقي حتى لوقت قليل لمعرفة المزيد من المعلومات). فقال لي (هذا مستحيل)، فقلت له (طيب أديني مزيد من المعلومات فهذا لا يكفي)، فقال لي (يا أخ إدريس ما تضطرني أقفل الخط).

في الحقيقة أصبحت أفكر في كلام الرجل، ومر أمامي شريط طويل من الأحداث والمواقف التي تشهدها الساحة السياسية وقت ذلك وقد كانت شديدة الاضطراب ومفتوحة الاحتمالات خاصة بعد مذكرة القوات المسلحة التي هي انقلاب مع وقف التنفيذ.

واسترجعت حديثاً كان قد دار بين السيد سيداحمد الحسين وزير الداخلية آنذاك والسيد سمير محمد عبدالوهاب وزير داخلية العراق في مطار بغداد، حيث كنت مرافقاً للوزير سيداحمد في زيارة قصيرة لبغداد.

وقد دار هذا الحديث في مطار صدام في ختام الزيارة، حيث قال الوزير العراقي لرفيقه السوداني: (ايش حكاية الديمقراطية الماسكين فيها دي إنتو حتأكلوا الشعب السوداني ديمقراطية؟ ابحثوا عن صيغة ملائمة تجمع القوى التقدمية الحديثة في بلادكم، بما فيها القوات المسلحة وتعملوا جبهة عريضة زي ما عندنا في العراق، شرط أن يكون الجيش جزءاً من هذه الجبهة حتى تتمكنوا من زمام الأمور). وابتدأ يحكي له التجارب والقصص عن ضرورة حسم القبض على زمام الحكم في قراراته، وما ذكره له كان مثيراً للغاية حيث ذكر له واقعة أوضح فيها أن جندياً في الشرطة الأمنية العراقية ارتكب خطأ فادحاً فتمت معاقبته ومعاقبة الضابط المسؤول عنه بالإعدام، وحكى له أيضاً أن موظفاً في وزارة التجارة تجاوز صلاحياته واستغل سلطاته وحقق مصالح خاصة به فأصدر قراراً بإعدامه، وإعدام وكيل الوزارة، وكنت أسمع كل هذا، وسمعت رد الأستاذ سيدأحمد (أن الديمقراطية لم تحظ بأي فرصة لكي تترسخ في بلادنا، الأنظمة الشمولية والعسكرية كانت دائماً تنقض عليها، لكننا الآن نسعى لكي تترسخ في بلادنا، ونحن نسعى لتثبيت جذورها، ولكن للأسف بعض إخواننا العرب قطع كل منهم فرع من شجرته وزرعوه في تربتنا ... ودي واحدة من مشاكلنا).

وكان كلام سيد أحمد الحسين واضحاً، قصد أن يرسل له رسالة بان الأحزاب الاشتراكية الوحدوية (مثل البعثيين والناصريين) هم السبب في المشاكل في السودان، ويبدو من صمت الوزير العراقي انه قد استوعب الرسالة فقد غير مجرى الحديث، ثم تحدثوا عن زيارة قريبة للوزير العراقي إلى السودان، ولم تبارح هذه القصة ذهني، بل خلقت هاجساً مستمراً أن

البعثيين بصدد تغيير ما، بذات الكيفية التي وصلوا بها إلى حكم العراق، وبدأت هذه الهواجس تنتابني وتسيطر على بصفة دائمة، خاصة بعد ان علمت أن مذكرة القوات المسلحة كان يقف وراءها البعثيون وان اللواء عثمان خضر الذي كان يشغل قائد سلاح الإشارة ثم الحق فيما بعد بهيئة القيادة- وهو الشخص الذي كتب مذكرة القوات المسلحة وقد كنت التقيه في منزل صديقنا العميد أحمد موسى الخير بصفة مستمرة بشارع ٣٩ العمارات- هو ممن تلقوا تدريباً في العراق ومعه آخرون.

بعد أن سمعت حديث (أخوك عابدين) خرجت من مكتبي إلى مكتب الأستاذ تاج السر محمد صالح، أحد القيادات الاتحادية وكان وقتها قد تم تعيينه قبل خمسة أيام وزيراً بالقصر الجمهوري، وأبديت له رغبتي في التوجه للسيد محمد عثمان الميرغني وأبلغته باختصار شديد ما لديَّ من معلومات.

وتوجهنا مباشرة إلى منزل السيد محمد عثمان الميرغني في الخرطوم ٢ وأبلغناه بالأمر(أي التحذير الذي جاءني من "أخوك عابدين")، فقال لي الميرغني: (ما هو مقدار مصداقية الرجل؟) فحكيت له قصتي مع الرجل وأوضحت أنني لا أشك في مصداقيته وفيما نقله لي وقلت له (ما في زمن حقو التحرك يكون سريعاً)، وفي تلك الفترة كانت هنالك أقاويل كثيرة وشائعات أكثر، والصحف كتبت عن انقلابات وشيكة وصحيفة (ألوان) كتبت أن يوليوهوشهر الهروب الكبير وأرفقت في صفحتها الأولى في مكان بارزصورة للسيدين (محمد عثمان الميرغني وأحمد الميرغني) في إشارة واضحة إلى أن الاعتقالات ستحدث، وأن تغييراً سيحدث بالقوة، خصوصاً أن هنالك اعتقالات شملت بعض الضباط بالقوات المسلحة من بينهم العميد

الزبير محمد صالح والعميد أحمد فضل الله وآخرين، وان الكلام الذي كان همساً أصبح جهراً، وانطلقت شائعة بأن هؤلاء مايويون (عايزين يرجعوا نميري) وعندما يتناول الناس مثل هذا الحديث عن الانقلابات، فإنه يضعف الاهتمام به، لكن كانت تساورني شكوك كبيرة أن هذا تمويه وان الهدف الحقيقي يسير في اتجاه مغاير تماماً. واذكر أن الأستاذ محمد توفيق وزير الخارجية السابق وأحد القيادات الاتحادية، سألني: (ما هو قدر الاحتمالات أن الإسلاميين يدبرون لانقلاب؟) قلت له (كل شيء وارد خاصة وأن موقف الإسلاميين من مذكرة القوات المسلحة موقف عدائي، وهي التي أخرجتهم من الحكم ويمكن يكون الانقلاب هو ردة فعلهم، خاصة وأنهم يملكون تنظيماً ذا قدرة هائلة من الانضباط) وقال لي: (أتفق معك في أن كل المؤشرات تدل على أن هنالك انقلاباً وشيكاً سيحدث).

في نفس اليوم علمت أن السيد محمد عثمان الميرغني استدعي عدداً من المسؤولين في الدولة منهم السيد عبدالرحمن فرح رئيس جهاز الأمن، ومسؤول كبير في الاستخبارات العسكرية ونائب رئيس الأركان وتداولوا في الأمر، ولكنهم جميعاً نفوا له الأمر نفياً باتاً.

وقال أحدهم (إن المصريين يصنعون مثل هذه الشائعات لإحداث بلبلة في البلد وحالة من عدم الاستقرار) وقالوا له (إذا كانت المعلومات دي من إدريس حسن فإدريس عميل مصري) وفي اليوم الثاني لمكالمة (أخوك عابدين) وبالتحديد في يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩٨٩م ذهبت لمنزل السيد محمد عثمان الميرغني لأسأل عن الإجراءات التي اتخذها، فالتقيت بالمرحوم الفريق يوسف أحمد يوسف، الذي كان سكرتير لجنة التنسيق بين الحزبين، وأبلغته الأمر

الذي كان على علم به، فقال لي إن الاحتمال وارد. لكنه كان يستبعد الفترة الزمنية (خلال ٤٨ ساعة)، وقال لي إنه سيتحدث إلى احد أعضاء الاتحاديين لكي يثير هذه القضية في لجنة التنسيق المشتركة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. وقال إن حزب الأمة يعتقد أن الاتحاديين يزايدون حول الأمر، وانصرفت بعد ذلك لحالي، وعلمت بعد ذلك أن اجتماع لجنة التنسيق لم يقم أصلاً، لأن هناك اجتماعاً لمجلس الوزراء واستمر الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل، وفي ذات الوقت كان هناك اجتماع للجمعية التأسيسية لإجازة الميزانية، واستمر الاجتماع حتى الساعات الأولى من الصباح، وبعد ذلك انصرف كل عضو إلى بيته، وكان بعضهم قد ذهب إلى عرس آل الكوباني.

وفي الفجر (٣٠ يونيو) وقع الانقلاب، ومن المفارقات أن الانقلاب كان يتم التدبير له في السلاح الطبي على بعد أمتار من الجمعية التأسيسية، وكانت بعض صحف المعارضة الموالية للإسلاميين قد أشارت كنوع من المبالغة إلى أن البرلمان يمكن أن يهدم فوق رؤوس النواب إذا لم تنصلح الأوضاع في البلاد.

ومن المدهش أن وزير العدل الأستاذ عثمان عمر الشريف اعترضته دورية تفتيش في تقاطع شارع ٦١ بالعمارات مع محمد نجيب، وكان إلى جانبه المرحوم إسماعيل الرفاعي الذي عرّف عثمان إلى الجنود بأنه وزير العدل، فحياه احد الجنود وقال له (تفضل سيادتك)!

وفي الصباح استقبلت الخبر مثل كل الناس حيث المارشات العسكرية تدوي في الإذاعة، وجاءني أحد الجيران بمدينة الطائف وهو السيد عمر قمر

فذهبت إليه وفوجئت أن السيد الأنبياء، وقال لي إنني اريدك في المنزل، فذهبت إليه وفوجئت أن السيد عبدالرحمن فرح كان مختبئاً عنده، وعندما رآني بادرني قائلاً (نحن من حزب الأُمة قررنا المقاومة فماذا ستفعلون أنتم الاتحاديون؟) فقلت له (أنا شخصياً اتحادي بالوراثة ولست عضواً بالهيئة البرلمانية أو في مجلس الوزراء، وبالتالي لا أملك أن أقرر في مثل هذه الأمور التي تتحدث عنها).(كان عبدالرحمن فرح مديراً لجهاز الأمن في عهد الديمقراطية وأحد ممثلي حزب الأمة في الحكومة، وقبلها كان ضابطاً في القوات المسلحة احيل للمعاش في عهد مايو).

فقال لي (إذا كنتم ما عارفين مكان السيد محمد عثمان فنحن يمكن ان نخبركم بمكانه)، وكانت هناك شائعات أن السيد الميرغني قد اختفى. وقال لي عبدالرحمن فرح (إنهم مخترقين الذي يجري، وإن لديهم عضواً في مجلس قيادة الثورة، وهو مسؤول جهاز الأمن العميد إبراهيم نايل إيدام، وأنه على اتصال به) وأشار إلى جهاز الاتصال الذي كان في الشاحن. وألمح إلى أن منطقة الطائف منطقة هادئة وأنه يريد أن يؤمن أحد السيدين في منزلي في إشارة للصادق المهدي، لكني تجاهلت حديثه، بعد ذلك جلسنا نتتبع أخبار الانقلاب وتطوراته، وعندما أعلن اعتقال السيد محمد عثمان وإيداعه بسجن كوبر ذهبت إلى منطقة الخرطوم العسكرية لكي أطلب مقابلته، فذهبت وقابلت ضابطاً ووجدت أمامه لافته مكتوب عليها العقيد محمد علي محمد عبدالرحمن، وطلبت منه إذناً لزيارة السيد الميرغني، فسألني عن صلتي به، فقلت له (شيخي) فقال لي (الزيارة غير مسموحة إلا لأهله وأفراد أسرته) وعاملني العقيد برقة واهتمام. وفي الآخر اكتشفت أن هذا الرجل

من اقـرب المقـربين إلى السـيد محمـد عثمـان وكـان مشـهوراً بـ (ابوالريـف)، وأذكـر أنـي بعـد لقـاء عبدالرحمن فـرح والحـديث الـذي دار بيننـا وقـد كـان ذلـك في الصباح البـاكر، بعـد إعلان اعتقـال السـيد محمـد عثمـان وقبـل أن أصل القيادة لطلب لقائه التقيت بالسيد محمدالحسن عبدالله يس، ونقلت له ما دار بيني وبين عبدالرحمن فـرح بصفته مـن القيـادات الاتحاديـة وأبلغتـه أن حـزب الأُمـة قـرر المقاومـة وينتظـر رد الاتحـاديين، رد علـيّ بـالقول (حقـو النـاس تتـابع الموقف ومـا عنـدهم حاجـة يعملوهـا الآن)، وبعـد ذهـابي للقيـادة ورفضهم لـي مقابلـة السـيد محمـد عثمـان رجعـت إلى مكتبي بالأيـام، وأثنـاء عملي إذا بي أُفاجأ بالقنصل المصري العميد أحمد رجب وكانت تـربطني بـه معرفة شخصية. بـادرني بـالقول بلهجته المصرية (أيه اللى بتعمل فيهو ده؟ وانت قالوا قابلتـا عبدالرحمن فـرح، وأن المعلومـات وصلت القيـادة وأنـا دافعـت عنك وقلت ليهم دا راجل وطني، اطمئن ما حتحصل لك حاجة).

وبعـد عـودتي إلى البيـت في آخـر اليـوم، علمـت أن المنطقـة جميعهـا تم تفتيشها وأن بعض البيوت تم تفتيشها والغريب في الأمر أن منزلي لم يتم تفتيشه بالرغم من تفتيش بيوت الجيران.

بعد حديث العميد أحمد رجب رحت أراقب الدور المصري في الانقلاب، خصوصـا أن اتفاقيـة الميرغني قرنـق الـتي تكـاد تكـون صـناعة مصـرية لـدعم الاتحاديين، دفعت كلاً من الجبهة الإسلامية وحزب الأُمة إلى التخوف من تعاظم الدور المصري عبر الحزب الاتحادي. وإذا كان في الجنوب (٨) دوائـر مع دوائر الاتحاديين في الشمال، فهذا الوضع ربما يقود إلى حكم الاتحاديين للسودان، هـذا أدى إلى تخـوف الإسـلاميين خصوصـاً وهنالـك تضييق للمـد

الإسلامي بصورة كبيرة في المنطقة وأنهم تخوفوا من ذلك كثيراً. وهنالك نقطة جمعت حزب الأمة والجبهة الإسلامية وهي خوفهم من تمدد النفوذ المصري في السودان، ففي هذا الجو كان تفكير ناس الجبهة الإسلامية في إيجاد مخرج للتخلص من اتفاقية الميرغني- قرنق وإبعاد النفوذ المصري وهو ما يجد هوى في حزب الأمة. وسط هذه الأجواء نقل السيد أحمد سليمان المحامي إلى محمدالحسن عبدالله يس أن هنالك إنقلاباً سيحدث لصالح الاتفاقية، وقال له (إن معظم المجلس العسكري القيادي القادم أغلبه من الاتحاديين وديل أولادكم وناسكم وفيه ثلاثة جنوبيين، وكلهم مع اتفاقية الميرغني قرنق وفيهم واحد إسلامي، ولكنه ما منظم وهو أقرب للسلفيين) وكان أحمد سليمان يقصد فيصل أبوصالح، ونقل محمد الحسن الكلام إلى السفير المصري محمد تقي الدين الشربيني. ولا أستبعد أن يكون محمدالحسن قد نقل نفس الكلام إلى السيد محمد عثمان الميرغني، وفيما بعد علمت من الأخ تاج السر محمد صالح والذي كان وزيراً في القصر، أنه عندما استفسر الاتحاديون المصريين عن تأييدهم للانقلاب، قال لهم المصريون (إن الانقلاب مؤيد للاتفاقية حسب المعلومات المتوفرة لدينا) وما يقوي هذا الاتجاه هو أن المصريين دعموا الانقلاب بصورة كبيرة جدا وقدموه للعالم العربي وحتى الاعتقالات التي طالت محمد عثمان الميرغني لا شك عندي أنه كان أشبه بالاعتقال الذي حدث للدكتور حسن الترابي، وقد سارع المصريون بتقرير طبي خرج بموجبه الميرغني من السجن، وسافر إلى مصر. كما سافر السيد محمدالحسن عبدالله يس للقاهرة بجواز سفر ديبلوماسي، ولكن في نهاية الأمر اكتشفت القاهرة انها خُدعت في هوية

الانقلاب وخدعت حلفاءها الاتحاديين حين ارسلت لهم إشارات تطمين مفادها أن النظام الجديد ما جاء إلاّ لتعزيز موقفهم السياسي. ويرى بعض المراقبين أن ارتخاء السيد محمد عثمان الميرغني تجاه الانقلاب (رغم ان إرهاصاته كانت واضحة ومن بين تلك الإرهاصات ما نقلته انا له شخصياً) وعدم السعي لاستباقه بضربة إجهاضية، وكان بوسعه فعل ذلك بحسبانه شريكاً في الحكم .. هذا التراخي مرده إلى أن الرجل التقط إشارات التطمين التي جاءته من القاهرة والتي تقول بأن النظام القادم سيكون شراكة في حكم السودان ما بين الميرغني وقرنق برعاية مصرية، لكن رغم هذا الاجتهاد من المراقبين إلا أننا لا نستطيع الجزم إن كان هذا التطمين وصل إلى قيادات الحزب قبل الانقلاب أو بعده.

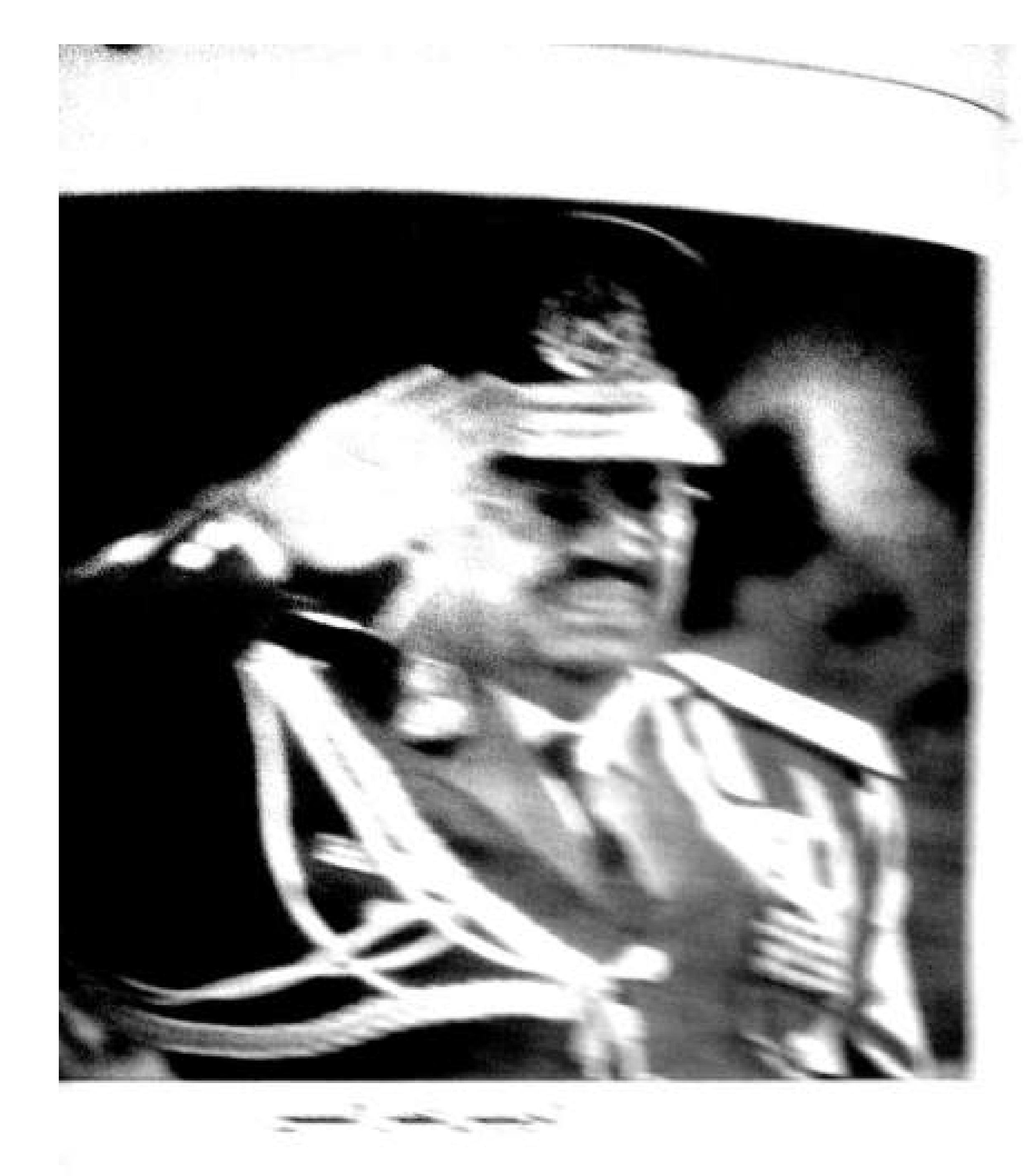
وكانت هنالك ظلال من الشك تحوم حول موقف حزب الأُمة من الانقلاب، وثمة شكوك كبيرة حول معرفة بعض عناصر الحزب وقياداته المؤثرة بالانقلاب، وهنالك عدة أشياء مثيرة للشك:

أولاً: استمرار اجتماع للجمعية التأسيسية حتى الساعة الواحدة صباحاً لمناقشة الميزانية.

ثانياً: أغلب قيادات حزب الأُمة كانت في فرح آل الكوباني في الرياض، وهذا أدى إلى شلل في الحكومة بصورة تامة. وهناك شكوك بعقد اتفاق بين الجبهة وحزب الأُمة على الانقلاب، لكن تم الإخلال به ولم يستطع حزب الأُمة التصريح بذلك. كما أن هنالك عاملاً آخر ساعد على الانقلاب هو ضعف الحس الأمني عند الاتحاديين فقد كانوا داخل الجمعية التأسيسية والانقلاب يدبر له على بعد خطوات منهم.

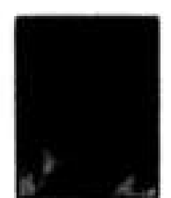
لكن بعد مضي بضعة أشهر قام انقلاب البعثيين في رمضان والمدهش أن كبير الضباط الذي قابلته في منزل اللواء عثمان خضر كان قائد انقلاب رمضان وهو اللواء خالد الزين، وهو الشخص الذي كان يتحدث معي وحملني الرسالة تلك للسيد محمد عثمان الميرغني. بعد ذلك أصبح ذهني مشغولاً بالضابط الذي سرب إليَّ خبر الانقلاب، وهو(أخوك عابدين).

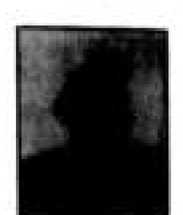
وفي إحدى زياراتي للقاهرة علمت أن المقدم كمال إسماعيل وهو صديق لي تم إبعاده من الجيش بعد الحكم عليه بسنتين سجن في انقلاب عسكري كان يقوده اللواء محمد علي حامد قائد سلاح الأسلحة في ذلك الوقت، وبحثت عنه في القاهرة فعلمت أنه يقيم في شقة بمدينة المهندسين، وذهبت إليه وكان وقتها عضواً في التحالف المعارض الذي كان يقوده العميد عبد العزيز خالد، وفي أثناء الحديث عن الأوضاع في السودان رن جرس الهاتف، وكانت محادثة خارجية وبدأ يتكلم مع الطرف الآخر، فخمنت شيئاً ما. فقال كمال لمحدثه (أنا معاي إدريس حسن) فطلب محدثه أن يكلمني وعندما أمسكت السماعة فاجأني المتحدث بقوله (معاك أخوك عابدين) ... وبعد تلاشي المفاجأة في نفسي رددت عليه بالقول: (إزيك يا عبدالعزيز خالد) وتمت هذه المحادثة بعد عشر سنوات من آخر اتصال لي معه .... أي أني عرفت شخصية (أخوك عابدين) بعد عشر سنوات من اتصاله بي.

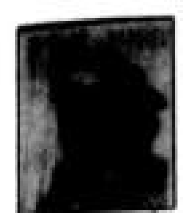


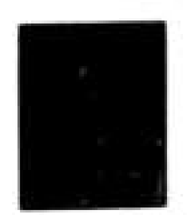
مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني

٣٠ يونيو ١٩٨٩م


العقيد/ عمر حسن أحمد البشير


العميد/ الزبير محمد صالح


عميد (أ.ح) التجاني آدم الطاهر


عميد (أ.ح) فيصل علي ابوصالح


عميد (أ.ح) دومنيك كاسيانو


عميد (أ.ح) عثمان أحمد حسن


عميد/ إبراهيم نايل إيدام


عقيد/ بيويوكوان


عقيد (أ. ح) سليمان محمد سليمان

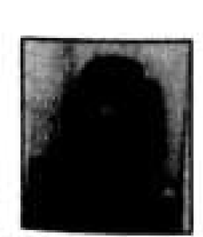

عقيد/ مارتن ملوال


عقيد (أ. ح) طيار/ فيصل مدني مختار


عقيد (أ. ح) بحري/ صلاح الدين كرار


مقدم (أ.ح) بكري حسن صالح


مقدم/ محمد الأمين خليفة

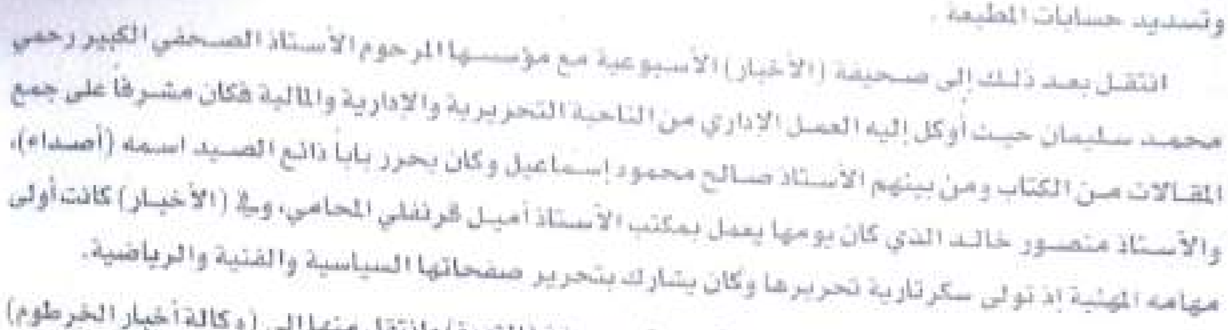

رائد/ إبراهيم شمس الدين

مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ٣٠ يونيو ١٩٨٩م

هكذا نكون قد وصلنا إلى نهاية قصتي - أو ربما قصصي - مع الانقلابات العسكرية في بلادنا، ولعل القارئ الكريم يلاحظ أنني لم أتطرق إلا للانقلابات التي تقاطعت أحداثها مع نشاطي كصحفي وناشط مهتم بقضايا الوطن، وقد آثرت أن لا يجيء هذا الكتاب كسرد خبري للأحداث أو كتحليل سياسي أكاديمي فما أكثر الكتب التي تناولت هذه الأحداث من هذين المنظورين، ولكنني أردت أن أنقل ببساطة وعفوية أحداثاً شاءت لي الأقدار أن أكون أحياناً في قلبها وأحيان أخرى على أطرافها القريبة آملاً أن يجد فيها الباحثون والمهتمون ما يفيد، وكما ذكرت في المقدمة أنني لم أكن أسعى لكسب وبناء مجد صحفي، ولم أجتهد لتمتين علاقتي مع المتنفذين من أهل الحكم في بلادنا بقدر ما كنت أدافع عن أجواء الحرية والديمقراطية التي ما من سبيل لمهنتي كصحفي بالنمو والتقدم إلا في أجوائها. وآمل إن كان في العمر بقية أن أُكرس الأيام القادمة لإصدار كتاب حول (الدور المصري في انقلابات السودان)، وهو دور أراه أساسياً ومحورياً في كل الانقلابات التي مرت على بلادنا سواء إيجاباً عبر التخطيط والدعم والمساندة المادية والمعنوية، أو سلباً عبر التربص الإجهاضي لبعض الانقلابات ... وتستوي في هذا كل الانقلابات .. الناجح والخاسر منها، فالانقلابات في بلادنا لا تعرف اليتم إذ لها آباء كثيرون وعرابون من خارج الحدود ... هؤلاء العرابون كان لهم الإسهام الأكبر في تقرير مستقبل تلك الانقلابات، وفي رفع قادتها أحياناً إلى سنام السلطة وأحياناً إلى أعواد المشانق.

رقم الإيداع:
٢٠١٣/٢٥٣

إدريس حسن



من مواليد الخرطوم ١٩٣٧.

عشق الصحافة منذ نعومة الطفولة والصبا. فخلال دراسته بالخلوة ومراحل التعليم الأولى جذبه السيد محمد أحمد المبارك (وكان متعهداً لتوزيع الصحف بالخرطوم) للعمل في العطلات بائعاً وموزعاً للصحف مما أكسبه نضجاً سياسياً مبكراً، وأصبح امتداداً طبيعياً لجيل الصحافيين من رواد مهنة الصحافة السودانية.

في بدايات تدرجه المهني عمل في جريدة (المستقبل) مع الأستاذ يحيى عبد القادر في وظيفة إدارية فكان مشرفاً على توزيع الصحيفة والحصول على عائدات التوزيع وتسديد حسابات المطبعة.

انتقل بعد ذلك إلى صحيفة (الأخبار) الأسبوعية مع مؤسسها المرحوم الأستاذ الصحفي الكبير رحمي محمد سليمان حيث أوكل إليه العمل الاداري من الناحية التحريرية والادارية والمالية فكان مشرفاً على جمع المقالات من الكتاب ومن بينهم الأستاذ صالح محمود إسماعيل وكان يحرر باباً ذائع الصيت اسمه (أصداء)، والأستاذ منصور خالد الذي كان يومها يعمل بمكتب الأستاذ أميل قرنفلي المحامي، وفي (الأخبار) كانت أولى مهامه المهنية إذ تولى سكرتارية تحريرها وكان يشارك بتحرير صفحاتها السياسية والفنية والرياضية.

بعد توقف جريدة (الأخبار) عمل لفترة قصيرة بصحيفة (الثورة) وانتقل منها إلى (وكالة أخبار الخرطوم) التي كان يصدرها المرحوم سعد الشيخ، وفيها كانت بدايات تفرده كأنجح (مخبر صحفي) إذ كان مقرباً من معظم السياسيين الذين ربطتهم معه وشائج إنسانية حميمة مثل الزعيم إسماعيل الأزهري والأستاذ محمد أحمد محجوب والشريف حسين الهندي والأمير عبدالله عبد الرحمن نقد الله والعميد عمر الحاج موسى والدكتور منصور خالد واللواء التجاني آدم الطاهر والأستاذ إبراهيم منعم منصور. وتنبأ له كبار الصحفيين أمثال بشير محمد سعيد ومحجوب محمد صالح ومحمد أمين حسين بمستقبل واعد في مجال الصحافة.

ثم عمل بعدها بصحيفة (الأيام) ابان فترة الديمقراطية الثانية ثم أسس وكالة الأنباء المحلية (لونا) بمساعدة من الأستاذ محجوب محمد صالح وفيها نضجت قدراته المهنية وتفردت حاسته تجاه الخبر وارتبط اسمه بأكثر من (سبق صحفي). كان أبرزها إرهاصات قيام انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م، كما كان الصحفي السوداني الوحيد الذي شهد محاكمة عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني.

تم اعتقاله لمايزيد عن ٦ أشهر خلال العهد المايوي وابتعد مجبراً عن المهنة التي أحب وعمل في نشاط تجاري خاص.

عاد إلى الصحافة خلال عهد الديمقراطية الثالثة التي أعقبت الانتفاضة حيث عمل مديراً لتحرير صحيفة (الأيام).

ساهم في تأسيس صحيفة (الرأي الآخر) ونشر فيها أشهر مقالة تدعو للوفاق الوطني للأستاذ والمحامي الكبير غازي سليمان تجاوزت كل الخطوط الحمراء آنذاك وأحدثت أصداءً واسعة وقفزت بتوزيع الصحيفة إلى أرقام قياسية وأصبح الكل يتحدث عن الوفاق الوطني.

تقلد رئاسة تحرير كبريات الصحف السودانية العريقة: الرأي العام - الأيام - الأخبار، وأسس صحيفة (الوحدة) التي صمدت لأكثر من ٣ أعوام ثم توقفت.